



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: المالية

بعنوان

دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي

دراسة حالة: مركز الضرائب بولاية غرداية – فترة دراسة 2023-2025

من اعداد الطالبتين: تامي سومية ، العيورات زهرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/ 09/ 14

أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د . بيشي إسماعيل	أستاذ محاضر – أ –	غرداية	رئيسا
أ.د. بوخاري عبد الحميد	أستاذ تعليم عالي	غرداية	مشرفا ومقررا
د . قطيب عبد القادر	أستاذ محاضر – أ –	غرداية	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2025/2024



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: المالية

بعنوان

دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي

دراسة حالة: مركز الضرائب بولاية غرداية – فترة دراسة 2023-2025

من اعداد الطالبتين: تامي سومية ، العيورات زهرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/ 09/14

أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د . بيشي إسماعيل	أستاذ محاضر – أ –	غرداية	رئيسا
أ.د. بوخاري عبد الحميد	أستاذ تعليم عالي	غرداية	مشرفا ومقررا
د . قطيب عبد القادر	أستاذ محاضر – أ –	غرداية	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من سلكوا في قلبي أول حروف العلم بحنانٍ لا يُضاهى،
وأضاءوا دربى بمشاعلٍ من صبرٍ ووفاءٍ لا تنطفىء —
إلى أمي، التي جعلت من تعبها تاجاً لراحتي، ومن صمتها نغمةً
تشجيعٍ لا تُسمعُ بالأذن، بل تُحسُّ بالروح،
وإلى أبي، الذي كان الجبل الذي لا يهتزُّ، والمرساة التي لا
تُفلتُ في عواصفِ التحدي،
لكل من أعطاني يد العون من قريبٍ أو بعيدٍ وساعدني
في إنجاز هذه المذكرة

هكذا الإنجاز — وإن بدا اسمي على غلافه — فهو في جوهره
صنيعُ أيديكم، وثمرةُ صلاتكم، ونتاجُ تضحياتكم الصامته
ونسأل الله أن يوفقنا في تحقيق الأمنيات والنجاحات.

لسومية.



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الإنسانية التي علمتني كيف
يكون الصبر طريقا للنجاح
إلى روح أمي الزكية الطاهرة رحمة الله عليها
إلى أبي أطال الله عمره
إلى جميع أفراد أسرتي
إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية
ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم
أمين يا رب العالمين

الزهرة



شكر وعرفان

الشكر لله أولاً وأنه من الوفاء أن يرد الفضل لأصحابها فجزيل
الشكر وأوفره إلى الأستاذ الدكتور بوخاري عبد الحميد
على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ورغم إنشغالاته الكثيرة
وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات قيمة سواء من ناحية المنهجية أو
من ناحية المضمون العلمي والأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على
تفضلهم بمناقشة المذكرة
كما أقدم جزيل الشكر والتقدير لكل من قدم لنا يد
المساعدة أثناء إنجاز هذا العمل



هدفت الدراسة حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي داخل مركز الضرائب بغرداية، من خلال تحليل تفاعل الأبعاد الثلاثة للتحويل الرقمي، و اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، معتمدا على بيانات جمعت عبر استبيان ميداني شمل عينة عشوائية مكونة من 50 موظفاً يمثلون مختلف المصالح داخل المركز.

وأظهرت النتائج أن الرقمنة لم تعد مجرد أداة داعمة، بل تحولت لركيزة محورية في إعادة تشكيل بيئة العمل الجبائي، حيث أسهمت في تسريع الإجراءات، وتقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز دقة المتابعة والرقابة، وبرز البعد المادي كأقوى محفز للأداء، إذ اعتبره الموظفون حجر الأساس لأي تقدم رقمي، بينما شكل البعد الإداري دورا هاما في توحيد العمليات وربطها بأنظمة ذكية، أما البعد البشري، رغم أهميته الاستراتيجية، فقد احتل المرتبة الأخيرة من حيث التأثير المباشر، كما كشفت الدراسة أن الرقمنة أسهمت في تحسين العلاقة مع المكلفين من خلال تعزيز الشفافية وتوافر المعلومات، وتمكين الإدارة من تتبع المتهربين بدقة،

وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة توحيد وتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتعميم الأرشفة الإلكترونية، وتطوير برامج تكوينية مستدامة، ومراجعة الإطار التشريعي ليواكب الاقتصاد الرقمي، وتشجيع ثقافة الرقمنة داخل الإدارة، إضافة إلى تكامل قواعد البيانات بين القطاعات لبناء منظومة رقابية شاملة، وأكدت الدراسة أن الرقمنة تمثل ضرورة استراتيجية لا تقنية فحسب، لبناء إدارة جبائية عصرية، شفافة، فعالة، وقادرة على تحقيق العدالة الضريبية وتعظيم الموارد الوطنية في ظل التحديات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: رقمنة، تحصيل جبائي، تهرب ضريبي، إدارة ضريبية.

Abstract

This study aimed to examine the role of digitalization in facilitating tax collection and reducing tax evasion within the Tax Center of Ghardaia, through an analysis of the interaction among the three dimensions of digital transformation: the material dimension (digital infrastructure), the administrative dimension (procedures and organizational systems), and the human dimension (digital skills and competencies). The study adopted a descriptive-analytical methodology, relying on data collected via a field survey distributed to a random sample of 50 employees representing various departments within the center.

The findings revealed that digitalization has evolved beyond being a mere supportive tool, becoming a central pillar in reshaping the tax administration's operational environment. It has significantly contributed to accelerating procedures, reducing human errors, and enhancing the accuracy of monitoring and control. The material dimension emerged as the strongest performance driver, regarded by employees as the foundational cornerstone for any digital progress. The administrative dimension played a crucial role in standardizing operations and integrating them with intelligent systems. Although strategically vital, the human dimension ranked lowest in terms of direct impact, indicating a pressing need for sustained investment in capacity building and digital training. Furthermore, the study found that digitalization improved taxpayer relations by enhancing transparency and information accessibility, while enabling more precise tracking of tax evaders.

Based on these findings, the study recommends: unifying and strengthening digital infrastructure across all tax centers; generalizing electronic archiving as a core operational standard; developing continuous training programs to empower staff as active digital agents; revising the legal tax framework to align with the digital economy; promoting a culture of digitalization within the administration through awareness and performance incentives; and integrating databases across sectors (banks, commercial registry, municipalities, etc.) to establish a comprehensive oversight system that closes loopholes exploited by evaders.

Ultimately, the study affirms that digitalization is not merely a technical option, but a strategic imperative for building a modern, transparent, efficient, and adaptive tax administration capable of achieving tax equity and maximizing national revenues in the face of contemporary challenges.

Keywords: Digitalization, Tax Collection, Tax Evasion, Tax Administration.

الصفحة	قائمة المحتويات
	الإهداء
	الشكر
I	ملخص الدراسة
III-II	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال البيانية
V	قائمة الملاحق
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والتحصيل الجبائي والتهرب الضريبي	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: عموميات حول الرقمنة الجبائية
08	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الرقمنة الجبائية
13	المطلب الثاني: أهداف الرقمنة الجبائية
14	المطلب الثالث: مسارات التحول من الجبائية التقليدية إلى الجبائية الرقمية
17	المبحث الثاني : عموميات حول التحصيل الجبائي
17	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي
20	المطلب الثاني : أهمية وأهداف التحصيل الجبائي
22	المطلب الثالث : طرق وضمانات التحصيل الجبائي
25	المطلب الرابع : إجراءات التحصيل الجبائي
29	المبحث الثالث : مدخل عام حول التهرب الضريبي
29	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التهرب الضريبي
31	المطلب الثاني : أسباب التهرب الضريبي
33	المطلب الثالث : طرق التهرب الضريبي
37	المطلب الرابع : أساليب معالجة التهرب الضريبي
39	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
39	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
41	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
43	المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وما يميزها عنها
49	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي	
51	تمهيد

قائمة المحتويات

52	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
52	المطلب الأول: طريقة الدراسة
57	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
63	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
63	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة
72	المطلب الثاني : إختبار فرضيات الدراسة
76	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
77	خلاصة الفصل
79	خاتمة
83	قائمة المراجع
87	الملاحق

قائمة الجداول

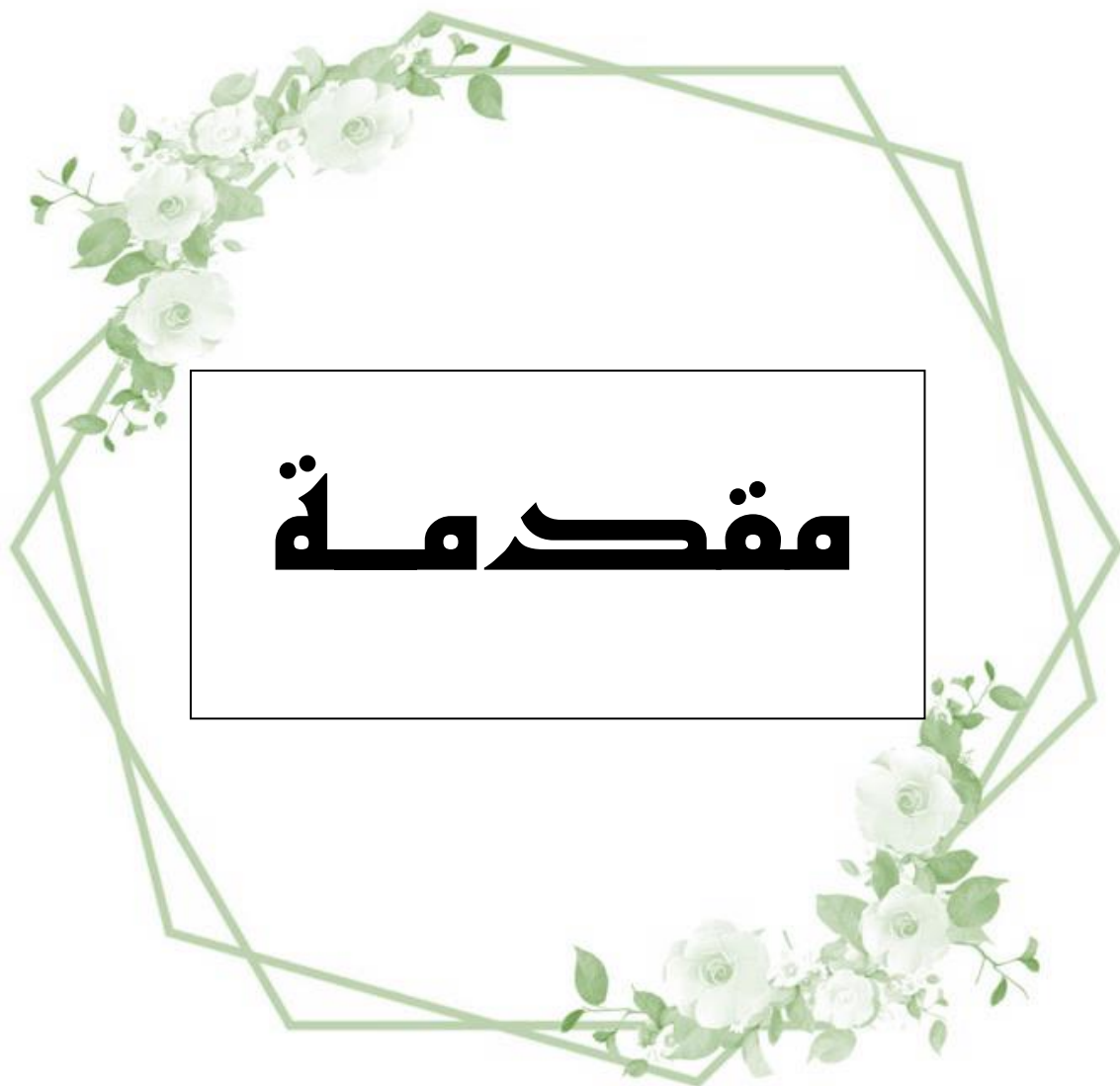
الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	43
1.2	الإحصائية الخاصة بإستمارة الإستبيان	55
2.2	محاور الدراسة وعدد فقرات كل مجال	56
3.2	مقياس ليكرت الخماسي	59
4.2	الأوزان المرحجة لمقياس الدراسة	59
5.2	إختبار معامل الثبات لمخوري الدراسة	60
6.2	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة	62
7.2	تقسيم موظفي مركز الضرائب حسب الجنس	63
8.2	تقسيم موظفي مركز الضرائب حسب السن	63
9.2	تقسيم موظفي مركز الضرائب حسب المستوى التعليمي	64
10.2	تقسيم موظفي مركز الضرائب حسب الأقدمية	65
11.2	تقسيم موظفي مركز الضرائب حسب الرتبة	65
12.2	يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري - البعد الإداري للرقمنة	66
13.2	يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري - البعد المادي للرقمنة	67
14.2	يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري - البعد البشري للرقمنة	69
15.2	يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري التحصيل الجبائي والتهرب الضريبي	70
17.2	إختبار linear الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية	73
18.2	إختبار linear الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى	74
19.2	إختبار linear الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية	74
20.2	إختبار linear الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة	75

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	نموذج الدراسة	هـ
1.2	المهيكل التنظيمي لمركز الضرائب غرداية CDI	54

قائمة الملحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1.2	الإحصائية الخاصة بإستمارة الإستبيان	87



مقدمة

1) توطئة:

تعد الإيرادات الضريبية الركيزة الأساسية لتمويل الميزانية العامة للدولة، وتمكنها من الاضطلاع بواجباتها الدستورية والتنموية، من توفير الخدمات العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم البنية التحتية، ولضمان استخلاص هذه الإيرادات بكفاءة وفعالية، اتجهت العديد من الدول نحو إصلاح منظوماتها الجبائية، لا سيما في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي فرضت نمطاً جديداً في إدارة الشؤون العامة، ومن بين أبرز هذه التحولات، تأتي الرقمنة كأداة فاعلة في تجديد الإدارة الضريبية، وتحسين آليات التحصيل، وتعزيز الشفافية، والحد من مظاهر الغش والتهرب الضريبي.

لقد اعتمدت النظم الجبائية التقليدية على الإجراءات الورقية، والتفاعل المادي بين المكلفين بالضريبة ومصالح الضرائب، وهذا أدى لبطء في إنجاز المعاملات، وارتفاع تكاليف التحصيل، وفرص أكبر للتلاعب، لكن مع تطور التكنولوجيا الرقمية، أصبح من الضروري التحول نحو نظم رقمية متكاملة تمكن من معالجة البيانات الضريبية في الزمن الحقيقي، وتتبع المعاملات المالية، وتوحيد قواعد المعطيات، وتسهيل الالتزام الطوعي من طرف المكلفين.

وقد برزت الرقمنة الجبائية كأحد المحاور الأساسية في إصلاح الإدارة الضريبية، حيث ساهمت في تبسيط الإجراءات، ورفع الشفافية، وتقليل التدخل البشري، وبالتالي الحد من فرص التهرب، كما أتاحت للإدارة الضريبية تحليل البيانات الضخمة لاكتشاف الأنماط المشبوهة، وتحديد المكلفين ذوي المخاطر العالية.

وبالتالي، تطرح إشكالية الدراسة في صيغتها المحورية كالتالي:

ما مدى مساهمة الرقمنة في تعزيز كفاءة التحصيل الجبائي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟

ولالإجابة عن هذا التساؤل الجوهرى، يطرح عدد من التساؤلات الفرعية تشمل:

- كيف تساهم الرقمنة في تبسيط إجراءات التصريح والدفع الضريبي؟
- ما هي الآليات الرقمية التي تستخدم لمكافحة التهرب الضريبي؟
- إلى أي مدى تؤثر الرقمنة في تقليل تكاليف التحصيل وتحسين دقة البيانات؟

(2) فرضيات الدراسة:

✓ الفرضية الرئيسية :

" يوجد أثر للرقمنة في تحسين كفاءة التحصيل الجبائي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي."

الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر للبعد الإداري للرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي بمركز الضرائب بولاية غرداية
- يوجد أثر للبعد البشري للرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي بمركز الضرائب بولاية غرداية
- يوجد أثر للبعد المادي للرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي بمركز الضرائب بولاية غرداية

(3) أسباب اختيار الموضوع

يأتي اختيار موضوع الدراسة ناتجا عن مجموعة من الدوافع العلمية والعملية، تتمحور حول ضرورة تجديد الإدارة الضريبية في ظل التحديات المعاصرة، والتي تتجلى في:

- التحول الرقمي المتسارع الذي أضحى يؤثر في جميع قطاعات الدولة، بما في ذلك الإدارة الجبائية، حيث بات من الضروري تقييم مدى استجابة هذه الإدارات لهذا التحول، وانعكاساته على أدائها.
- استمرار ظاهرة التهرب الضريبي في العديد من الدول، بما فيها الجزائر، وأستدعى منا تبني آليات فعالة لمكافحته، ومن بينها الرقمنة التي أتاحت الرصد الدقيق والتحليل الفوري للبيانات.
- التركيز المحدود على الدراسات الميدانية في السياق الجزائري، خصوصا في المناطق الداخلية مثل ولاية غرداية، حيث عدت هذه الدراسات ضرورية لفهم واقع تطبيق السياسات الجبائية عن قرب.
- أهمية بمركز الضرائب بغرداية كوحدة إدارية شكلت نموذجا يمكن تعميم نتائجه، نظراً لطبيعتها الجغرافية والاقتصادية، وتنوع قطاعاتها الاقتصادية.

(4) أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة على المستويين النظري والتطبيقي، نظراً للدور المحوري الذي شكلته الإيرادات الضريبية في تمويل الميزانية العامة للدولة، وضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي

تشهدها الإدارات العمومية، أصبحت الرقمنة أداة استراتيجية لا غنى عنها في تجديد المنظومة الجبائية، وتحسين كفاءة التحصيل، والحد من مظاهر التهرب والغش الضريبي.

- **فمن الناحية النظرية:** ساهمت الدراسة في إثراء المكتبة العلمية في مجال الإدارة العامة والمالية العمومية، خصوصاً في السياقات المحلية الجزائرية التي لا تزال تفتقر إلى الدراسات التحليلية العميقة حول تأثير الرقمنة على الأداء الجبائي. كما قدمت مدخلاً تحليلياً لفهم العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة الأداء الإداري، من خلال اختبار فرضيات مبنية على نماذج حديثة في إدارة الخدمات العامة.

- **أما من الناحية العملية والتطبيقية:** فإن نتائج هذه الدراسة عدت مرجعاً هاماً لمديريات الضرائب، وخاصة بمركز الضرائب بولاية غرداية، حيث تسهم في تقييم مدى فعالية الأنظمة الرقمية المطبقة، وتحديد أوجه القصور، واقتراح توصيات عملية لتحسين الأداء الجبائي.

(5) أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف المتدرجة وتتمثل في:
- تحليل واقع تطبيق الرقمنة الجبائية في مركز الضرائب بولاية غرداية، من حيث الأنظمة المستخدمة، والخدمات الرقمية المقدمة، ومستوى تفاعل المكلفين بالضريبة معها.
- تقييم مدى تأثير الرقمنة في تبسيط إجراءات التصريح والدفع الضريبي، وقياس انعكاس ذلك على كفاءة الخدمة الجبائية.
- الكشف عن دور الرقمنة في تعزيز الشفافية وتحسين جودة البيانات الضريبية.
- تقدير الأثر المالي والتشغيلي للرقمنة في خفض تكاليف التحصيل الضريبي.
- الإسهام في تقديم توصيات عملية لتطوير الأداء الجبائي من خلال تعزيز الرقمنة.

(6) حدود الدراسة:

- تتحدد الدراسة بعدد من الحدود التي تُحدد نطاقها التحليلي والتطبيقي، وتمكيناً للتركيز على متغيرات البحث الأساسية:
- **الحدود المكانية:** اقتصرَت الدراسة على مركز الضرائب بولاية غرداية، باعتبارها مؤسسة اقتصادية نشطة مارست أنشطة إنتاجية وتجارية تخضع للنظام الجبائي، وشكلت بيئة مناسبة لدراسة تأثير الرقمنة على العمليات المالية والضريبية، خاصة في ما يتعلق بإجراءات التصريح والدفع الضريبي.

■ **الحدود الزمانية:** تم إنجاز الدراسة خلال الفترة الممتدة من 15 جويلية 2025 إلى 30 أوت 2025، وهي الفترة التي شملت التربص الميداني وتوزيع الاستبيانات وجمع البيانات الأولية، مما يتيح رصد واقع تطبيق الأنظمة الرقمية في المؤسسة خلال فترة زمنية محددة وقابلة للتقييم.

■ **الحدود البشرية:** استهدفت الدراسة عينة مكونة من 50 موظفاً إدارياً من العاملين في بمركز الضرائب ، تم اختيارهم باعتبارهم الفئة الأكثر اطلاعاً على الإجراءات الجبائية والخدمات الرقمية المستخدمة في المؤسسة

(7) منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والاجابة عن إشكالياتها، واختبار فرضياتها، تم اعتماد منهجية بحثية متكاملة تجمع بين البعد النظري والتطبيقي، وذلك من خلال توظيف منهجين رئيسيين:

■ **المنهج الوصفي:** تم استخدام هذا المنهج في الجانب النظري من الدراسة، حيث تم استعراض وتحليل الإطار المفاهيمي والنظري لكل من مفاهيم الرقمنة الجبائية، التحصيل الضريبي، والتهرب الضريبي، مع الاستناد إلى المراجع والأدبيات العلمية ذات الصلة، بهدف بناء هيكل معرفي يمكن من فهم سياق الظاهرة المدروسة.

■ **منهج دراسة الحالة:** تم تبني المنهج في الجزء التطبيقي، حيث تم التركيز على حالة دراسية محددة، وهي بمركز الضرائب بغرداية، باعتبارها نموذجاً يمكن من تحليل واقع تطبيق الرقمنة في بيئة إدارية واقتصادية حقيقية، و تم تحليل التفاعل بين النظام الجبائي الرقمي والمستخدمين (الموظفين)، من خلال جمع البيانات الميدانية.

■ **أداة جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة على استبيان مغلق تم تصميمه خصيصاً لهذا الغرض، ويضم مجموعة من البنود المرتبطة بمتغيرات البحث (الرقمنة، التحصيل، التهرب، التكاليف، الشفافية...). وتم توزيعه على عينة الدراسة من الموظفين الإداريين.

■ **أداة تحليل البيانات:** لضمان دقة التحليل الكمي، تم استخدام برنامجي *SPSS* و *Excel* لمعالجة البيانات المجمعة، مع الاستعانة بأساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي.

(8) مصادر جمع المعلومات:

استندت الدراسة لمصدرين أساسيين للحصول على المعلومات، يتميزان بالتكامل والتكامل، وشكلا ركيزة أساسية لبناء تحليل علمي موثوق:

■ المصادر الثانوية:

شملت المصادر الوثائق والمراجع العلمية التي تم الاعتماد عليها في بناء الإطار النظري للدراسة، وتتمثل في:

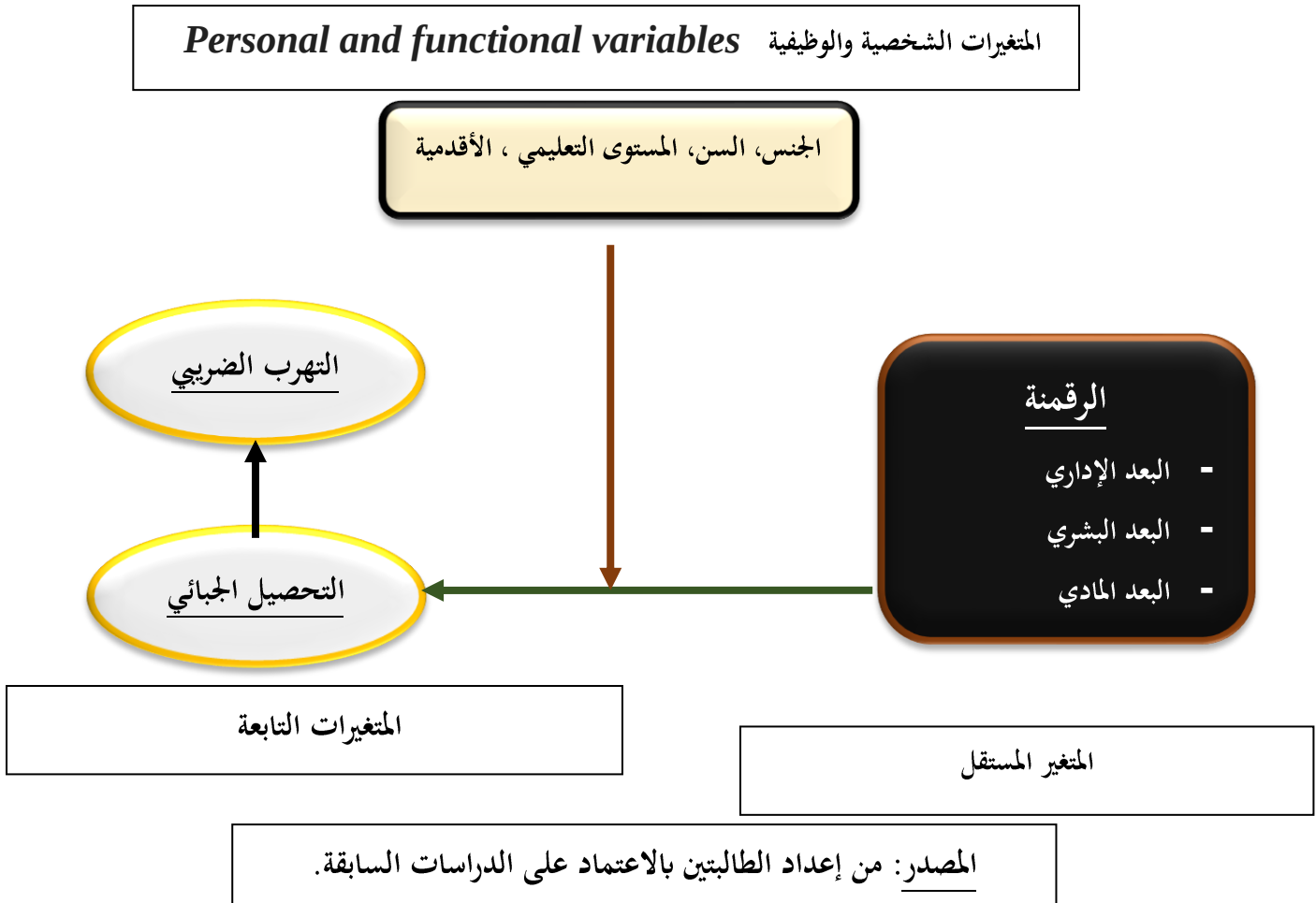
- الكتب والمراجع العربية والأجنبية في مجال الإدارة العامة، والمالية العمومية، ونظم المعلومات الإدارية.
- الأطروحات والرسائل الجامعية السابقة ذات الصلة بموضوع الرقمنة والجباية.
- الأبحاث والدراسات العلمية المنشورة في المجالات العلمية المحكّمة.
- وثائق المؤتمرات والندوات والورشات المتعلقة بالإصلاح الجبائي والتحول الرقمي في الإدارة العمومية.

المصادر الأولية:

تعتبر المصادر المصدر الرئيسي للبيانات التطبيقية، وتتمثل في البيانات الكمية والنوعية التي تم جمعها مباشرة من عينة الدراسة وذلك من خلال:

- الاستبيان الميداني الذي تم توزيعه على الموظفين الإداريين بمركز الضرائب لولاية غرداية.
- الملاحظة المباشرة لأداء بعض العمليات الجبائية الرقمية خلال فترة التربص.
- المقابلات غير المنظمة مع بعض المسؤولين الإداريين لاستكمال الفهم السياقي لواقع تطبيق الرقمنة.

(9) نموذج الدراسة:



الفصل الأول: □
الإطار النظري للرقمنة
والتحصيل الجبائي
والتهرب الضريبي

تمهيد:

أصبحت الرقمنة في العقود الأخيرة عنصراً محورياً في مسارات إصلاح الإدارة العمومية، لا سيما في المجالات الحيوية التي تتطلب كفاءة، شفافية، ودقة عالية في المعالجة، ومن بينها الإدارة الضريبي، ففي ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، بات من الضروري إعادة النظر في الآليات التقليدية للتحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، والتحول نحو نماذج رقمية تسهم في تبسيط الإجراءات، تحسين جودة الخدمة، وتعزيز قدرة الرقابة. وعدت الرقمنة ليست مجرد توظيف للتقنيات الحديثة، بل نموذج إدارة متكامل يعيد تشكيل العمليات، ويعيد تعريف العلاقة بين الإدارة والخاضعين للضريبة.

وقد تم التركيز في هذا الفصل على الإطار النظري الشامل الذي يستند إليه البحث، من خلال تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بـ الرقمنة، التحصيل الجبائي، والتهرب الضريبي، مع تسليط الضوء على الترابط الوثيق بين هذه المفاهيم في السياق المعاصر. فعلى الرغم من أن التحصيل الجبائي يعدّ العمود الفقري للتمويل العمومي، فإن فعاليته تبقى مهددة بظاهرة التهرب الضريبي التي تستغل الثغرات القانونية والتقنية، ما يستدعي تبني أدوات رقابية وتحليلية متطورة.

المبحث الأول : عموميات حول الرقمنة الجبائية

لقد بذلت السلطات العمومية جهوداً ملموسة في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز الإدارة الإلكترونية وتحسين جودة الخدمات العامة، ولا سيما في المجال الجبائي، وعدت المبادرات انعكاساً لالتزام الدولة بعملية التحديث الإداري ومواكبة التطورات التكنولوجية، بهدف تلبية تطلعات المكلفين بالضريبة وتحسين كفاءة الأداء الإداري وشفافيته، وشكلت رقمنة الإدارة الجبائية أحد الركائز الأساسية في هذه الاستراتيجية، حيث تهدف إلى إعادة هيكلة العمليات الضريبية من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل المعالجة والتدبير.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الرقمنة الجبائية

يعنى هذا المطلب بتحليل مفهوم الرقمنة الجبائية، مع تسليط الضوء على دوافعها وأسباب اتجاه الدول، ومن بينها الجزائر، إلى تبني هذا النموذج الحديث في تسير الشؤون الضريبية.

الفرع الأول: مفهوم الرقمنة الجبائية

تعرف الرقمنة الجبائية بأنها عملية تحويل الأنشطة والإجراءات الإدارية التقليدية داخل المنظومة الضريبية إلى نظم رقمية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، بهدف إنجاز العمليات بكفاءة أعلى، وبدقة أكبر، ودون الاعتماد على الوثائق الورقية، في ما يعرف بـ "الإدارة الخالية من الورق". (**Paperless Management**) وتشمل هذه العملية استخدام الوسائل الإلكترونية في جميع المراحل المتعلقة بالتسجيل، والإقرار، والتحصيل، والمراقبة، والتدقيق الضريبي¹.

من منظور أوسع يمكن تعريف الرقمنة الجبائية على أنها إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال (**TIC**) في النظام الضريبي، من خلال تحويل البيانات والمعلومات الجبائية إلى شكل رقمي قابل للمعالجة عبر الحواسيب والشبكات المعلوماتية. ويشمل ذلك تعميم استخدام الوثائق والعقود الإلكترونية، وإرساء أنظمة للمراجعة والتدقيق عن بعد، بالإضافة إلى إرساء منصات رقمية تسمح بالتفاعل الفوري بين المكلفين والهيئة الجبائية².

¹ قدي عبد المجيد ، دراسات في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية ، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية ، السلسلة 2 ، الرياض ، 2009 ، ص 24-

² - محمد قوادي ، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06 ، العدد 02،

كما تفهم الرقمنة الجبائية على أنها انتقال الأجهزة الإدارية من النمط التقليدي في المعاملات إلى نمط إلكتروني يعتمد على شبكات الاتصال، وبخاصة الإنترنت، في إنجاز التفاعلات التالية¹:

- التبادل الإلكتروني بين الإدارات الحكومية.
- العلاقة الرقمية بين الإدارة الجبائية ومؤسسات الأعمال.
- تقديم الخدمات الجبائية للمواطنين عبر منصات إلكترونية.

ويأتي هذا التحول بهدف الاستفادة من المزايا التي توفرها التكنولوجيا، مثل تسريع إنجاز العمليات، وتقليل الأخطاء البشرية، وضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات في أي وقت ومن أي مكان، مما يعزز من فعالية الإدارة وراحتها للمستخدمين.

من هذا المنطلق، يمكن اعتبار الإدارة الجبائية الإلكترونية نموذجاً بديلاً للمعاملات التقليدية، يقوم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تيسير العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية، من خلال منصات رقمية تتيح الإيداع الإلكتروني للإقرارات، ومتابعة الحالة الجبائية، ودفع الضرائب، وغيرها من الخدمات.

وعليه يمكن النظر إلى الرقمنة الجبائية على أنها إطار تنسيقي يدمج الموارد البشرية، والمالية، والمادية، مع نظم المعلومات، من أجل تحويل المعطيات الجبائية - كمدخلات - إلى معلومات دقيقة وقابلة للاستخدام - كمخرجات - تسهم في بلوغ الأهداف الاستراتيجية للإدارة الجبائية، مثل تحسين التحصيل، وتعزيز الامتثال الضريبي، وتقديم خدمة عمومية نوعية.

الفرع الثاني : خصائص الرقمنة الجبائية

تتميز الرقمنة الجبائية بعدد من الخصائص الجوهرية التي تميزها عن النموذج التقليدي في إدارة الشؤون الضريبية، وتعد هذه الخصائص من الركائز الأساسية التي تساهم في تعزيز كفاءة الأداء الإداري وشفافية العمليات الجبائية. وتشمل أبرز هذه الخصائص ما يلي²:

¹ - عروس بن حمزة ، أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على تطوير الإدارة الضريبية ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر ، 2022، ص 501

² - فاتح أحية وكوثر يموش ، رقمنة الإدارة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي ، تجارب دول عربية وأجنبية ، الملتقى الوطني حول : تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب مبادرات وتحديات ، جامعة 8 ماي 1945 ، قلمة ، الجزائر ، 2023، ص 05

أ. **الحفظ الرقمي للوثائق** : تعد الوسائط الرقمية أكثر أماناً وديمومة من الوثائق الورقية، إذ تقلل من مخاطر التلف، الضياع، أو التلف الناتج عن العوامل البيئية (كالرطوبة، الحريق، أو التآكل)، كما أتاحت أنظمة النسخ الاحتياطي السحابي والمحلي حفظاً آمناً ودائماً للمعطيات الجبائية.

ب. **إمكانية المشاركة والتبادل** : تُمكن الرقمنة من مشاركة الوثائق والبيانات بين مختلف الأطراف المعنية (كالمكلفين، المراقبين، والإدارات المركزية) في وقت واحد، وذلك عبر الشبكات المعلوماتية، وخاصة الإنترنت، مما يسرع من إجراءات المعالجة ويعزز التنسيق بين الهياكل المختلفة.

ج. **التخزين والاسترجاع الإلكتروني للوثائق** : تتيح أنظمة الرقمنة تخزين كميات هائلة من الوثائق الجبائية بشكل منظم ومحسوب، مع إمكانية استرجاعها بسرعة ودقة عالية، وذلك من خلال محركات بحث متقدمة تعتمد على الكلمات المفتاحية، التواريخ، أو الهويات الجبائية.

د. **التحقق التلقائي من البيانات** : تعتمد أنظمة ذكية تقوم بالتحقق من صحة البيانات المدخلة إلكترونياً (مثل المبالغ، الأرقام الضريبية، أو التواريخ)، مما يقلل من احتمالات الخطأ البشري، ويرفع من دقة المعلومات، ويسهم في تقليل الحاجة إلى التدخلات اليدوية.

هـ. **السرية والخصوصية** : تعتبر حماية المعطيات الجبائية من أولويات الرقمنة، حيث تستخدم تقنيات متقدمة في التشفير، والتحكم في الصلاحيات، وتأمين الشبكات لضمان عدم الوصول غير المصرح به إلى المعلومات الحساسة، وبالتالي الحفاظ على سرية المعطيات الضريبية وفقاً للتشريعات السارية.

و. **التحرر من قيود الزمان والمكان** : تتيح الرقمنة إمكانية إنجاز العمليات الجبائية في أي وقت ومن أي مكان، من خلال منصات إلكترونية متاحة على مدار الساعة، مما يسهم في تحسين راحة المكلفين ويزيد من معدلات الامتثال الضريبي.

ز. **الإدارة الخالية من الورق** : تعدّ هذه الخاصية من أهم أهداف الرقمنة، حيث تستبدل الوثائق الورقية بأنظمة رقمية متكاملة، مما يقلل من التكاليف التشغيلية، ويسهم في حماية البيئة، ويعزز من كفاءة التسيير الإداري¹.

¹ - فاتح أحمية وكوثر يموش ، المرجع السابق ، ص 06

الفرع الثالث : أسباب رقمنة الإدارة الجبائية

تعد رقمنة الإدارة الجبائية استجابة ضرورية للإكراهات البنوية والوظيفية التي تواجهها المنظومة الضريبية، خاصة في سياق الاقتصاد الرقمي والتحول التكنولوجية المتسارعة، وترجع دوافع هذا التحول إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، التي تلخص فيما يلي¹:

أولاً: تضخم الهياكل الإدارية وازدواجية المهام

تعاني الإدارة الجبائية في الجزائر من تعدد الهياكل الإدارية وتداخل مهامها، ما يؤدي إلى هدر الموارد وتباطؤ الإجراءات. ويشير هذا التضخم إلى ضعف في الهيكل التنظيمي، يتنافى مع مبدأ فعالية الإدارة واقتصاد التكاليف، وفي هذا السياق، تأتي الرقمنة كجزء من استراتيجية إصلاح إداري تهدف إلى تبسيط الهياكل، ودمج الإدارات المتشابهة، وتوحيد العمليات وفق طبيعة نشاط المكلفين، بما يحقق الكفاءة والانسجام التنظيمي.

ثانياً: تدهور البنية التحتية للهياكل الإدارية

يعاني جزء كبير من المقرات الإدارية الجبائية من تدهور في الوضعية المادية، حيث يتجاوز نصفها حالة "متوسطة إلى سيئة"، كما أن العديد من هذه الهياكل لا تملك مقرات مملوكة لها، بل تستأجرها من جهات خاصة أو من دوائر عقارية حكومية، هذا الوضع يضعف صورة الإدارة أمام المكلفين، وينعكس سلباً على الثقة في الجهاز الضريبي، مما يستدعي تجديداً شاملاً يشمل التحديث المادي والتقني.

ثالثاً: انتشار الفساد الإداري والمالي

يعد الفساد أحد التحديات الكبرى التي تهدد نزاهة وفعالية الإدارة الجبائية، ويتجلى في شكلين رئيسيين: الأول يتمثل في استغلال الموظف لسلطته من أجل الحصول على رشاوى مقابل أداء مهامه الوظيفية، والثاني يتمثل في ارتكاب تجاوزات قانونية كإتلاف وثائق، أو تسريب معلومات سرية، ورغم اليمين الوظيفية، فإن هذه الممارسات تضعف الامتثال الضريبي وتقوض الثقة في النظام.

¹ - عزيز الفندي ، منى أدلي ، التزامات الإدارة الضريبية ومكلفي الضريبة في ظل قانون ضريبة الدخل ، مجلة جامعة البعث ، المجلد 44 ، العدد 06 ،

جامعة دمشق ، سوريا ، 2022 ، ص 119

رابعاً: التدخلات السياسية والضغوط الناتجة عن اللوبيات المالية

تشكل التدخلات السياسية وتأثير المجموعات الضاغطة (اللوبيات) عائقاً أمام الاستقلالية الفعلية للإدارة الجبائية، فعندما يوظف المال للتأثير على القرار الضريبي، يفقد النظام عنصري العدالة والحياد، مما يثقل كاهل المكلفين الصغار ويزيد من شعورهم بعدم المساواة، ويضعف دافعيتهم للامتثال.

خامساً: تعقيد النظام الضريبي

يعاني النظام الضريبي الجزائري من تعقيد كبير، يتمثل في تعدد الضرائب، وارتفاع الضغط الضريبي، وعدم استقرار النصوص القانونية التي تعدل سنوياً من خلال قوانين المالية، كما يشوب النظام غموض في بعض النصوص، ما يؤدي إلى تعدد التأويلات وسوء تطبيق القوانين، ويصعب من عملية الامتثال، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

سادساً: تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية

تعتبر العلاقة بين المكلف والهيئة الضريبية عاملاً حاسماً في تعزيز الامتثال الطوعي، ورغم التوترات أحياناً، فإن الرقمنة تساهم في بناء علاقة قائمة على الشفافية، والسرعة، والاحترام المتبادل، من خلال تبسيط الإجراءات، وتوفير قنوات تواصل مباشرة وآمنة.

سابعاً: ارتفاع تكلفة التحصيل الضريبي

تعد تكلفة التسيير مؤشراً مهماً لقياس كفاءة الإدارة الضريبية. فكلما زادت التكاليف النسبية لتحصيل الضريبة، انخفضت الفعالية. وعليه، فإن الرقمنة تتيح تقليل هذه التكاليف من خلال أتمتة العمليات، وتقليل الحاجة إلى اليد العاملة، وتقليص الأخطاء، وتحسين سرعة المعالجة¹.

ثامناً: اتساع رقعة الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي

يشكل الاقتصاد الموازي تحدياً كبيراً للإدارة الجبائية، حيث تشير التقديرات إلى أن حجمه يعادل ما بين 32% و38.3% من الناتج الإجمالي غير النفطي في الجزائر، ونتيجة للانفتاح الاقتصادي غير المرصد، انتشرت ممارسات الغش كالتهرب من التصريح بالأرباح، وتزوير الفواتير، وعليه تعد الرقمنة أداة فعالة لرصد الأنشطة غير المعلنة من خلال ربط قواعد البيانات، وتحليل المعطيات، وتعقب التدفقات المالية.

¹ - عزيز الفندي، أدلي مني، المرجع السابق، ص ص 120 - 122

تاسعا : تأخر الحصول على المعلومات الجبائية

يعاني النظام التقليدي من بطء في معالجة وتبادل المعلومات، ما يؤدي إلى تفويت فرص التحصيل، ووقوع الإدارة في فخ التقادم القانوني، وبالتالي ضياع حقوق الدولة الضريبية، أما من خلال الرقمنة، فيصبح من الممكن جمع، معالجة، وتحليل المعطيات في وقت حقيقي، مما يعزز من قدرة المراقبة والتدخل السريع.

المطلب الثاني : أهداف الرقمنة الجبائية

تعد رقمنة الإدارة الجبائية أداة استراتيجية أساسية في إصلاح منظومة التحصيل الضريبي وتحسين أدائها، حيث لا تقتصر فقط على توظيف التكنولوجيا في العمليات الإدارية، بل تمتد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تهم كل من الإدارة والمجتمع الضريبي، وساهمت الأهداف في تعزيز كفاءة النظام الضريبي، وتحسين جودة الخدمة، وضمان العدالة والشفافية في المعاملات الجبائية منها:¹

- أحد الأهداف الرئيسية للرقمنة الجبائية هو تحسين كفاءة الأداء الإداري، من خلال أتمتة العمليات، تتمكن الإدارة من تقليل الزمن اللازم لإنجاز المعاملات، والحد من الأخطاء البشرية، وتحسين دقة المعطيات، كما ساهمت الأنظمة الرقمية في تنظيم سير العمل وتوزيع المهام بشكل أكثر فعالية، مما ينعكس إيجاباً على سرعة الاستجابة ونوعية الخدمات المقدمة.
- كما تسعى الرقمنة إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في العمليات الضريبية. من خلال تسجيل جميع العمليات إلكترونياً وتوثيقها بشكل آمن، تصبح المعاملات قابلة للتتبع والمراقبة، مما يحد من فرص التلاعب أو الفساد الإداري، ويسهم هذا الوضوح في بناء الثقة بين المكلفين والإدارة، ويشجع على الامتثال الطوعي للالتزامات الضريبية.
- ويعد توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب والغش الضريبي من بين الأهداف الحيوية للرقمنة، فالربط بين مختلف قواعد البيانات (كالتجارية، الجمركية، والمصرفية) يُمكّن الإدارة من رصد الأنشطة الاقتصادية غير المعلنة، وتحديد المكلفين غير المسجلين، وتحليل التدفقات المالية المشبوهة، وعليه تصبح الأدوات الرقمية وسيلة فعالة لمكافحة الاقتصاد الموازي وتحصيل الحقوق الضريبية المهدورة.

¹ - بوعكاز ومايو ، الرقمنة الجبائية كتوجه للمساهمة في تحسين جودة التصريحات الجبائية في الجزائر ، بوابتي جبائتك ومساهمته كنموذج ، المجلة الجزائرية

- كما تسهم الرقمنة في تحسين العلاقة بين الإدارة والمجتمع الضريبي .من خلال منصات إلكترونية تتيح الإيداع الإلكتروني للإقرارات، ودفع الضرائب عن بعد، ومتابعة الحالة الجبائية، يشعر المكلف بالراحة والانخراط في العملية الضريبية، ويعزز هذا التفاعل الإيجابي من دافعية المكلفين للامتثال، ويقلل من التوترات التقليدية التي قد تنشأ في العلاقة بين الطرفين.
- تهدف الرقمنة إلى تخفيض تكاليف التسيير والتحصيل الضريبي، فالنظام الرقمي يقلل من الحاجة إلى الوثائق الورقية، والنقل، واليد العاملة المفرطة، مما يسهم في ترشيد الميزانية العامة للإدارة، ويحسن من العائد على الاستثمار في المجال الجبائي.
- ومن الأهداف الاستراتيجية أيضاً تحقيق التحديث الشامل للإدارة الجبائية بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، ففي ظل التحولات الاقتصادية والسريعة، أصبح من الضروري أن تواكب الإدارة التطورات التكنولوجية، وتُحدث بنيتها التحتية، وتعزز من قدرتها على التفاعل مع الاقتصاد الرقمي، والتجارة الإلكترونية، والأنشطة الناشئة.
- تسعى الرقمنة إلى ضمان حماية المعطيات الجبائية وسرية المعلومات، من خلال توظيف أنظمة أمنية متقدمة في التشفير، والتحكم في الصلاحيات، وتأمين الشبكات، تُحمى البيانات الحساسة من الاختراق أو الاستخدام غير المشروع، وهذا يعزز من مصداقية النظام ويلبي المعايير الدولية في مجال حماية البيانات¹.

المطلب الثالث : مسارات التحول من الجبائية التقليدية إلى الجبائية الرقمية

شهدت الإدارة الجبائية في الجزائر سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والتقنية تهدف إلى تجاوز النموذج التقليدي في التسيير والانتقال التدريجي نحو نموذج إلكتروني حديث، يتماشى مع متطلبات العصرنة واقتصاد المعرفة، ويعد هذا التحول جزءاً من استراتيجية وطنية لإصلاح الجهاز الضريبي، تعتمد على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الكفاءة، وتعزيز الشفافية، وتقريب الخدمة من المكلفين، وفي هذا السياق تم اعتماد مجموعة من الإجراءات المتسلسلة التي تشكل ركائز أساسية في بناء الإدارة الجبائية الإلكترونية منها²:

¹ - بوعكاز ومايو ، المرجع السابق ، ص ص 55-56

² - حذيري ، حنينة عمر، نظام المعلومات الجبائي جبايتك رهان لعصرنة الإدارة الجبائية وقمع التهرب الضريبي ، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب مبادرات وتحديات ، جامعة 8 ماي 1945 ، قلمة ، الجزائر ، 2023 ، ص ص 12-15

الفصل الأول : الإطار النظري للرقمنة والتحصيل الجبائي والتهرب الضريبي

الفرع الأول: تعميم الربط الرقمي بين مصالح الإدارة الجبائية

أطلقت عملية توحيد الشبكات الداخلية والخارجية من خلال تعميم تقنيي الإنترنت والإنترانت بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية، على المستويين المركزي والمحلي، ويهدف هذا الربط إلى تعزيز التفاعل والتنسيق بين المصالح الموزعة عبر التراب الوطني، وتيسير تبادل المعلومات في وقت حقيقي، بما يضمن سرعة في المعالجة، وانسجاماً في القرارات، وفعالية في إدارة العمليات الجبائية.

الفرع الثاني: إنشاء موقع إلكتروني رسمي للمديرية العامة للضرائب

تم إحداث موقع إلكتروني رسمي تابع للمديرية العامة للضرائب (www.mfdgi.gov.dz) ، يعدّ منصة معلوماتية مركزية تقدم مجموعة من الخدمات والموارد الجبائية، ويشمل الموقع نشر القوانين والمنشورات الجبائية، والإجراءات التنظيمية، ونماذج التصريحات، فضلاً عن التوجيهات والتحديثات التشريعية، كما يساهم في تفعيل بعد التفاعل مع المكلفين، من خلال استقبال انشغالاتهم، وتوفير قناة اتصال مباشرة بين الإدارة والمجتمع الضريبي.

الفرع الثالث: إتاحة خدمة التقييم الجبائي عن بعد

أدخلت خدمة رقمية تسمح للمكلفين بالضريبة (أشخاصاً طبيعيين أو معنويين) بالحصول على التقييم الجبائي إلكترونياً، من خلال تقديم طلب عبر البريد الإلكتروني أو المنصة الرسمية للإدارة، وتُمكن هذه الخدمة من تبسيط إجراءات التسجيل، وتقليل الوقت المستغرق، وتجنب التنقلات غير الضرورية، مما يساهم في تسريع إدماج المكلفين الجدد ضمن القاعدة الضريبية.

الفرع الرابع: تعميم التصريح الإلكتروني عبر منصة "جبائتك"

تم إطلاق منصة إلكترونية تجريبية في بادئ الأمر، ثم تعميمها تدريجياً، تُعرف بـ "جبائتك"، تتيح للمكلفين، ولا سيما المؤسسات والشركات، إيداع تصريحاتهم الجبائية إلكترونياً، وتعدّ هذه الخطوة إحدى أهم مراحل الرقمنة، حيث تساهم في تبسيط الإجراءات، وتقليل الأخطاء، وضمان متابعة آنية لوضعية التصريحات، كما تساهل على الإدارة معالجة البيانات وتحليلها بشكل مركزي.

الفرع الخامس: إرساء الملف الجبائي الرقمي

تم التخلي تدريجياً عن النموذج الورقي التقليدي لملف المكلف بالضريبة، لصالح ملف جبائي غير مادي (رقمي)، يتم تخزينه ومعالجته إلكترونياً عبر أنظمة معلوماتية متطورة، ويغطي هذا الملف جميع مراحل الإجراءات الجبائية، بدءاً من التسجيل،

الفصل الأول : الإطار النظري للرقمنة والتحصيل الجبائي والتهرب الضريبي

مروراً بالتصحيح والمراقبة، وانتهاءً بالتحصيل، ويعد هذا الإجراء خطوة محورية نحو بناء إدارة بلا ورق، وتحسين إدارة السيولة الجبائية.

الفرع السادس: إصدار المستخرج الضريبي الإلكتروني

تم تعميم خدمة إصدار المستخرج الضريبي عن بعد، حيث يمكن للمكلف بالضريبة طلب واستلام مستخرجه الجبائي إلكترونياً من خلال الموقع الرسمي للإدارة، وساهمت الخدمة في تقليل الازدحام داخل المصالح، وتوفير الوقت والجهد، كما تعزز من مصداقية الوثيقة من خلال تضمينها علامات رقمية تضمن صحتها وصعوبة تزويرها.

الفرع السابع: تطوير آليات الفحص الضريبي الإلكتروني

في إطار استراتيجية تحديد منهجيات المراقبة، تم الشروع في تعميم الفحص الضريبي الإلكتروني، الذي يعتمد على تحليل البيانات الرقمية، وربط قواعد المعطيات، واستخدام خوارزميات ذكية لاكتشاف التناقضات أو الممارسات المشبوهة، وعد هذا النموذج استجابة ضرورية للتحولات الاقتصادية الحديثة، كانتشار التجارة الإلكترونية، واستخدام أنظمة المحاسبة والفوترة الرقمية، مما يستدعي تكييف أدوات الرقابة مع طبيعة هذه الأنشطة¹.

¹ - حذيري ، حنينة عمر، المرجع السابق ، ص ص 12- 15

المبحث الثاني: عموميات حول التحصيل الجبائي

يعد التحصيل الجبائي المرحلة التنفيذية الحاسمة في دورة الضريبة، حيث تنتقل الالتزامات المالية للمكلفين إلى الخزينة العمومية، وتعتبر هذه العملية ركيزة أساسية في منظومة المالية العامة، نظراً لارتباطها الوثيق بقدرة الدولة على تمويل المرافق العمومية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وضمان التوازن الاجتماعي، ولضمان فعالية هذه المرحلة، تتبع الإدارة الضريبية إجراءات محددة، وطرق متنوعة في التحصيل، تختلف باختلاف نوع الضريبة، مع الحرص على تبسيط الإجراءات، وتحديد آجال واضحة، وتجنب التعسف أو التعقيد الإداري، وينظر إلى التحصيل الجبائي ليس فقط كعملية تقنية، بل كأداة لتحقيق العدالة، والكفاءة، والشفافية في تسيير الشؤون الضريبية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي

يهدف هذا المطلب إلى توضيح مفهوم التحصيل الجبائي، مع تسليط الضوء على المبادئ الأساسية التي يقوم عليها، والتي تعد ضمانات للعدالة، والفعالية، واحترام حقوق المكلفين.

الفرع الأول: تعريف التحصيل الجبائي

يعرف التحصيل الجبائي بأنه المجموعة من العمليات والإجراءات القانونية والإدارية التي تنفذ بهدف تحويل دين الضريبة من دمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية، وفقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية السارية، ويعد هذه المرحلة هي الخاتمة الفعلية للعملية الضريبية، حيث يصبح العائد الضريبي متوفراً فعلياً في ميزانية الدولة، ويمكن استغلاله في تمويل المشاريع العامة وتحقيق التنمية¹.

يمكن تعريف التحصيل الجبائي على أنه الانتقال المادي والمالي لمبلغ الضريبة من الممول إلى الدولة، بعد استيفاء جميع الإجراءات السابقة من التصريح، والتصحيح، والتحديد، ويشمل هذا المفهوم جميع الوسائل والآليات التي تستخدمها الإدارة الضريبية لضمان وفاء المكلفين بالتزاماتهم، سواء عن طريق الدفع المباشر، أو الاقتطاع من المنبع، أو الأنظمة التلقائية².

¹ - رغدود علي ، المالية العامة، ط5 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 231

² - رايح محمد ، عبد العزيز قتال ، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برامج العصرية الجبائية مديرية الضرائب ، برج بوعريش نموذج 2013-2021 ، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة ، العدد 02 ، جامع العربي التبسي ، تبسة ، الجزائر ، 2022 ، ص ص 748

كما ينظر إليه على أنه المرحلة الأخيرة في السلسلة الجبائية، حيث يتم فيها تنفيذ الالتزام الضريبي بشكل فعلي، وتصبح الإيرادات متاحة للدولة لإنفاقها وفق الأولويات التنموية، وتُسند هذه المهمة إلى مصالح مختصة داخل الإدارة الجبائية، والتي تتولى اتخاذ التدابير القانونية والتنظيمية اللازمة لضمان التحصيل في الآجال المحددة، مع احترام الضوابط القانونية¹.

الفرع الثاني: مبدأ التحصيل الجبائي: أسسه وضوابطه

استند الفكر الضريبي الكلاسيكي، ولا سيما من خلال مساهمة آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" (1776)، إلى أربع قواعد أساسية في التحصيل الضريبي، تعدّ حتى اليوم مرجعاً مهماً في تصميم الأنظمة الضريبية، ومع تطور الدولة الحديثة وتوسع دورها التنموي، تمت إضافة مبادئ جديدة تتماشى مع المستجدات الاقتصادية والإدارية. وشكلت تلك المبادئ ضوابط أخلاقية وعملية تضمن كفاءة النظام الضريبي وعدالتها منها:²

أولاً: مبدأ العدالة الضريبية

يعدّ مبدأ العدالة من أهم المبادئ التي يجب أن يستند إليها النظام الضريبي، ويفهم على أنه توزيع عادل للأعباء العامة وفقاً لقدرة كل فرد على الدفع، وبهذا المعنى، ينبغي أن تكون الضريبة متناسبة مع الدخل أو الثروة التي يمتلكها المكلف، مما يستدعي اعتماد نظام ضريبي تصاعدي في كثير من الأحيان.

إذا كانت الضريبة النسبية قد اعتبرت في السابق كافية لتحقيق العدالة في الإطار التقليدي للمالية العامة، فإن الفكر الضريبي الحديث يرى أن العدالة لا تقتصر على التصاعدية فحسب، بل تمتد لتشمل اعتبارات اجتماعية وإنسانية. وعليه، يتم إدخال إعفاءات ضريبية تراعي الوضع العائلي (كعدد أفراد الأسرة)، أو المستوى الاجتماعي (كالدخل الضعيف)، أو طبيعة النشاط الاقتصادي، كما يؤخذ بعين الاعتبار نوع الدخل (رقمي، استثماري، عمل...) عند تحديد المعدلات الضريبية، مما يوسع من مفهوم العدالة ليتجاوز البعد المالي إلى البعد الاجتماعي.

¹-بوحية عفاف ، بوجاجة إبراهيم، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي ، دراسة حالة بمركز الضرائب ، جيجل ، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 02 ، جامعة علي لونيس ، البليدة 2، الجزائر ، 2022 ، ص 125

²-إبراهيم لكسائي ، فعالية المراجعة الجبائية في تحسين مستوى الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 ، أطروحة دكتوراه ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد دراية بأدرار ، الجزائر ، 2017 ، ص ص81-

ثانياً: مبدأ اليقين

يقضي هذا المبدأ بأن تكون أحكام الضريبة محددة بدقة ووضوح في النصوص القانونية، سواء من حيث الوعاء، أو المعدل، أو موعد الأداء، أو طريقة التحصيل، ويهدف هذا المبدأ إلى تمكين المكلف من معرفة التزامه الضريبي مسبقاً، مما يمكنه من تنظيم شؤونه المالية والتخطيط المالي الشخصي أو المؤسسي، كما يعد اليقين شرطاً أساسياً لاحتزام سيادة القانون، إذ يتيح للمكلف التظلم إدارياً أو الطعن قضائياً في حال فرض عليه دين ضريبي يتجاوز ما نصت عليه القوانين. ولتحقيق هذا المبدأ، يجب أن يكون التشريع الجبائي واضحاً، مدعوماً بنصوص تطبيقية وإيضاحية، وتبسط الإجراءات المرتبطة بالتحصيل، مما يعزز الثقة في النظام ويقلل من النزاعات.

ثالثاً: مبدأ الملائمة في التحصيل

يشير هذا المبدأ إلى ضرورة تكييف إجراءات التحصيل مع ظروف المكلفين، من حيث توقيت الدفع، ووسيلة الأداء، وطبيعة الدخل، ويؤكد آدم سميث على أن الضريبة يجب أن تستوفي في الوقت والطريقة التي تكون فيها أكثر ملائمة للمكلف، حتى لا تثقل كاهله أو تعرض نشاطه للخطر، وعليه تعتبر الضرائب غير المباشرة (كضريبة القيمة المضافة) أكثر ملائمة، لأنها تدمج في سعر السلعة وتدفع عند الشراء، أي في لحظة توفر السيولة لدى المستهلك، أما بالنسبة للضرائب المباشرة (كضريبة الدخل أو أرباح الشركات)، فيستحسن تطبيق نظام الدفع بالتقسيط (ربع سنوي أو نصف سنوي)، تماشياً مع دورة تدفق السيولة لدى المكلفين، وفي النظام الضريبي الجزائري، يلاحظ احترام نسبي لهذا المبدأ، خاصة من خلال الاقتطاع من المنبع بالنسبة للضريبة على المرتبات، حيث تؤدي الشهرية عند صرف الأجور، مما يخفف العبء عن الموظفين، كما تدفع ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) وضريبة أرباح الشركات (IBS) على أقساط، مما يساهم في تقليل الضغط المالي على المؤسسات.

رابعاً: مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل

ينص هذا المبدأ على ضرورة تقليل التكاليف المرتبطة بتحصيل الضريبة، بحيث يكون الفارق بين المبلغ الذي يدفعه المكلف والدخل الفعلي الذي تحصله الدولة في الخزينة أضيق ما يمكن، فكلما زادت نفقات التسيير والتحصيل، انخفضت المردودية الجبائية، مما يضعف كفاءة النظام الضريبي، على الرغم من أهمية هذا المبدأ، فإن تطبيقه يبقى نسبياً، نظراً لتعقيد العمليات الجبائية التي تتطلب بنية إدارية وتقنية متطورة، فتحديد الوعاء، وتصفيته، وتحصيله، ومراقبة التصريجات، كلها مراحل تستلزم جهازاً إدارياً كفؤاً، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية والاستثمارية¹.

¹ - إبراهيم لكسيسي، المرجع السابق، ص 81-85

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحصيل الجبائي

الفرع الأول : أهمية التحصيل الجبائي

تكمن أهمية التحصيل الضريبي في:¹

- كونه العمود الفقري للنظام المالي للدولة، حيث يعد الوعاء الرئيسي لتوفير الموارد اللازمة لتمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية، فالضرائب تمثل أحد أبرز المصادر الذاتية للإيرادات العامة، وتشكل حجر الأساس في بناء اقتصاد وطني مستقر ومستقل، مما يجعل عملية التحصيل الجبائي ذات أهمية بالغة في تحقيق التوازن المالي وضمان استمرارية الخدمات العامة.
- تعتبر مرحلة التحصيل الضريبي من أبرز المراحل في الدورة الجبائية، بل والأكثر حسماً، إذ إنها تمثل اللحظة الفاصلة بين التقدير النظري للضريبة والتحصيل الفعلي لها، فجميع المراحل السابقة، كالتقديم والإقرار والتقدير، لا تُحقق أهدافها ما لم يتم تنفيذ عملية التحصيل بكفاءة، ففي حال فشل الدولة في تحصيل الضرائب المستحقة، تصبح هذه الجهود عديمة القيمة، ويصاب الميزان المالي بالعجز، مما يهدد قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها.
- كما أن التحصيل الضريبي الفعال يساهم في تحقيق الاكتفاء المالي الذاتي للدولة، ويقلل من الاعتماد على الاقتراض الداخلي أو الخارجي، فكثرة الاقتراض، خاصة من المصادر الخارجية، لا تثقل كاهل الاقتصاد بالديون فحسب، بل قد تمس بالسيادة الوطنية، حيث تفرض شروط وسياسات اقتصادية من جهات مقرضة قد لا تتماشى مع الأولويات الوطنية، وعليه فإن التحصيل الجبائي الناجح يعد وسيلة لحماية الاستقلال المالي والسياسي للدولة.
- ومن نتائج نجاح عملية التحصيل تمكن الدولة من توجيه الموارد نحو الاستثمارات الإنتاجية والتنمية، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، والتي تساهم بدورها في رفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة، فالإيرادات الضريبية، حين تُحصل بكفاءة وعدالة، تصبح أداة فعالة لتعزيز الرفاه الاجتماعي ودفع عجلة التقدم الاقتصادي، مما يرسى دعائم دولة قوية وقادرة على مواجهة التحديات المستقبلية

¹ - برحون حياة ، مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من التحصيل الجبائي ، دراسة ميدانية ، مركز الضرائب لروبية كنموذج، مجلة دراسات إقتصادية ،

الفرع الثاني: أهداف التحصيل الجبائي

تتجاوز عملية التحصيل الجبائي مجرد جمع الإيرادات من المكلفين بالضريبة، لتشكّل أداة استراتيجية في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، وتنموية تهم الدولة ككل، وتكمن أهمية هذه العملية في كونها الوسيلة الفعلية لتحويل الالتزامات الضريبية إلى موارد مالية حقيقية تدخل الخزينة العمومية، وتتجلى أهداف التحصيل الجبائي في المحاور التالية¹:

أولاً: الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني من خلال تمويل مستمر لميزانية الدولة

يعد التحصيل الجبائي المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، حيث يُمكّن الدولة من تمويل مشاريع البنية التحتية، وقطاعات التعليم، الصحة، والأمن، فضلاً عن دعم البرامج الاجتماعية، وتحقيق تدفق مستقر للإيرادات الضريبية يساهم في استقرار الاقتصاد الكلي، ويعزز من قدرة الدولة على التدخل المالي في أوقات الأزمات.

ثانياً: ضمان التحصيل السنوي للضرائب

تفرض الضرائب عادة على أساس سنوي، مما يستدعي من الإدارة الجبائية تحصيلها ضمن إطار زمني دوري (سنوي أو ربع سنوي)، لضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العمومية، ويعد هذا الانتظام في التحصيل شرطاً أساسياً لوضع ميزانية الدولة على أسس واقعية، وتجنب العجز المالي.

ثالثاً: مكافحة التهرب والغش الضريبي

يعد التحصيل الجبائي وسيلة ردع فعالة ضد التهرب الضريبي، من خلال تطبيق العقوبات الإدارية والجزائية المنصوص عليها قانوناً، ويساهم تفعيل آليات المراقبة والتحصيل الصارم في تعزيز الامتثال الطوعي، وخلق بيئة ضريبية نزيهة، حيث لا يمكن لأي مكلف تفادي التزاماته دون عواقب.

رابعاً: المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية

يمكن للتحصيل الجبائي أن يوظف كأداة توجيهية في السياسة الاقتصادية، فمن خلال فرض ضرائب مرتفعة على الاستهلاك غير المنتج، يمكن تشجيع الادخار وتوجيه الموارد نحو الاستثمار، كما تستخدم الإعفاءات والتخفيضات الضريبية كحافز لجذب الاستثمارات، خاصة في القطاعات الحيوية أو في المناطق المهمشة، مما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة.

¹ - برحمون حياة، المرجع السابق، ص 143

خامساً: تنظيم الاستهلاك وحماية الصحة العامة

توظف الدولة الضريبة كأداة تدخلية لضبط سلوك المستهلكين، خاصة في ما يتعلق بالسلع الضارة بالصحة، كالتبغ، الكحول، والمشروبات السكرية، وفرض ضرائب مرتفعة على هذه المنتجات يساهم في تقليل استهلاكها، وبالتالي التقليل من الأمراض المزمنة المرتبطة بها، مما يخفف العبء على النظام الصحي العام¹.

المطلب الثالث : طرق وضمانات التحصيل الجبائي

الفرع الأول : طرق التحصيل الجبائي

تعتمد عدة أساليب في تحصيل الضرائب، تختلف باختلاف طبيعة الضريبة، وخصائص المكلفين، وأهداف السياسة الجبائية، وتحدد هذه الطرق الكفاءة، والسرعة، ونسبة التهرب الضريبي، كما تؤثر على تكلفة التسيير، وفيما يلي أبرز الطرق المستخدمة²:

أولاً: طريقة الدفع الطوعي

تعتمد هذه الطريقة على قيام المكلف بالضريبة، من تلقاء نفسه، بتقديم تصريح جبائي يحدد فيه دخله أو أرباحه، ويسدد المبلغ المستحق وفقاً للآجال القانونية، دون تدخل مباشر من الإدارة، وقد تتلقى الإدارة طلباً من المكلف، أو تقوم بإرسال إشعار بقيمة الضريبة المستحقة مع تحديد الأجل، كما تستخدم هذه الطريقة في بعض الضرائب الرمزية، كضريبة الدمغة، حيث يسدد المكلف الضريبة بشراء الطابع ولصقها على الوثائق القانونية (كالعقود، الشهادات، وغيرها، وتعد هذه الطريقة اقتصادية من حيث التكلفة، لأنها تقلل من الحاجة إلى تدخل إداري مكثف، لكنها تعتمد بشكل كبير على مستوى الوعي الضريبي، والثقة، والامتثال الطوعي لدى المكلفين.

ثانياً: طريقة الأقساط المقدمة

تستخدم هذه الطريقة في الضرائب التي يصعب تحديد قيمتها بدقة في بداية السنة، كالضريبة على الدخل الإجمالي (**IRG**) بالنسبة للأرباح المهنية، أو الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**) وفي هذا النموذج، يطلب من المكلف دفع أقساط مقدمة خلال السنة، تُحسب عادة على أساس أرباح السنة السابقة (أو سنتين سابقتين)، ثم تتم التسوية النهائية بعد إيداع التصريح النهائي، وساهمت الطريقة في ضمان تدفق مستمر للإيرادات، وتخفيف العبء المالي على المكلف في نهاية السنة، كما تقلل من التقلبات في التحصيل الناتجة عن التأخر في تحديد الدخل الفعلي.

¹ - برحون حياة ، المرجع السابق ، ص 143

² - ميهوني مراد ، إجراءات تحصيل الضريبة ، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ، العدد 39 ، 2014 ، ص 243

ثالثاً: طريقة الاقتطاع من المنبع

عدت الطريقة من أكثر الأساليب فعالية في التحصيل، حيث تستقطع الضريبة مباشرة عند مصدر الدخل، قبل وصوله إلى المكلف، وتطبق عادة على الدخل من العمل (كالرواتب)، أو الدخل من رؤوس الأموال (كأرباح الأسهم). فعند توزيع الأرباح في شركة مساهمة، تقوم الشركة باقتطاع الضريبة المستحقة على المساهمين، وتسلمهم المبلغ الصافي، ثم تُحول الضريبة المستقطعة إلى الخزينة العمومية، وتميزت هذه الطريقة بالسرعة، والكفاءة، وانخفاض تكلفة التحصيل، فضلاً عن تقليل فرص التهرب، لأن الضريبة تؤدي قبل أن يتمتع المكلف بالدخل¹.

رابعاً: طريقة إصدار سند التحصيل

في هذا الأسلوب تقوم الإدارة الجبائية بإعداد جداول أو سندات تحصيل فردية تُحدد فيها مبلغ الضريبة المستحق، ونوعها، وسنة الإخضاع، والغرامات إن وجدت، ثم ترسل إلى المكلف مع دعوته للدفع في أجل محدد، وتستخدم هذه الطريقة عادة في حالات المخالفات، أو عندما لا يقدم المكلف تصريحاً طوعياً، رغم فعاليتها في استخلاص الضرائب من المكلفين المتعثرين، فإن هذه الطريقة تعد مكلفة بالنسبة للإدارة، نظراً لحاجتها إلى عمليات حسابية، وتصفيات، وطباعة، وإرسال جماعي للسندات، وغالباً ما ترفق برسوم إضافية أو عقوبات جبائية، بهدف تغطية التكاليف وتخفيف المكلفين على الامتثال المبكر.

الفرع الثاني: ضمانات التحصيل الجبائي

تعد ضمانات التحصيل الجبائي مجموعة من التدابير القانونية والإجرائية التي تُحول للإدارة الضريبية صلاحيات استثنائية لضمان استيفاء الالتزامات الضريبية في الآجال المحددة، وحماية حق الدولة في تحصيل الإيرادات العامة وتتجلى في مجموعة من الآليات الإدارية والقانونية التي تعزز من قدرة الإدارة على ممارسة حقها في التحصيل، مع احترام الإطار التشريعي العام، ومنها:²

أولاً: امتياز دين الضريبة على سائر الديون

يتمتع دين الضريبة بصفة امتياز قانوني مطلق، ما يعني أنه يسدد أولاً قبل جميع الديون الأخرى، سواء كانت مدنية أو تجارية، حتى لو كانت مضمونة برهن أو حجز، ويعد هذا الامتياز أداة حماية للخزينة العمومية، ويسهم في تأمين التدفق المالي اللازم لتمويل المرافق العامة، ويقلل من مخاطر عدم الاستيفاء في حالات الإعسار أو التصفية.

¹ - ميهوني مراد ، المرجع السابق، ص 244

² - فليخ العلي عادل ، المالية العامة ، إثراء للنشر والتوزيع ، ط 2 ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 176

الفصل الأول : الإطار النظري للرقمنة والتحصيل الجبائي والتهرب الضريبي

ثانياً: حق الإدارة في الاطلاع على الوثائق والسجلات المحاسبية

تُحوّل القوانين الجبائية للإدارة الحق في الاطلاع على جميع الوثائق، والدفاتر، والحسابات، والسجلات المحاسبية التي يمسكها المكلف بالضريبة، وذلك بهدف التحقق من صحة التصريحات المقدمة، وتحديد الوعاء الضريبي بدقة. ويعدّ هذا الحق من الأركان الأساسية لمراقبة الامتثال، ويسهم في كشف التجاوزات أو التلاعبات في التقارير المالية.

ثالثاً: الحجز الإداري والاقتطاع من المصدر

تمتلك الإدارة الجبائية صلاحية اتخاذ إجراءات تنفيذية مباشرة لضمان استيفاء الدين الضريبي، ومن أبرزها الحجز الإداري على أموال المكلف (منقولاً أو عقاراً)، أو اقتطاع الضريبة مباشرة من مصدر الدخل (كالرواتب، أو المدفوعات من طرف المؤسسات)، وتعدّ هذه الآليات فعالة في تسريع التحصيل، وتقليل فرص التهرب، خصوصاً في حالات التأخر أو التعثر.

رابعاً: عدم جواز المفاضلة بين دين الضريبة والديون الأخرى

يحظر القانون على المكلف بالضريبة إعطاء أولوية لتسديد ديونه الخاصة على دين الضريبة، حتى لو كانت تلك الديون مضمونة، ف ضمان حق الدولة في التحصيل يعتبر مقدماً على جميع الالتزامات المالية الأخرى، مما يعزز من مركز دين الضريبة كالالتزام عام يستوفي دون منازع.

خامساً: إلزام المكلف بتقديم الإقرارات المالية

يفرض على كل مكلف بالضريبة تقديم إقرار جبائي يفصل فيه نشاطاته الاقتصادية، ومداخيله، ونتائج أعماله، وفق نماذج محددة وآجال مقررّة قانوناً، ويعدّ هذا الإقرار الضريبي وسيلة أساسية لتحديد الالتزام الضريبي، ويشكل تقويماً ذاتياً يخضعه المكلف لمسؤوليته، مع إمكانية المراجعة من طرف الإدارة.

سادساً: مبدأ "ادفع ثم استرد"

يلزم هذا المبدأ المكلف بدفع الضريبة المستوجبة قبل المطالبة باستردادها أو الطعن في مشروعيتها، وبموجبه، لا يمكن وقف تنفيذ الدين الضريبي بمجرد تقديمه طعن إداري أو قضائي، ويهدف هذا الترتيب إلى ضمان استمرارية التحصيل، ومنع إساءة استعمال حق الطعن كوسيلة للتهرب أو التأجيل غير المشروع¹.

¹ - فليخ العلي عادل ، المرجع السابق ، ص 176

سابعاً: تمكين الموظفين الجبائيين من حق الاطلاع والتفتيش

منح المشرع موظفي المصالح الجبائية المختصين صلاحية دخول مقرات المكلفين، والاطلاع على وثائقهم ودفاترهم المحاسبية، وطلب توضيحات كتابية أو شفوية، وذلك في إطار عمليات المراقبة والتدقيق، كما ترافق هذه الصلاحية عقوبات جزائية على كل من يعرقل هذه العملية، سواء بالإخفاء، أو التدمير، أو التلاعب في الوثائق قبل انقضاء مدة التقادم القانونية، والتي تُحدد عادة بخمس سنوات.

ثامناً: عدم وقف الدفع جراء المنازعة

حتى في حالة الطعن في مبلغ الضريبة أو في صحتها، يبقى الالتزام بالدفع قائماً، فلا يوقف التحصيل بالطعن الإداري أو القضائي، ما لم تصدر جهة القضاء قراراً بالتأجيل، ويعدّ هذا الشرط ضماناً لاستقرار موارد الدولة، ويجنب الخزينة توقف التدفق المالي بسبب النزاعات القانونية التي قد تطول¹.

المطلب الرابع: إجراءات التحصيل الجبائي

يعدّ تحسين كفاءة التحصيل الجبائي هدفاً محورياً في أي استراتيجية للإصلاح المالي والاقتصادي، خاصة في سياق اقتصادات تعتمد بشكل كبير على الموارد البترولية وتحاول تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة، ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من تضافر جهود مختلف الأطراف، لا سيما الحكومة والإدارة الضريبية، من خلال اتخاذ إجراءات منظمة، وشاملة، وفعالة، وتقسّم هذه الإجراءات إلى مجموعتين رئيسيتين: إجراءات تضطلع بها الحكومة على المستوى الاستراتيجي والتشريعي، وأخرى تنفذها إدارة الضرائب على المستوى التسييري والتنفيذي.

أولاً: دور الحكومة في تحسين التحصيل الضريبي

تحمل الحكومة مسؤولية أساسية في تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية التي تسهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي، وتمكّن من الانتقال التدريجي من الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية إلى بناء نظام جبائي عادل ومنتج، ولتحقيق هذا التحول، يتعين عليها اتخاذ جملة من الإجراءات الاستراتيجية على المستويات التنظيمية، التشريعية، والسياسية منها:²

¹ - محمد داودي ، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر ، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان ، 2005-2006، ص

² -عزيز أمزيان ، المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري ، الجزائر ، دار الهدى ، 2005 ، ص 25

أ. الإجراءات التنظيمية

تعدّ الإصلاحات التنظيمية ركيزة أساسية لتحسين أداء المنظومة الجبائية، وتتطلب تدخلاً مباشراً من السلطات العليا، وتتمحور حول المحاور التالية:

- **رقمنة الإدارة الجزائرية:** يعدّ التحول الرقمي أداة فعالة لتعزيز الشفافية، وتقليص التدخلات البشرية، ومكافحة التلاعب في البيانات، كما يشجع على الامتثال الطوعي، حيث يصبح من الصعب التهرب من التصريحات الدقيقة في بيئة رقمية مترابطة.
- **تفعيل دور المجلس الأعلى للجبائية:** يفترض أن يكون هذا المجلس هيئة استشارية فاعلة تعنى بدراسة السياسات الجبائية، واقتراح إصلاحات مبنية على التحليل العلمي، مما يعزز من شرعية وفعالية القرارات الضريبية.
- **تعريب الإدارة الجبائية:** تعدّ اللغة الرسمية ضماناً للشفافية والمساواة، خاصة أن القضاء لا يعتمد على الوثائق غير المكتوبة بالعربية، وعليه فإن تعريب العمليات الجبائية يساهم في توحيد المعايير، وتحسين الفهم، وضمان وصول الخدمات إلى جميع فئات المجتمع.
- **تنقية نظام الإعفاءات الجبائية:** يجب مراجعة الإعفاءات الضريبية بشكل دوري لضمان أنها تُمنح لأغراض تنمية حقيقية، وليس كأداة للتمييز أو التهرب، مع تفادي الإفراط في منحها بما قد يهدد موارد الدولة.
- **تعزيز دور الإعلام في التوعية الجبائية:** من خلال حملات إعلامية مستمرة، يمكن رفع الوعي بأهمية الضريبة كأداة للتنمية، وتشجيع الامتثال الطوعي، ومحاربة الصورة السلبية المرتبطة بالجبائية.

ب. الدراسة الموضوعية للقوانين المالية

يجب أن تعدّ قوانين المالية في إطار رؤية تنمية شاملة، وتستند إلى تحليل دقيق للواقع الاقتصادي والاجتماعي. وتتطلب هذه الدراسة¹:

- مراعاة متطلبات التنمية المستدامة في صياغة السياسات الجبائية.
- مواكبة التحولات الاقتصادية، ولا سيما في بيئة الأعمال، لضمان ملاءمة النظام الضريبي للواقع الجديد.
- السعي إلى استقرار النصوص الضريبية، وتجنب التعديلات المتكررة التي تضعف الثقة وتشجع على التهرب.
- منع تدخل اللوبيات المالية في صياغة السياسة الضريبية، لضمان العدالة والحياد.

¹ عطا محمد ، المنازعات الضريبية في مجال الضريبة على الدخل ، دار. العربية، مصر، 2005 ، ص 74

ج. مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية

تهدف هذه المراجعة إلى بناء نظام ضريبي عادل وفعال، يتماشى مع أحكام المادة 78 من الدستور التي تقر بمبدأ العدالة الضريبية، وتشمل هذه المراجعة:

- تصحيح الاختلالات القانونية والتقنية في القوانين الجبائية الحالية.
- تبسيط صياغة النصوص وتسهيل الإجراءات، لجعل النظام أكثر قابلية للتطبيق والفهم.
- تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بنسبة الضريبة على أرباح الشركات، لتشجيع الاستثمار.
- توضيح الأحكام المتعلقة بالعقوبات والمتابعات، لضمان حماية حقوق المكلفين وتحقيق التوازن بين الردع والعدالة.
- منح سلطة أوسع لقابض الضرائب، تمكيناً له من أداء مهامه بكفاءة وفعالية.
- تشديد العقوبات على ممارسات الغش والتهرب الضريبي، وتجريمها بشكل صريح.

ثانياً: دور إدارة الضرائب في تحسين التحصيل الجبائي

تعدّ إدارة الضرائب الجهة التنفيذية الرئيسية المسؤولة عن تطبيق السياسة الجبائية، وتحقيق أهداف التحصيل، وللقيام بهذه المهمة بكفاءة، يجب أن تُحدث إصلاحات داخلية تمس البعد التنظيمي، البشري، وعلاقة الإدارة مع المكلفين.

أ. تحسين الإطار التنظيمي

يعدّ التنظيم الداخلي للإدارة عاملاً حاسماً في نجاح عملية التحصيل، ويتطلب اهتماماً خاصاً بالجوانب التالية:

- ضمان دقة وانتظام التبليغات المرسلة إلى المكلفين، كضمانة لحقهم في الدفاع.
- تحمل قابض الضرائب المسؤولية الكاملة عن التحصيل، مع محاسبته في حال التقصير.
- تعزيز الرقابة الجبائية، وتجهيزها بأدوات رقمية حديثة لضمان العدالة والشفافية.
- وضع خطة وطنية لتحصيل المتأخرات الضريبية، تراعي أولوية الملفات حسب حجم المديونية.
- تزويد قابضات الضرائب بالوسائل المادية والتقنية اللازمة (حواسيب، شبكات، أنظمة أمنية...)...

ب. الاهتمام بالموارد البشري

لا يمكن تحقيق التحول الجبائي دون الاستثمار في العنصر البشري، الذي يعدّ حجر الزاوية في أي إصلاح إداري. وتتطلب هذه الأولوية¹:

¹ - عطا محمد ، المرجع السابق ، ص 74

- تحسين ظروف العمل، وتقديم الخدمات الاجتماعية للعاملين.
- توفير الحماية القانونية للموظفين، خاصة في مواجهة الضغوط أو التهديدات من جهات نافذة.
- تحسين الأجر والمكافآت، لضمان الحماية من الإغراءات والفساد.
- الإقرار القانوني بوضعية أعوان التحصيل الجبائي، وتحديد صلاحياتهم ومسؤولياتهم.
- تأهيل الموظفين من خلال برامج تكوين مستمرة، محلية ووطنية، تشمل الرقمنة، والقانون، ومهارات التواصل.
- احترام معايير النزاهة والشفافية في التوظيف وترقية الموظفين، وفقاً لقانون مكافحة الفساد.
- تشجيع روح المنافسة من خلال منح حوافز مادية، كنسبة من المبالغ المحصلة، لتحفيز الأداء.

ج. تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة

- إن بناء علاقة قائمة على الثقة والتعاون مع المكلفين يسهم بشكل كبير في تعزيز الامتثال الطوعي. ولتحقيق ذلك، يجب على إدارة الضرائب اعتماد مقاربة تواصلية وتشاركية من خلال:
- اعتماد سياسة "الأبواب المفتوحة" لتقريب الإدارة من المكلفين، وتشجيع الحوار.
 - عقد لقاءات دورية مع الجمعيات والمنظمات المهنية، لإطلاعها على التحديثات الجبائية.
 - تحسين جودة الاستقبال، من خلال تدريب الموظفين، وتطبيق معايير الخدمة العمومية.
 - وضع جداول زمنية للدفع تتناسب مع دورة السيولة لدى المكلفين.
 - تسهيل إجراءات إعادة جدولة الديون الضريبية، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - منح تخفيضات أو إعفاءات رمزية للمكلفين الذين يسددون التزاماتهم قبل الآجال.
 - تبني سياسة "تسويق الضريبة" من خلال منح مكافآت رمزية (كعمرة، تذاكر حضور تظاهرات وطنية...) لأكثر المكلفين التزاماً، كوسيلة لتحفيز الامتثال¹.

¹ - عزيز أمزيان ، المرجع السابق ، ص 26

المبحث الثالث: مدخل عام حول التهرب الضريبي

تعدّ الضريبة أداة أساسية في تمويل الميزانية العامة للدولة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك ينظر إليها جزء من المكلفين كعبء مالي يقلل من دخلهم أو يحد من نمو ثرواتهم، مما يدفع البعض إلى اعتماد سلوكيات تهدف إلى تقليل أو تفادي الالتزامات الضريبية، ومن بين هذه السلوكيات، يعدّ التهرب الضريبي أحد أبرز التحديات التي تواجه الإدارة الجبائية، حيث يسهم في تضييع إيرادات الدولة، ويخل بالتوازن العادل في توزيع الأعباء العامة، ويشكل هذا الظاهرة ظاهرة معقدة، تتداخل فيها الأبعاد القانونية، الاقتصادية، والأخلاقية، وتتطلب فهماً دقيقاً لطبيعتها وأشكالها المختلفة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التهرب الضريبي

الفرع الأول : تعريف التهرب الضريبي

يعرف التهرب الضريبي بأنه مجموع السلوكيات التي يعتمد عليها المكلف بالضريبة بهدف تفادي أو تقليل دينه الضريبي، سواء كلياً أو جزئياً، من خلال استغلال الثغرات القانونية أو اللجوء إلى وسائل غير مشروعة، ويعدّ هذا المفهوم مثار جدل فقهي وقانوني، نظراً للاختلاف في التمييز بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع في سياق التقليل من الأعباء الضريبية¹. من منظور قانوني، يعرف التهرب الضريبي على أنه "سلوك غير مشروع يرتكبه المكلف بالضريبة، بصفته القانونية (شخص طبيعي أو معنوي)، بهدف التهرب من أداء الضريبة المستحقة عليه، كلياً أو جزئياً، غالباً من خلال أساليب احتيالية أو تزويرية"، ويعدّ هذا السلوك جريمة جبائية يعاقب عليها القانون، نظراً لخرقه الصريح لأحكام التشريع الضريبي². كما يعرف التهرب الضريبي ببساطة على أنه "محاولة المكلف تفادي تحمل عبء الضريبة المتوجبة عليه، من خلال التلاعب في البيانات، أو إخفاء الدخل، أو التصريح بقيمة أقل من القيمة الحقيقية للوعاء الضريبي"، ويعدّ هذا التعريف شاملاً، ويبرز الطابع غير المشروع للسلوك، خاصة عندما يترافق مع الغش أو التزوير³.

¹ -حلف حسن فليح ، المالية العامة ، دار عالم للكتب الحديث ، الأردن ، ط 1 ، 2008 ، ص 194

² -محمد عاكوم ، التهرب الضريبي - المفهوم، الأسباب، الأساليب، الانعكاسات، المكافحة ، ط 1، بيروت - لبنان، 2019 ، ص 25

³ - محمد خالد المهاني، التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ط 1 ، القاهرة ، 2010 ، ص 45

الفرع الثاني : تصنيف التهرب الضريبي

ويصنف التهرب الضريبي عموماً إلى نوعين رئيسيين، يختلفان من حيث المشروعية والطبيعة القانونية¹:

أولاً: التهرب الضريبي المشروع

ويقصد به استفادة المكلف من الثغرات أو التناقضات الموجودة في النصوص التشريعية والتنظيمية، دون أن يخالف صراحة أي نص قانوني. ويعرف هذا النوع أحياناً بـ"التخطيط الضريبي"، حيث يوظف المكلف الهياكل القانونية أو المحاسبية المشروعة لتقليل دينه الضريبي.

ومن أمثلة ذلك:

- تجزئة شركة كبيرة إلى عدة شركات صغيرة مستقلة قانونياً، لتفادي المعدلات التصاعدية لضريبة أرباح الشركات.
- تحويل جزء من الأرباح إلى رواتب أو مكافآت للمديرين، للاستفادة من أنظمة اقتطاع مختلفة.
- زيادة النفقات المسموح بها ضريبياً (كنفقات السفر، أو الولائم المهنية)، ضمن الحدود القانونية، لتقليل الربح الخاضع للضريبة.

ويعدّ هذا النوع من التهرب مشروعاً من الناحية القانونية، لأنه لا يخالف أي نص، لكنه يثير إشكالات من حيث العدالة الضريبية، إذ يستفيد منه عادة أصحاب الموارد الكبيرة والكفاءات المالية العالية.

ثانياً: التهرب الضريبي غير المشروع (الغش الضريبي)

ويتمثل في جميع الأفعال التي ترتكب بسوء نية، وتهدف إلى التهرب من الضريبة من خلال وسائل احتيالية أو تزويرية، مثل إخفاء الدخل، أو تقديم تصريحات كاذبة، أو تزوير الفواتير، أو عدم التصريح بالأنشطة الاقتصادية. ويعرف هذا النوع أيضاً بـ"الغش الضريبي"، ويعدّ جريمة جبائية يعاقب عليها القانون بعقوبات إدارية وجنائية، تشمل الغرامات المالية، والحبس، ومصادرة الأموال.

ومن أبرز خصائص هذا النوع:

- تضمنه مخالفة صريحة للقانون.
- اعتماده على الخداع، والتزوير، أو التضليل.
- تعرض مرتكبه للمساءلة القانونية، بما في ذلك المتابعة القضائية.

¹ - طاقة محمد ، العزاوي هدى ، إقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة ، الأردن ، ط 1 ، 2007 ، ص 120

المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي

تعدّ ظاهرة التهرب الضريبي من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية، خاصة في الدول النامية، حيث تؤثر سلباً على التحصيل الضريبي، وتشوه المنافسة الاقتصادية، وتضعف الثقة في النظام العام، ورغم التدابير القانونية والرقابية المتخذة لمكافحةها، فإن استمرار هذه الظاهرة يرجع إلى مجموعة من العوامل المتشابكة، تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية، والتشريعية، والإدارية، والنفسية، وتحليل هذه الأسباب يعدّ ضرورياً لفهم جذور الظاهرة، ووضع سياسات فعالة للحد منها.

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية

تعدّ البنية الاقتصادية للدولة عاملاً محورياً في تحديد مدى انتشار التهرب الضريبي، ففي الدول التي تُهيمن فيها المهن ذات الدخل الثابت (كالوظيفة العمومية والقطاع الخاص الخاضع للضمان الاجتماعي)، تكون فرص التهرب محدودة نسبياً، نظراً لإمكانية مراقبة الدخل واقتطاع الضريبة مباشرة من المصدر، أما في الدول التي تُهيمن فيها المهن الحرة والأنشطة الاقتصادية غير المنظمة (كالتجارة، الصناعة الصغيرة، المحاماة، الطب، وغيرها)، فإن التهرب الضريبي يزداد انتشاراً، نظراً لصعوبة رصد الدخل الحقيقي لهذه الفئات¹.

ففي المهن الحرة، لا تتوفر للإدارة الجبائية وسيلة مباشرة لمراقبة الإيرادات، مما يتيح للمكلفين إمكانية إخفاء جزء من دخلهم أو التصريح بقيمة أقل من الحقيقة، كما أن استعمال الكاشيرات، وغياب الفواتير، واستخدام التعاملات النقدية، يسهل من عمليات التلاعب، على العكس، فإن نظام الاقتطاع من المنبع في الوظائف الرسمية يقلل من فرص التهرب، ويجعل التحصيل أكثر كفاءة، وبالتالي فإن هيكل الاقتصاد، ونسبة الاقتصاد غير الرسمي، وطبيعة النشاطات الاقتصادية، تعدّ من العوامل الأساسية التي تفسر تفاوت معدلات التهرب الضريبي بين الدول².

الفرع الثاني: الأسباب المتعلقة بالتشريعات الضريبية

تشكل العيوب في النصوص التشريعية والتنظيمية عاملاً مهماً في تشجيع التهرب الضريبي، سواء من خلال إضعاف الثقة في النظام، أو من خلال خلق فراغات قانونية يمكن استغلالها، وتتجلى هذه الأسباب في المحاور التالية³:

¹ -عناية حسين غازي، النظام الضريبي في الفكر الإسلامي، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 345

² - المرجع نفسه، ص 345

³ -يونس ميلاد، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، لبنان، ط 1، 1991، ص 182

أولاً: تعقيد النصوص الضريبية وعدم وضوحها

يعاني النظام الضريبي في كثير من الأحيان من تعقيد في الصياغة، وغموض في بعض الأحكام، خاصة فيما يتعلق بنظام الإعفاءات، أو طرق التقدير، أو التمييز بين المصاريف القابلة للخصم وغير القابلة، كما تُمنح الإدارة الضريبية صلاحيات تقديرية واسعة (كما في حالة التقدير الجزائي)، ما يؤدي إلى تجاوزات أو عدم انتظام في التطبيق، مما يضعف الثقة في العدالة الضريبية ويدفع المكلفين إلى التهرب.

ثانياً: تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها

يعدّ تعدد أنواع الضرائب وارتفاع الضغط الضريبي عاملاً محفزاً للتهرب، خاصة عندما يشعر المكلف بأن العبء المالي أصبح غير محتمل، فكلما زادت نسبة الضرائب، زادت الحوافز للتهرب، لا سيما إذا لم تقابل هذه الضرائب بخدمات عمومية ذات جودة، كما أن تعدد الضرائب يزيد من تكلفة التسيير، ويخلق فرصاً للاستغلال والتهرب من خلال التنقل بين الأنظمة.

ثالثاً: عدم استقرار النصوص الضريبية

تكرار تعديل القوانين المالية، وفرض ضرائب جديدة أو تعديل المعدلات بشكل متكرر، يُخل بالاستقرار التشريعي، ويجعل من الصعب على المكلفين التكيف مع المستجدات، كما يضعف هذا التذبذب الثقة في النظام، ويشجع على التهرب، خاصة إذا صوّرت التعديلات على أنها وسيلة لزيادة الإيرادات دون تحسين الأداء العام.

رابعاً: ضعف الردع القانوني

يعدّ غياب عقوبات رادعة عاملاً مهماً في انتشار التهرب، ففي حال كانت العقوبات المالية بسيطة، أو لم تطبق بصرامة، فإن المكلف قد يقدّر أن كلفة التهرب أقل من كلفة الدفع، وعليه فإن فعالية الردع لا تكمن فقط في وجود نصوص قانونية، بل في تطبيقها الفعلي، وشفافية المتابعة، وصرامة العقوبات¹.

الفرع الثالث: الأسباب الإدارية

تشكل أوجه القصور في أداء الإدارة الضريبية عاملاً مهماً في تمكين التهرب، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف في البنيات التحتية الإدارية والتكنولوجية، وتتجلى هذه الأسباب في²:

¹ - يونس ميلاد ، المرجع السابق ، ص 183

² -مراد ناصر ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011، ص 160

أولاً: تعقيد الإجراءات الجبائية

الإجراءات البيروقراطية الطويلة، والتوثيق المفرط، وصعوبة التفاعل مع الإدارة، تولّد شعوراً بالرفض والكراهية تجاه الضريبة، وتدفع المكلفين إلى تفادي الالتزامات بدلاً من مواجهة التعقيدات.

ثانياً: نقص الكفاءات الفنية

إن غياب الأطر المؤهلة في مجال المحاسبة الضريبية، والتدقيق، وتحليل البيانات، يضعف قدرة الإدارة على كشف التلاعبات، ويسهل من عمليات التهرب المنظمة.

ثالثاً: ضعف النزاهة الأخلاقية لدى بعض الموظفين

يمكن أن يؤدي انخفاض الأجور، وضعف الحماية القانونية، إلى تواطؤ بعض أعوان الجبائية مع المكلفين، من خلال قبول الرشاوى أو التغاضي عن المخالفات. وهذا يضعف مصداقية الإدارة، ويشجع على انتشار ثقافة الفساد.

رابعاً: ضعف التكوين المهني

إن عدم تزود الموظفين بالتكوين المستمر، خاصة في مجالات الرقمنة، والقوانين الحديثة، وتقنيات التدقيق، يحدّ من قدرتهم على مواجهة أساليب التهرب المتطورة.

خامساً: نقص الوسائل التقنية

غياب الأنظمة المعلوماتية الحديثة، وانعدام ربط قواعد البيانات بين القطاعات (كالجمارك، والبنوك، والسجل التجاري)، يعيق قدرة الإدارة على رصد الأنشطة غير المعلنة، ويضعف فعالية المراقبة¹.

المطلب الثالث: طرق التهرب الضريبي

يعد طرق التهرب الضريبي متنوعة ومعقدة، وتتطور باستمرار لمواكبة التطورات في الأنظمة المحاسبية، والتشريعية، والتكنولوجية، ويتبنى المكلفون أساليب متقدمة للتحايل على النظام الجبائي، تمكنهم من تقليل أو تفادي الالتزامات الضريبية بشكل كلي أو جزئي، سواء من خلال تلاعب محاسبي، أو إخفاء مادي للأنشطة، أو توظيف هياكل قانونية معقدة، وتصنف هذه الطرق عموماً إلى نوعين رئيسيين: الطرق المحاسبية، والطرق القائمة على العمليات المادية والقانونية، وتعد كل منها أداة فعالة في يد المتهرب، خاصة في ظل ضعف الرقابة أو غياب التنسيق بين الجهات المختصة.

¹ - مراد ناصر ، المرجع السابق ، ص 161

الفرع الأول: الطرق المحاسبية

تعد المحاسبة الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية في تحديد الوعاء الضريبي، حيث يطلب من المكلفين تقديم إقرارات مالية مدعومة بوثائق رسمية (فواتير، سجلات، كشوفات بنكية...). ومع ذلك، يمكن استغلال هذه الأداة لأغراض احتيالية، من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية، مما يجعل الغش الضريبي صعب الكشف، خاصة إذا كان مدعوماً بوثائق شبه قانونية، ويتجلى التلاعب المحاسبي في شكلين رئيسيين¹:

أولاً: الغش من خلال المبالغة في التكاليف

يسمح القانون للشركات والأفراد باحتساب المصاريف المتعلقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي كخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة. إلا أن بعض المكلفين يستغلون هذه المرونة من خلال إدراج مصاريف وهمية أو مبالغة في تقدير التكاليف الحقيقية، بهدف تقليل الربح الظاهر، وبالتالي تخفيض الضريبة المستحقة.

ومن أبرز الأساليب المستخدمة في هذا النوع من الغش:

- تسجيل مصاريف شخصية (كالسفر، أو الاستهلاك العائلي) على أنها نفقات مهنية.
- المبالغة في تكاليف السفر، أو الولايم، أو الإعانات الممنوحة للموظفين.
- احتساب استثمارات كمصاريف تشغيلية في السنة الأولى، بدلاً من توزيع قيمتها على عمرها الافتراضي (الإهلاك).
- إدخال فواتير مزورة أو غير مبررة، خاصة من شركات وهمية أو مرتبطة بالمالك.

ثانياً: الغش من خلال التقليل من الإيرادات

يتمثل هذا الأسلوب في إخفاء جزء من المداخل أو التصريح بقيمة أقل من الحقيقة، مما يؤدي إلى انخفاض واضح في رقم الأعمال والأرباح المعلنة، وغالباً ما يعتمد هذا النوع من الغش في الأنشطة التي تعتمد على التعاملات النقدية أو في القطاعات غير المنظمة.

ومن بين الطرق الشائعة:

- التصريح بقيمة مبيعات أقل من القيمة الفعلية، بالتواطؤ مع الزبائن.

¹ - خالد عيادة عليماث ، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله طرق الحد منه ، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة إربد ، الأردن ، العدد 09 سبتمبر ، 2013 ،

الفصل الأول : الإطار النظري للرقمنة والتحصيل الجبائي والتهرب الضريبي

- تسجيل مبيعات وهمية أو منح خصومات غير حقيقية، لتمويه الفارق بين المشتريات والمبيعات.
- إجراء معاملات نقدية خارج السجلات الرسمية، دون إصدار فواتير.
- عدم تسجيل أرباح ناتجة عن بيع استثمارات أو أصول تحقق فائض قيمة.
- ظهور تناقضات واضحة في السجلات، كإنخفاض مفاجئ في المشتريات مع بقاء المبيعات مستقرة، مما يشير إلى إخفاء جزء من النشاط.
- وقد تلفت هذه التناقضات انتباه المراقب الجبائي، خاصة عند تحليل النسب المحاسبية، ما يستدعي تدخلاً تفتيشياً معمقاً.

الفرع الثاني: الغش الجبائي

إلى جانب التلاعب المحاسبي، يلجأ بعض المكلفين إلى أساليب أكثر تطوراً، تعتمد على التلاعب المادي أو الهياكل القانونية، لتفادي الخضوع للنظام الجبائي منها:¹

أولاً: الإخفاء المادي للأنشطة

يشير هذا الأسلوب إلى إخفاء السلع أو المنتجات أو الأنشطة الحقيقية عن أنظار الإدارة الجبائية، إما جزئياً أو كلياً، للتهرب من الضرائب والرسوم.

أ - الإخفاء المادي الجزئي

يتم فيه إخفاء جزء من النشاط أو البضاعة، بينما يصرح بالجزء الآخر، ويعدّ هذا الشكل شائعاً بين المكلفين المسجلين، الذين يسعون إلى تقليل الأعباء دون القطيعة مع النظام. ومن أبرز صورته:

- استيراد بضائع دون التصريح بجزء منها، لتفادي الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة.
- إخفاء جزء من التركة من قبل الورثة، لتفادي دفع الرسوم المنقولة.
- ممارسة أنشطة غير معلنة (كالبيع بالجملة) من خلال مستودعات سرية، رغم التصريح بنشاط تجزئة فقط.
- عدم الالتزام بالمواصفات أو المعايير في الإنتاج، لإخفاء جزء من الكمية المنتجة.

¹ - ياقوت سالم، الغش الضريبي، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 36

ب - الإخفاء المادي الكلي

يُمارس هذا النوع من الغش من قبل مكلفين غير مسجلين أو غير معروفين لدى الإدارة، وغالباً ما يكون في مناطق نائية أو داخل شبكات غير رسمية، ويمكن أن يشمل أنشطة صناعية أو تجارية تُمارس في سرية تامة. مثال بارز: ورشات الخياطة المنزلية التي تنتج ملابس تُباع للتجار دون فواتير، وتُدار بعيداً عن أي رقابة جبائية أو تجارية، مما يتيح للمشغلين التهرب التام من جميع الالتزامات الضريبية.

ثانياً: الغش من خلال العمليات القانونية

يعتمد هذا الأسلوب على توظيف الهياكل القانونية أو تغيير الصفة القانونية للأنشطة، للاستفادة من أنظمة ضريبية أكثر مرونة أو من إعفاءات.

أ - التكييف الخاطي للعمليات القانونية

يتمثل في إعادة تصنيف معاملة قانونية حقيقية تحت صفة أخرى تخضع لمعدل ضريبي أقل أو لامتيازات قانونية. من أمثلة ذلك¹:

- تصنيف استثمار كمصاريف تشغيلية، لخفض الأرباح في السنة الأولى.
- تحويل توزيعات الأرباح إلى أجور أو مكافآت معفاة جزئياً من الضريبة.
- استغلال الفجوات بين الأنظمة الضريبية المختلفة (مثلاً بين الشركات الصغيرة والكبيرة)

ب - تركيب عمليات وهمية

يعدّ من أكثر أشكال الغش تطوراً، حيث ينشئ المكلف معاملات غير حقيقية، غالباً من خلال شركات وهمية أو مرتبطة به، بهدف خلق مصاريف مصطنعة أو استرداد ضرائب لا يستحقها. ومن أبرز تطبيقاته:

- إصدار فواتير مزورة لخصم مصاريف غير موجودة.
 - استرداد ضريبة القيمة المضافة على فواتير وهمية، مما يقلل من المبلغ المستحق أو يتيح استرداداً غير مشروع.
 - خفض الوعاء الخاضع لضريبة الدخل أو أرباح الشركات من خلال تضخيم الخسائر الظاهرية.
- ويعدّ هذا النوع من الغش خطيراً، لأنه يمكن أن يدار عبر شبكات معقدة من الشركات، ويصعب كشفه دون تحليل عميق للبيانات وربط قواعد المعلومات.

¹-رضوان دوداح ، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2015 ، ص ص 46-51

المطلب الرابع: أساليب معالجة التهرب الضريبي

يعد التهرب الضريبي من التحديات الكبرى التي تواجه الدول في جمع الإيرادات العامة، وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات فعالة على المستويين المحلي والدولي لمواجهة ومعالجته. وتشمل هذه الإجراءات مجموعة من الأساليب المتكاملة التي تهدف إلى تعزيز الالتزام الضريبي، وتحسين كفاءة النظام الضريبي، وضمان العدالة في التحصيل ومنها ¹:

- **على الصعيد المحلي**، تتمثل المعالجة في سلسلة من الإجراءات التي تبدأ بتنمية الوعي الضريبي لدى المواطنين، من خلال توعيتهم بأهمية مساهمتهم في تحمل الأعباء العامة، وتعريفهم بواجباتهم المالية تجاه الدولة، وإحياء روح المواطنة والانتماء الوطني، بما يعزز مشاكتهم في دعم الخدمات العامة والمرافق الحيوية. كما يعد رفع المستوى الأخلاقي والقيمي لدى الأفراد عاملاً أساسياً في مكافحة التهرب، من خلال غرس قيم الصدق والمسؤولية الاجتماعية، وتعزيز الإدراك بأن الالتزام الضريبي هو وسيلة لتحقيق التضامن الوطني ورفاه المجتمع.
- يعد إصلاح التنظيم الهيكلي للنظام الضريبي ضرورة ملحة، خاصة في الدول النامية، حيث ينظر إلى التهرب الضريبي كأحد نتائج التخلف البنيوي في الأجهزة الضريبية، وعليه يجب على الحكومات تأسيس أجهزة ضريبية متخصصة، وتقسيم المهام بشكل فعال، وتزويدها بالكفاءات البشرية المؤهلة، والمعدات الحديثة، وأساليب المحاسبة المتقدمة، مع توفير التدريب المستمر للعاملين في المجال الضريبي، وتشجيع مشاركتهم في الفعاليات والندوات المتخصصة، ويرتبط هذا الإصلاح الواسع بتحسين الأداء في الأجهزة الإدارية والمالية والسياسية، باعتبارها عناصر متكاملة في إدارة شؤون الدولة.
- كما تعد العقوبات الرادعة وسيلة فعالة لمكافحة التهرب الضريبي، حيث يجب أن تكون متناسبة مع طبيعة المخالفة، وقاهرة بما يكفي لردع المخالفين، سواء كانت عقوبات مالية مثل الحجز على الأموال، أو جزائية مثل السجن أو التشهير، على أن تراعى الخصوصيات الثقافية والاقتصادية لكل دولة عند تحديد نوع العقوبة، في حين يمكن تحفيز الالتزام الضريبي من خلال تخصيص مكافآت للممولين المتعاونين، تشجيعاً لهم ولغيرهم على الامتثال الطوعي.
- ومن الوسائل الوقائية الفعالة حجز الضريبة عند المنبع، أي اقتطاع الضريبة مباشرة من مصدر الدخل قبل وصوله إلى المستفيد، مما يقلل فرص التهرب، كما يعد حجز تقدير الإقرارات الضريبية أداة مهمة تمكن الإدارة الضريبية من مراقبة الأحوال المالية للممولين، ومعرفة مصادر زيادة ثرواتهم، وضمان دقة البيانات المقدمة، في حين يعد تحقيق العدالة

¹ - عناية حسن غازي، النظام الضريبي في الفكر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص ص 346 - 348

- الضريبة في التطبيق شرطاً أساسياً لنجاح النظام الضريبي، من خلال معاملة جميع المواطنين بمساواة، وتجنب المحسوبية أو التمييز في فرض الضرائب، ما يعزز ثقة المواطنين في النظام ويشجعهم على الالتزام.
- أما على الصعيد الدولي، فتتطلب مكافحة التهرب الضريبي تعاوناً عابراً للحدود، خاصة في ظل تعدد أشكال إخفاء الثروات في الخارج، وعليه من الضروري أن تلزم الدول الأفراد بتقديم إقرارات مالية تشمل دخولهم وأموالهم في الخارج، مع تشديد الرقابة على هذه البيانات، كما يجب على المؤسسات المالية، مثل المصارف، الإفصاح عن المعلومات المالية لعملائها، وفي بعض الأحيان اقتطاع الضرائب المستحقة وتوريدها مباشرة إلى الخزينة العامة.
 - وتساهم المعاهدات الدولية في تسهيل تبادل المعلومات المالية بين الدول، وتمكينها من تتبع الأموال المهربة، وتحصيل الضرائب المستحقة، واتخاذ الإجراءات الرادعة ضد المتهربين، وتمثل هذه الاتفاقيات أداة حيوية في مكافحة التهرب عبر الحدود، وضمان أن لا تصبح الدول المختلفة ملاذاً آمناً للتهرب من الالتزامات الضريبية¹.
- وعليه فإن مكافحة التهرب الضريبي تتطلب نهجاً شاملاً يجمع بين الإصلاحات المحلية وآليات التعاون الدولي، مع التركيز على الوعي، والعدالة، والردع، والكفاءة، لضمان بناء نظام ضريبي عادل وشفاف يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي للدولة.

¹ - عناية حسن غازي ، المرجع السابق ، ص ص 347 - 348

المبحث الرابع : الدراسات السابقة :

المطلب الأول : الدراسات السابقة المتعلقة باللغة العربية

(1) دراسة عوان عز الدين ، سعيداني محمد سعيد ، 2024 ، مجلة بعنوان: رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتفعيل التحقيق الجبائي و تشخيص الخطر الجبائي - مركز الضرائب بالجلفة أمودجا¹-

تأتي الدراسة في إطار السعي إلى استكشاف دور رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل التحقيق الجبائي باعتباره أداة محورية في تشخيص وتحليل المخاطر الجبائية، وذلك في سياق عصرنة المنظومة الضريبية وتحديث آليات عملها، تناولت الدراسة الجوانب النظرية المرتبطة بمتغيرات البحث الأساسية، والمتمثلة في رقمنة الإدارة الجبائية، والتحقيق الجبائي، والخطر الجبائي، مع تقييم تجريبي لفعالية عملية التحقيق الجبائي في كشف المخاطر الضريبية قبل وبعد مرحلة الرقمنة، وذلك من خلال دراسة حالة مركز الضرائب بالجلفة كنموذج تطبيقي، وأسفرت نتائج الدراسة عن جملة من الاستنتاجات، كان من أبرزها أن الإدارة الجبائية قد أولت اهتماما متزايدا بعملية الرقمنة من خلال تبني أنظمة إلكترونية متطورة لإدارة المعلومات، تجسدت خصوصا في منظومتي "جيبايتك" و"مساهمتك"، وقد ساهمت هذه الأنظمة بشكل كبير في تبسيط وتسريع إجراءات الحصول على المعطيات المالية والضريبية، مما عزز كفاءة وفعالية التحقيق الجبائي، وسهل عملية تحليل البيانات وتشخيص المخاطر الجبائية، وبالتالي دعم اتخاذ القرار الرقابي بشكل أكثر دقة وسرعة.

(2) دراسة بن خالد فصيل ، دوش ليلي، بوترفاس فاطيمة الزهراء (2024)، مجلة بعنوان: رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019-2023²

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر، وتحليل أثرها على كفاءة التحصيل الضريبي، وأستعرضت بالتحليل كيفية تبني الإدارة الضريبية للتقنيات الرقمية، وانعكاسات هذا التحول على تحسين الأداء الوظيفي، وتعزيز الشفافية، وتحقيق مبدأ العدالة الضريبية، كما تتناول الإشكالات والتحديات البنوية والتقنية التي تعترض عملية الرقمنة، مع تحليل الإجراءات والسياسات المتخذة للتعامل مع هذه التحديات وتجاوزها، وقد اعتمدت الدراسة منهجية تحليلية مبنية على معالجة البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بالتحصيل الضريبي في السياق الرقمي، إلى جانب إجراء

¹ دراسة عوان عز الدين ، سعيداني محمد سعيد ، رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتفعيل التحقيق الجبائي و تشخيص الخطر الجبائي - مركز الضرائب بالجلفة أمودجا-، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية ، المجلد 10 ، العدد 01 ، 2024

² بن خالد فصيل ، دوش ليلي، بوترفاس فاطيمة الزهراء رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019-2023 ، مجلة دفاتر ، مخبر البحث ، إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي ، المجلد 20 ، العدد 2 ، 2024

دراسة حالة تطبيقية في مركز الضرائب بولاية تلمسان، وقد أظهرت النتائج أن توظيف نظم الإعلام الآلي داخل المركز، إلى جانب إرساء آليات التصريح الإلكتروني عن بعد، قد ساهم بشكل فعال في الحد من مظاهر الغش والتهرب الضريبي، من خلال تعزيز آليات الرقابة وتكثيف مراقبة المعاملات المالية، كما بينت الدراسة أن الاعتماد التدريجي على التصريحات الجبائية الرقمية يساهم في رفع كفاءة التحصيل، ويؤدي إلى زيادة ملموسة في الحصيلة الضريبية، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية للتحويل الرقمي في تحديد وتحديث المنظومة الضريبية الوطنية.

(3) دراسة سنوسي محمد الحبيب ، بعاج الهاشمي ، 2024 ، مجلة بعنوان: الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات تطبيق التكنولوجيا الرقمية في إدارة الضرائب للحد من ظاهرة التهرب الضريبي - دراسة حالة مركز الضرائب بالأغواط¹(cdi)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الفحص الضريبي الإلكتروني على أداء مركز الضرائب بالأغواط، وذلك من خلال تحليل ثلاثة أبعاد رئيسية: كفاءة التحصيل الضريبي، ومستوى الشفافية في العمليات الإدارية، والفعالية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة المنهج الكمي من خلال استخدام نموذج المعادلات البنائية (*Structural Equation Modeling*) كإطار منهجي تحليلي، وتم إعداد استبيان كأداة لجمع البيانات، والذي تم توزيعه على عينة مكونة من 40 موظفاً من العاملين بمركز الضرائب بالأغواط، بهدف قياس تصوراتهم وتجاربهم المتعلقة بتطبيق الفحص الإلكتروني، وتم تحليل البيانات باستعمال برنامج *SMART PLS* ، الذي يعد من الأدوات الإحصائية الموثوقة في تحليل النماذج الانعكاسية، وأسفرت النتائج عن وجود أثر إيجابي ومعنوي للفحص الضريبي الإلكتروني على الأداء العام للمركز، حيث ساهم في تحسين كفاءة التحصيل، وتعزيز الشفافية في التعاملات، وتنفيذ آليات الرقابة لمكافحة الممارسات غير المشروعة في المجال الضريبي، ومن منطلق النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعميم أدوات الرقمنة في القطاع الضريبي، لما لها من دور فعال في تبسيط الإجراءات، وتقليل التكاليف والجهد والوقت المنفقين في العمليات الإدارية، فضلاً عن تعزيز النزاهة والفعالية الرقابية في مواجهة ظواهر التهرب والغش الضريبي، في إطار توجه شامل نحو عصنة الإدارة الجبائية

¹ - سنوسي محمد الحبيب ، بعاج الهاشمي ، الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات تطبيق التكنولوجيا الرقمية في إدارة الضرائب للحد من ظاهرة التهرب الضريبي - دراسة حالة مركز الضرائب بالأغواط(cdi)، مجلة إقتصاد المال والأعمال ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 09، العدد 02 ،

(4) دراسة جلال مرزوقة . ذيب حسين ، 2025 ، مجلة بعنوان: مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في التقليل من التهرب الضريبي وأهم تحدياتها -دراسة ميدانية لمركز الضرائب لولاية إيليزي¹ -

هدفت الدراسة إلى تحليل أهمية تطبيق عملية الرقمنة في الإدارة الضريبية بالجزائر، في سياق مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت على مركز الضرائب لولاية إيليزي، وتسعى الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الرقمنة في تعزيز كفاءة النظام الضريبي، مع تسليط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تعترض تعميم هذا التحول الرقمي، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال استخدام أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، حيث تم توزيعه على عينة من موظفي مركز الضرائب بولاية إيليزي لقياس آرائهم واتجاهاتهم تجاه عملية الرقمنة وانعكاساتها على أداء المصلحة، وأظهرت النتائج أن الإدارة الضريبية قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في مجال توظيف التكنولوجيا الرقمية، لا سيما من خلال توفير خدمات إلكترونية مبسطة ساهمت في تقليل تكاليف التحصيل الضريبي وتحسين سرعة إنجاز الإجراءات. ومع ذلك، كشفت الدراسة عن وجود تحديات هيكلية وتقنية تعيق تعميم الرقمنة بشكل شامل، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى مقاومة بعض الموظفين للتغيير، ورغم العقبات، تظهر الإدارة الضريبية بمركز إيليزي توجهاً واضحاً نحو تبني الرقمنة بشكل تدريجي ومتناسب مع الإمكانيات المتاحة، ما يعكس إرادة حقيقية في تجديدها وأدائها ومواكبة التحولات الحديثة في مجال الإدارة العمومية، في سبيل بناء منظومة ضريبية أكثر كفاءة وعدالة.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة المتعلقة باللغة الأجنبية:

(1) دراسة: ² Qian Cheng ^a, Boying Chen ^b, Jingwen Luo ^c : (2024) *The impact of digital tax administration on local government debt: Based on the revision of the tax collection and administration law*

يعد التحول الرقمي للإدارة الضريبية، باعتباره مصدراً حيوياً للإيرادات المالية الحكومية، عاملاً محسناً لكفاءة تحصيل الضرائب والامتثال الضريبي، ويقلل من التهرب الضريبي، ويزيد من الإيرادات المالية، مما يوفر مصادر تمويل أكثر استقراراً للحكومات المحلية، وقد هدفت الدراسة العلاقة بين الإدارة الضريبية الرقمية والديون الحكومية المحلية، باستخدام بيانات من المدن الصينية على مستوى المقاطعات (*prefecture-level cities*) خلال الفترة من 2009 إلى 2021،

¹ - جلال مرزوقة . ذيب حسين ، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في التقليل من التهرب الضريبي وأهم تحدياتها -دراسة ميدانية لمركز الضرائب لولاية إيليزي، مجلة أفاق للبحوث والدراسات ، المجلد 08 ، العدد 01 ، 2025

² - Qian Cheng a, Boying Chen b, Jingwen Luo, *The impact of digital tax administration on local government debt: Based on the revision of the tax collection and administration law*, Finance Research Letters Volume 67, Part B, September 2024,

و تظهر النتائج أن الإدارة الضريبية الرقمية تقلل بشكل كبير من مستوى الديون الحكومية المحلية. علاوة على ذلك، يشير تحليل التباين إلى أن هذا الأثر أكثر وضوحاً في المناطق الشرقية وفي المناطق ذات المستويات العالية من التحول المعلوماتي، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤى ومنهجيات جديدة حول رقمنة الإدارة الضريبية وإدارة الديون الحكومية المحلية، مما يساهم في تعزيز تطوير الحوكمة الضريبية الحديثة والارتفاع بصحة الأوضاع المالية المحلية.

(2) دراسة ¹ *Bálint Ván^{1,2} · Gábor Lovics³ · Csaba G. Tóth⁴ Katalin Szőke⁵* ، مقالة بعنوان:

Digitalization against tax evasion: evidence on the role of company size¹ (2025)

من أجل الحد من التهرب الضريبي، أدخلت الحكومة المجرية في عامي 2013 و 2014 نظام أجهزة الكاشير الإلكتروني الإلزامي (OCR) في بعض القطاعات. ونتيجة لذلك، تم تركيب ما يقرب من 200,000 جهاز كاشير إلكتروني من قبل 100,000 شركة، ونحن نفترض أن تركيب أجهزة الكاشير الإلكتروني لا يحدث تغييراً في نموذج عمل الشركة، وبالتالي فإن الزيادة في المبيعات المبلغ عنها حول تاريخ التركيب تعكس انخفاضاً في التهرب الضريبي، وفي هذه الدراسة، استخدمت بيانات فردية دقيقة (ميكروية) لتقدير تأثير إدخال أجهزة الكاشير الإلكتروني على المبيعات المبلغ عنها وعلى الالتزامات الضريبية، وذلك باستخدام نماذج الألواح الثابتة (*Fixed-Effects Panel*) ونماذج دراسة الحدث (*Event Study*). نبين وجود تباين كبير حسب الحجم في قطاعي البيع بالتجزئة وقطاع الإقامة والخدمات الغذائية: فقد زادت الشركات الصغيرة من مبيعاتها المبلغ عنها أكثر من الشركات الكبيرة، وبما أن الشركات الكبيرة تدفع الجزء الغالب من ضريبة القيمة المضافة، فإن التأثير على تحصيل هذه الضريبة كان محدوداً نسبياً، ونجد أيضاً تأثيرات تبادلية (تأثيرات تموج) كبيرة على الموردين في كلا القطاعين، وهي تأثيرات تكون أقوى قليلاً بين الشركات الكبيرة.

(3) دراسة : *Tax administration digitization and corporate tax: avoidance: a quasi-natural experiment based on the Golden Tax III project in China²*

يستعرض هذا البحث الأثر التحوطي (أو أثر الحوكمة) لرقمنة الإدارة الضريبية على سلوك الشركات في تجنب الضرائب. باستخدام بيانات 2,032 شركة مدرجة علناً في الصين خلال الفترة من 2010 إلى 2020، يعد هذا البحث من أولى الدراسات التي تفيد بأن تطور التكنولوجيات الرقمية مثل البيانات الضخمة (*Big Data*) والحوسبة السحابية يساهم

¹ - Bálint Ván^{1,2} · Gábor Lovics³ · Csaba G. Tóth⁴ · Katalin Szőke⁵. Digitalization against tax evasion: evidence on the role of company size. Accepted: 7 February 2025 / Published online: 27 February 2025 © The Author(s) 2025

² -Larry Su, Tax administration digitization and corporate tax avoidance: a quasi-natural experiment based on the Golden Tax III project in China, Baltic Journal of Economics, 2025 The Author(s). Published by Informa UK Limited, trading as Taylor & Francis

في كبح سلوك تجنب الضرائب من قبل الشركات، حيث تعتمد الدراسة على مشروع "الضريبة الذهبية المرحلة الثالثة" (*Golden Tax III*)، الذي نفذته الحكومة الصينية في الفترة من 2013 إلى 2016، باعتباره تجربة شبه طبيعية، ويظهر نموذج الفروق في الفروق المتدرجة (*Staggered Difference-in-Differences - DID*) لدينا أن رقمنة تحصيل وإدارة الضرائب تقلل بشكل فعال من سلوك تجنب الضرائب من قبل الشركات، في حين يكون هذا الأثر أكثر وضوحاً في حالة الشركات الخاصة، والشركات العاملة في مناطق ذات مستوى منخفض من التطور المالي، والشركات التي تتمتع بجودة منخفضة في مراجعة الحسابات، وكذلك الشركات ذات جودة ضعيفة في الرقابة الداخلية، وقد أظهرت النتائج ثباتاً (مرونة) أمام اختبارات الاتجاه المتوازي، واختبارات الوهم (*Placebo Tests*) لاستنتاج السببية، واستخدام مقاييس بديلة لتجنب الضرائب، فضلاً عن تحديدات أخرى متعلقة بالسياسات الضريبية.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وما يميز دراستنا عنها

في هذا المطلب سنحاول تقديم مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (العربية والأجنبية) واستخراج أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

الجدول (1-1): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

إسم الباحث وعنوان الدراسة	معايير التشابه والاختلاف من حيث:	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة بن خالدي فضيل ، دوش ليلي، بوترفاس فاطيمة الزهراء (2024) رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019-2023	الهدف	كلا الدراسات تبحث أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي	دراستي تركز على الجانب الميداني وتصورات الموظفين، بينما هذه الدراسة تحلل التحصيل الكمي عبر سنوات
	مجتمع الدراسة	كلا الدراسات تجرى في سياق جزائري على مصلحة الضرائب	لدراسة تشمل جميع فئات المكلفين والإجراءات، بينما دراستي تركز على عينة من 50 موظفاً
	أداة الدراسة	كلا الدراسات تستخدم بيانات رقمية	الدراسة تعتمد على البيانات الرسمية للتحصيل، بينما دراستي تعتمد على استبيان موجه للعاملين
	المنهج المتبع	كلا المنهجين تحليليان	الدراسة تستخدم منهج تحليل البيانات الكمية، بينما دراستي تستخدم المنهج الوصفي التحليلي

بيئة الدراسة	البيئة واحدة: الإدارة الجبائية الجزائرية	الدراسة تجرى في تلمسان، دراستي في غرداية (اختلاف في الخصوصيات المحلية والبنية التحتية)
بيئة الدراسة	البيئة مشاهة: الإدارة الجبائية الجزائرية	الدراسة تجرى في ولاية الجلفة، بينما دراستي في ولاية غرداية (بيئة جغرافية وإدارية مختلفة)
هدف الدراسة	كلا الدراسات تبحث أثر التكنولوجيا الرقمية على مكافحة التهرب الضريبي	دراستي تركز على التحصيل الجبائي، بينما هذه الدراسة تركز على الفحص الإلكتروني كآلية رقابية
مجتمع الدراسة	كلا العينتين من موظفي مصلحة الضرائب	هذه الدراسة على 40 موظفا، دراستي على 50 موظفا
أداة الدراسة	كلا الدراسات تستخدمان الاستبيان	هذه الدراسة تستخدم نموذج المعادلات البنائية (SEM)، بينما دراستي تعتمد على تحليل إحصائي وصفي (مثل التكرارات، المتوسطات، الانحدار البسيط)
المنهج المتبع	كلا الدراسات كمية	الدراسة تستخدم منهجا كميا متقدما (SMART PLS)، دراستي تستخدم منهجا وصفيا تحليليا بسيطاً
بيئة الدراسة	كلا الدراسات في الجزائر	الدراسة في الأغواط، دراستي في غرداية
هدف الدراسة	كلا الدراسات تبحث دور الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي	دراستي تركز على التحصيل الجبائي، بينما هذه الدراسة تركز على التحديات البنوية والتقنية للرقمنة
مجتمع الدراسة	كلا الدراسات تجرى على موظفي مصلحة الضرائب	
أداة الدراسة	كلا الدراسات تستخدمان الاستبيان كأداة رئيسية	الدراسة تحلل آراء الموظفين حول التحديات، بينما دراستي تركز على العلاقة بين الرقمنة وفعالية التحصيل

المنهج المتبع	كلا الدراسات تتبع المنهج الكمي / الوصفي التحليلي	دراستي أكثر تركيزا على تحليل العلاقة السببية بين الرقمنة والتحصيل
بيئة الدراسة	البيئة واحدة: الإدارة الجبائية الجزائرية	الدراسة في إليزي (منطقة صحراوية)، دراستي في غرداية (أيضا صحراوية)، لكن بسياقات تنظيمية مختلفة
بيئة الدراسة		الدراسة في الجعر، دراستي في الجزائر (اختلاف في النظام الضريبي والسياق المؤسسي)
هدف الدراسة	-	الدراسة تبحث أثر الرقمنة على الديون الحكومية المحلية دراستي تركز على التحصيل الجبائي والتهرب الضريبي،
مجتمع الدراسة		الدراسة على مدن صينية ، دراستي على موظفين في مركز الضرائب بغرداية
أداة الدراسة	كلا الدراسات تستخدم تحليل بيانات رقمية	الدراسة تعتمد على بيانات حكومية ونماذج إحصائية معقدة، دراستي تعتمد على استبيان
المنهج المتبع	كلا الدراسات كمية	الدراسة تستخدم نماذج لوحة (Panel Data)، دراستي وصفية تحليلية
بيئة الدراسة		الدراسة في الصين، دراستي في الجزائر
هدف الدراسة	كلا الدراسات تبحث أثر الرقمنة على السلوك الضريبي للشركات	الدراسة تركز على تجنب الضرائب ، دراستي على التهرب الضريبي والتحصيل الجبائي
مجتمع الدراسة	-	الدراسة على شركات صينية مدرجة دراستي على موظفين في الإدارة الضريبية الجزائرية
أداة الدراسة	كلا الدراسات تستخدم	الدراسة تعتمد على بيانات مالية

Qian Cheng ^a, Boying Chen ^b, Jingwen L
The impact of digital tax : (2024) ^{uo c}
administration on local government debt:
Based on the revision of the tax collection
and administration law

Tax administration Larry Su ،2025:
digitization and corporate tax: avoidance:
a quasi-natural experiment based on the
Golden Tax III project in China

للشركات، دراسي على استبيان موجه للعاملين	تحليلاً كمياً	
دراسي تستخدم منهجاً وصفيًا تحليليًا، لا تتوفر فيه إمكانية التجربة	كلا الدراسات تستخدم منهج التجربة شبه الطبيعية	المنهج المتبع
الدراسة في الصين ضمن مشروع "الضريبة الذهبية، دراسي في الجزائر ضمن سياق رقمنة محلية	-	بيئة الدراسة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

مجال الاستفادة من الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها

استفادت الدراسة الحالية من مجموعة من الأبحاث السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، التي ساهمت في ترسيخ الإطار النظري والتحليلي لموضوع رقمنة الإدارة الجبائية وانعكاساتها على كفاءة الأداء الضريبي، فقد أظهرت الدراسات الجزائرية، مثل دراسة عوان وسعيداني (2024) حول تفعيل التحقيق الجبائي، ودراسة بن خالدي وآخرين (2024) حول التحصيل الضريبي في تلمسان، أن توظيف الأنظمة الرقمية مثل "جيبايتك" و"مساھمتك" قد أسهم بشكل ملموس في تحسين كفاءة المعالجة الجبائية، وتعزيز الشفافية، والحد من التهرب الضريبي. كما أشارت دراسة جلال وذيب (2025) إلى أهمية الرقمنة في مكافحة التهرب، مع التأكيد على التحديات البنيوية التي تعيق تعميمها، وهو ما يعد إضافة مهمة لفهم واقع التحول الرقمي في البيئة الإدارية الجزائرية. من جهة أخرى، أبرزت الدراسات الأجنبية، كدراسة *Larry Su* (2025) حول مشروع "الضريبة الذهبية" في الصين، ودراسة *Bálint Ván* وآخرين (2025) حول أجهزة الكاشير الإلكتروني في المجر، الدور التحوطي للرقمنة في كبح سلوك تجنب وتهرب الشركات، باستخدام مناهج كمية متقدمة تعزز من مصداقية النتائج، وعليه ساهمت الدراسات في تعميق فهم العلاقة السببية بين الرقمنة وفعالية الأداء الجبائي، ووفرت نماذج تحليلية يمكن الاستفادة منها في السياقات المحلية.

ومع استفادتنا من هذه المراجع، تميزت الدراسة الحالية بعدة جوانب جوهرية تعد إضافات نوعية في مجال الدراسة:

- أولاً: تكمن التميز المكاني في اختيار ولاية غرداية كحالة دراسية، وهي ولاية صحراوية تتميز بخصوصيات جغرافية وإدارية تؤثر على وتيرة وفعالية تطبيق الرقمنة، وهذا قد أضاف بعداً تحليلياً جديداً مقارنة بالدراسات التي ركزت على الولايات الشمالية أو الحضرية.

- **ثانياً:** ركزت الدراسة على البعد البشري والإدراكي من خلال تحليل تصورات الموظفين العاملين في بمركز الضرائب ، باستخدام أداة الاستبيان على عينة من 50 موظفاً، وهو ما يعد نهجاً ميدانياً مباشراً لا يقتصر على تحليل البيانات النظامية فقط، بل يغوص في واقع تجربة الفاعلين الميدانيين.
- **ثالثاً:** جمعت الدراسة بين محورين رئيسيين: تسهيل التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، في إطار تحليلي متماسك، وهذا أعد تكاملاً نادراً في بعض الدراسات التي تفصل بين هذين البعدين.
- **رابعاً:** وعلى عكس الدراسات الأجنبية التي تعتمد على مناهج كمية معقدة (كالنماذج شبه التجريبية أو نماذج الألواح)، إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع طبيعة البيانات الميدانية المتاحة، وأتاح تحليلاً دقيقاً للواقع المحلي دون الحاجة إلى بيانات ضخمة أو أنظمة معلوماتية متطورة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم تناول الأطر النظرية المرتبطة بمفهوم الرقمنة في الإدارة الجبائية، حيث تم تحليل مكوناتها الأساسية – البعد الإداري، المادي، والبشري – بهدف تقديم رؤية نظرية شاملة تساهم في فهم دقيق لآليات توظيف التكنولوجيا في تحسين الأداء الضريبي، كما تم استعراض الأدوار الاستراتيجية للرقمنة في دعم التحصيل الجبائي، تعزيز الشفافية، ومحاربة ظاهرة التهرب الضريبي، من خلال الاعتماد على المراجع النظرية والدراسات السابقة التي تناولت تجارب وطنية ودولية في هذا المجال.

وقد ساهم تحليل هذه الدراسات في تقوية الإطار المفاهيمي للبحث، وإبراز السياقات المختلفة التي تم فيها تقييم تأثير الرقمنة على كفاءة المؤسسات الجبائية، مما مكن من تحديد الفجوات البحثية والاتجاهات العلمية السائدة، كما تم التركيز على التميز النسبي لهذه الدراسة مقارنة بالأبحاث السابقة، من حيث مجال الدراسة (مركز الضرائب بغرداية)، والسياق المحلي الخاص بالولاية الصحراوية، فضلاً عن المنهجية المختلطة التي تجمع بين التحليل الكمي والكيفي لتقييم أبعاد الرقمنة وتأثيرها على المتغيرات التابعة.

وقد ساعد التحليل في تحديد إضافة علمية وعملية لهذه الدراسة، تتمثل في تقييم واقع تطبيق الرقمنة في مديرية ضرائب بولاية ذات خصوصيات اقتصادية وجغرافية مميزة، وتقديم توصيات قابلة للتطبيق لتعزيز كفاءة التحصيل وتقوية آليات الرقابة في إطار الإدارة الرقمية الحديثة.



الفصل الثاني :

الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

تمهيد

بعد استعراض الجانب النظري في الفصل الأول، الذي تناول مفاهيم الرقمنة، وأبعادها (الإدارية، المادية، والبشرية)، وإدوار الاستراتيجية التي تلعبها في تحديث الإدارة العمومية، وخاصة في المجال الجبائي، كما تم التطرق لأهم الدراسات السابقة التي تناولت تأثير التحول الرقمي على كفاءة التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي، يعد هذا الفصل المرحلة التطبيقية والتجريبية للدراسة.

في هذا الإطار، سيتم إسقاط الإطار النظري على عينة ميدانية من موظفي بمركز الضرائب بغرداية، بهدف تحليل واقع تطبيق أدوات الرقمنة داخل المركز، وتقييم مدى استفادة العملية الجبائية من هذه الأدوات في تسهيل إجراءات التحصيل وتعزيز الرقابة على التهرب الضريبي، كما يسعى هذا الفصل إلى قياس مستوى توظيف الأنظمة الرقمية، وتحليل تصورات الموظفين حول فعاليتها، وتحديد مدى تأثير الرقمنة – من خلال أبعادها المختلفة – على كفاءة الأداء الجبائي.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأول: المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة
- المبحث الثاني: عرض النتائج، تحليلها ومناقشتها

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يقدم هذا القسم المنهجية العلمية التي اتبعت في دراسة دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي والتقليل من التهرب الضريبي، وذلك من خلال تحليل واقع تطبيق أدوات الرقمنة في بمركز الضرائب بولاية غرداية، ويشمل وصفاً دقيقاً لمجتمع الدراسة وعينيتها، وتصميم أداة جمع البيانات، وإجراءات التحكيم، فضلاً عن ضمان معايير الصدق والثبات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

تم اعتماد منهجية علمية منظمة لتقييم أثر الرقمنة على كفاءة التحصيل الجبائي ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، حيث تم تصميم الدراسة وفق منهج كمي تحليلي يعتمد على جمع البيانات الكمية من خلال أداة الاستبيان، وذلك بهدف قياس مدى تأثير توظيف تكنولوجيا المعلومات والرقمنة في تحسين أداء المصالح الضريبية.

أولاً: منهجية الدراسة

انقسمت الدراسة إلى مرحلتين رئيسيتين:

- **المرحلة النظرية:** تم خلالها استعراض الإطار المفاهيمي والنظري المتعلق بمفاهيم الرقمنة، والتحصيل الجبائي، والتهرب الضريبي، مع تحليل الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت تأثير تكنولوجيا المعلومات في تحسين الكفاءة الإدارية والمالية للإدارات الضريبية.
- **المرحلة التطبيقية:** شملت جمع البيانات الميدانية من العاملين في بمركز الضرائب بولاية غرداية، من خلال توزيع استبيان معد خصيصاً لقياس مدى انتشار وفعالية أدوات الرقمنة، وانعكاس ذلك على كفاءة التحصيل وتقليص حالات التهرب الضريبي.
- **ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة :** قبل التطرق الى مجتمع الدراسة سوق نحاول تقديم لمحة تعريفية للمؤسسة محل الدراسة الا وهي بمركز الضرائب بغرداية وسيتم تقديمها كما يلي¹:

¹المصدر: الوثائق الخاصة بالمؤسسة

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

1) نشأة مركز الضرائب بغرداية.

تم انشاء مركز الضرائب لولاية غرداية في 01 نوفمبر 2019 تحت اشراف مدير الضرائب لولاية غرداية، يقع مقره في بلدية بوهراوة غرداية.

■ تعريف مركز الضرائب

يعد مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم الخاضعين للنظام الحقيقي والذين رقم أعمالهم السنوي يفوق أو يساوي 15 مليون دج والذين لا يدخلون ضمن اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، وكذا المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزائي والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي (المديرية العامة للضرائب دليل الخاضع للضريبة التابع لمراكز، كما يتكون مركز الضرائب من ثلاث 03) مصالح رئيسية و قباضة و مصلحتين وهي كالتالي:

- المصلحة الرئيسية لتسيير : تكلف بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية.
- المصلحة الرئيسة للمراقبة و البحث: تكلف بإنجاز البحث عن المعلومات الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من اجل استغلالها.
- معلومات مأخوذة من طرف مركز الضرائب CDI غرداية.
- المصلحة الرئيسية للمنازعات: تكلف بدراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب ، وناتج عن فرض الضرائب او زيادات او غرامات او عقوبات قررها المركز ، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

■ الرقابة الجبائية الداخلية بمركز الضرائب بغرداية:

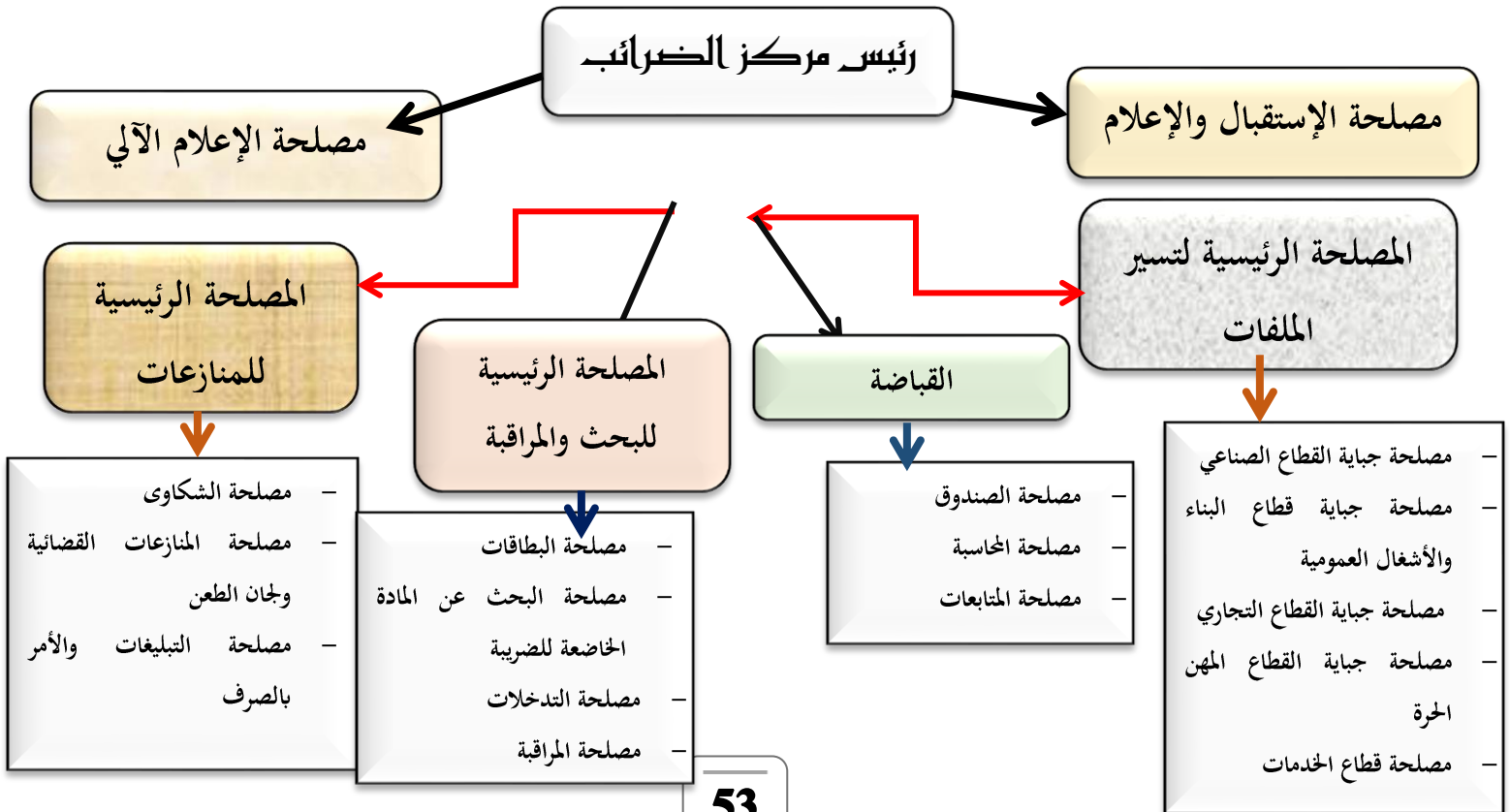
- القباضة: تكلف بالتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم او الجداول العامة و الفردية لتي تصدر في حقهم وكذا متابعة في مجال التحصيل.
- مصلحة الاستقبال و الاعلام: تكن تحت سلطة رئيس المركز ، وتكلف بتنظيم استقبال المكلفين بالضريبة واعلامهم وكذا نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.
- مصلحة الاعلام الآلي والوسائل: تكلف باستغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة عليها.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

2) المهام والهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة الغير خاضعة لمجال الاختصاص.
- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة و الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية و التجارية.
- اصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء او التخفيض ومعاينتها و المصادقة عليها.
- اصدار الجداول و السندات و الايرادات وتحصيل الضرائب والرسوم.
- تنفيذ العمليات المادية للدفع و القبض و استخراج النقود.
- دراسة الشكاوى ومعالجتها.
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها و استغلالها ومراقبة التصريحات .
- اعداد و انجاز برامج تدخلات و المراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها .

الشكل رقم 1-2: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب غرداية



الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

3) مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي بمركز الضرائب لولاية غرداية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن تطبيق السياسة الجبائية، ومتابعة التسجيل الضريبي، وتحصيل الضرائب، ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، ونظراً لأهمية الرقمنة في تحسين كفاءة الأداء الجبائي، ركزت الدراسة على تقييم دور التحول الرقمي في تسهيل عملية التحصيل وتعزيز الشفافية والانضباط المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من 50 موظفاً ينتمون إلى مختلف المصالح الفرعية والإدارات التابعة لمركز الضرائب بغرداية، بما في ذلك المصالح المكلفة بالتحصيل، الرقابة الجبائية، العمليات الجبائية، والخدمات الرقمية، وذلك لضمان تمثيل شهي لمختلف المستويات الوظيفية والإدارية.

الجدول رقم (2-1): الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان		الاستبيان	
		العدد	النسبة
عدد الاستثمارات الموزعة و المعلن عنها		60	100%
عدد الاستثمارات الملغاة		10	10.00%
عدد الاستثمارات الصالحة		50	90.00%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على الاستبيان.

ثالثاً: أداة الدراسة

كأداة رئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة، تم تصميم استبيان موجه يهدف إلى استكشاف وتحليل دور الرقمنة في تحسين كفاءة التحصيل الجبائي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي بمركز الضرائب لولاية غرداية، وتم تطوير هذا الاستبيان انطلاقاً من مراجعة نظرية شاملة للدراسات السابقة في مجال الرقمنة الإدارية، والتحول الرقمي في القطاع العمومي، وإدارة المصلحة الجبائية، مع مراعاة الخصوصيات التنظيمية والوظيفية لمركز الضرائب .

وقد مرت عملية إعداد الاستبيان بعدة مراحل منهجية ضمنت مصداقيته وثباته، وذلك على النحو التالي:

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من

التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

- **المرحلة الأولى:** تم إعداد المسودة الأولى للإطار الاستقصائي مع التركيز على المحاور الأساسية للدراسة، لا سيما مدى انتشار واستخدام أدوات الرقمنة، وأثرها على تسريع إجراءات التحصيل، وتحسين دقة المعطيات، وتعزيز الشفافية، وبالتالي المساهمة في الحد من التهرب الضريبي.
 - **المرحلة الثانية:** تم عرض المسودة الأولية على الأستاذ المشرف لدراسة مدى ملاءمتها لأهداف البحث، وتم إدخال تعديلات أولية على مستوى الصياغة، تسلسل الأسئلة، ووضوح المؤشرات المقاسة.
 - **المرحلة الثالثة:** تم إرسال النسخة المعدلة إلى مجموعة من الأساتذة المتخصصين في العلوم الاقتصادية، والمحاسبة، والرقمنة الإدارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية قسم التسيير، لتقييم صلاحية الأداة من حيث الشمول، الدقة، والوضوح، وأسهمت ملاحظاتهم القيمة في صقل بنود الاستبيان وتحسين جودته العلمية.
 - **المرحلة الرابعة:** بعد إقرار النسخة النهائية، تم توزيع الاستبيان على العينة المختارة من موظفي بمركز الضرائب بغرداية، مرفقاً برسالة توضيحية تشرح أهداف الدراسة، وتؤكد على طابع السرية والسرية التامة للإجابات، وتحث على الدقة في التعبئة من أجل ضمان مصداقية النتائج.
- وتضمن الاستبيان محورين رئيسيين:
- **الجزء الأول: البيانات الشخصية** يشمل معلومات عن هوية المستجيب (الجنس، السن، المستوى التعليمي)، بهدف تحليل الفروق الفئوية في تصورات دور الرقمنة.
 - **الجزء الثاني:** يتضمن هذا الجزء مجموعة من البنود المرتبطة بالمتغيرات الرئيسية للدراسة، ويتمحور حول المحاور

التالية: الجدول رقم ((2-2)): محاور الدراسة وعدد فقرات كل مجال

الرقم	المحور	عدد الفقرات
01	بعد الإداري	05-01
02	البعد المادي	10-06
03	البعد البشري	15-11
04	الرقمنة	15
05	عمليات التحصيل الضريبي	06
06	عمليات التهرب الضريبي	05
	المجموع الكلي للعبارات	26

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات

لتحقيق أهداف هذه الدراسة المتمثلة في تحليل دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي بمركز الضرائب لولاية غرداية، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية الحديثة وبرامج التحليل الكمي، بهدف ضمان دقة المعالجة الإحصائية للبيانات وموثوقية النتائج المستخلصة. وقد تم استخدام هذه الأدوات لفهم مدى تأثير توظيف التكنولوجيا الرقمية على كفاءة الأداء الجبائي.

أولاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

1. **المتوسط الحسابي (Mean)** : تم احتساب المتوسط الحسابي لكل بند من بنود الاستبيان، وذلك لتحديد الاتجاه العام لآراء عينة الدراسة حول مدى فعالية أدوات الرقمنة في تحسين إجراءات التحصيل الجبائي، وتعزيز الشفافية، وتقليل فرص التهرب الضريبي.

2. **الانحراف المعياري (Standard Deviation)** استخدمه لقياس درجة تشتت أو تجانس آراء المستجيبين حول متغيرات الدراسة، وخاصة فيما يتعلق بمستوى رضا الموظفين عن الأنظمة الرقمية، ومدى كفاءتها في دعم العمليات الجبائية.

3. **التكرارات والنسب المئوية (Frequencies & Percentages)** تم استخدامها لعرض وتوزيع استجابات العينة حسب الفئات المختلفة (مثل: "موافق بشدة"، "موافق"، "محايد"، إلخ).

4. **معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)** تم حساب هذا المعامل للتحقق من موثوقية الاستبيان كأداة قياس، حيث تم تقييم اتساق البنود المتعلقة بمفهوم الرقمنة، وكفاءة التحصيل، ومكافحة التهرب الضريبي. وقد تم اعتبار القيمة المقبولة لمعامل ألفا تبدأ من **0.70 فما فوق**، ما يؤكد موثوقية الأداة المستخدمة.

5. **معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)** تم استخدامه لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيري الدراسة:

- الرقمنة (كمتغير مستقل: استخدام الأنظمة الرقمية، التحول الإلكتروني، التسجيل عن بعد)...

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

• كفاءة التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي (كمتغير تابع) :وقد ساعد هذا المعامل في اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير الرقمنة على تحسين الأداء الجبائي.

6. اختبار كولموغوروف-سميرنوف (*Kolmogorov-Smirnov Test*) تم استخدامه للتحقق من طبيعة توزيع البيانات، والتأكد من تجانسها مع التوزيع الطبيعي (*Normality*) ، تمهيداً لاستخدام الاختبارات البارامترية مثل اختبار *T* وتحليل التباين.

7. اختبار *T* للعينة الواحدة (*One-Sample T-Test*) : تم تطبيقه لتحديد ما إذا كانت متوسطات استجابات العينة حول فعالية الرقمنة في التحصيل الجبائي تختلف بشكل ذو دلالة إحصائية عن نقطة الوسط (3) في مقياس ليكرت، وهذا يدل على وجود اتجاه إيجابي أو سلبي واضح.

8. اختبار تحليل التباين الأحادي *ANOVA* :تم استخدامه للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة حول دور الرقمنة

ثانياً: البرامج الإحصائية المستخدمة

1. برنامج (*SPSS الإصدار 26*) : استخدم كأداة رئيسية لمعالجة البيانات وتنفيذ التحليلات الإحصائية المعقدة، مثل تحليل الارتباط، اختبارات الدلالة، وتحليل التباين، بالإضافة إلى تفسير النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.

2. برنامج *Excel* :سبق استخدامه في مرحلة تنظيم البيانات الأولية، وإنشاء الجداول التوزيعية، والرسوم البيانية (أعمدة، دائرية، خطوط) التي توضح توزيع الآراء واتجاهات الإجابة بشكل بصري، مما سهل عملية عرض النتائج وتفسيرها.

3. مقياس ليكرت الخماسي (*Likert Scale*) تم اعتماد هذا المقياس كأداة رئيسية في تصميم الاستبيان، لقياس درجة موافقة أو عدم موافقة المستجيبين على العبارات المتعلقة بمتغيرات الدراسة. وتم ترميز الخيارات الخمسة على النحو التالي:

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

الجدول رقم (2-3) : مقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1
المجموع				15
عدد الاختيارات				5
المتوسط الحسابي				3

المصدر: من اعداد الطالبتين

ويتم حساب طول الفئة انطلاقاً من:

$$\bullet \text{ المدى} = \text{القيمة الكبرى} - \text{القيمة الصغرى} = 4 - 1 = 3$$

$$\bullet \text{ طول الفئة} = 0.80 = 4 / 5$$

فتصبح الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة والتي سنعتمد عليها لتحديد اتجاه الإجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

المستوى	اختيارات المقياس	المجال
منخفض	غير موافق بشدة	من 1-1.79
	غير موافق	من 1.80-2.59
متوسط	محايد	من 2.60-3.39
مرتفع	موافق	من 3.40 الى 4.19
	موافق بشدة	من 4.20 الى 5

المصدر: من اعداد الطالبتين

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (2-4)، واستناداً إلى مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في تصميم الاستبيان، تم تحديد مجالات تفسيرية للمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة، تُمكن من تصنيف مستوى التوجهات تجاه متغيرات الدراسة، لا سيما فيما يتعلق بفعالية أدوات الرقمنة في تحسين التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي. ووفقاً لهذا التوزيع، تم تقسيم المجال العددي (من 1 إلى 5) إلى ثلاث فئات رئيسية بناءً على طول الفئة (0.80)، وذلك على النحو التالي:

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من

التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

- **المستوى العالي**: يتراوح فيه المتوسط الحسابي بين [3.41 – 5.00]، ويشير إلى أن استجابات العينة تتمحور حول خيار "موافق" و"موافق بشدة"، وهذا يعكس تقييماً إيجابياً لدور الرقمنة في تبسيط الإجراءات الجبائية، وتعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة التحصيل.
- **المستوى المتوسط**: يقع في المجال [2.61 – 3.40]، ويعكس تردداً أو تقييماً محايداً من قبل المستجيبين، حيث لا تظهر الإجابات ميلاً واضحاً نحو الإيجابية أو السلبية تجاه أداء الأنظمة الرقمية.
- **المستوى المنخفض**: يغطي المجال [1.00 – 2.60]، ويشير إلى أن متوسطات الإجابات تميل نحو خيار "غير موافق" و"غير موافق بشدة"، ما يوحي بوجود تحفظات أو تجارب سلبية تجاه توظيف الرقمنة في السياق الجبائي.

ثانياً: أداة الدراسة

يعد الثبات (**Reliability**) من المعايير الأساسية التي تقيم جودة الأدوات البحثية، حيث يعبر عن درجة اتساق وثبات نتائج الأداة عند تطبيقها في ظروف مماثلة على العينة نفسها، ويشير الثبات إلى قدرة الأداة على إنتاج نتائج مستقرة وموحدة عند التكرار، ولضمان تحقيق هذا المعيار في الدراسة الحالية، تم تقييم الاتساق الداخلي لبنود الاستبيان باعتماد معامل ألفا كرونباخ (**Cronbach's Alpha**) كمقياس إحصائي معياري لقياس درجة تجانس البنود التي تم تصميمها لقياس متغيرات الدراسة، لا سيما تلك المرتبطة بمتغيري الرقمنة وكفاءة التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي.

الجدول رقم (5-2): يوضح اختبار معامل الثبات لمخوري الدراسة (**Cronbach Alpha**)

المتغيرات – الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات α
بعد الإداري	05-01	0.812
البعد المادي	10-06	0.818
البعد البشري	15-11	0.880
الرقمنة	15	0.889
عمليات التحصيل الجبائي والتهرب الضريبي	11	0.809
المجموع العام	26	0.856

المصدر: من اعداد الطالبتين

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من

التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

يوضح الجدول رقم (2-5) نتائج اختبار معامل الثبات الداخلي (كرونباخ ألفا) (لأبعاد الدراسة المختلفة، والتي تهدف إلى قياس دور الرقمنة في تسهيل عمليات التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي بمركز الضرائب بغرداية، تشير النتائج إلى أن جميع الأبعاد المدروسة تتميز بدرجة عالية من الموثوقية، حيث تراوحت قيم معامل ألفا بين 0.809 و0.889، وهي قيم تفوق الحد المقبول (0.70) وتصنف ضمن "الموثوقية الجيدة جداً" وفق المعايير الإحصائية المعتمدة، ويلاحظ أن أعلى قيمة لمعامل الثبات تسجل في متغير "الرقمنة" بقيمة 0.889، تليها "البعد البشري" بـ 0.880، ما يدل على تماسك عال واتساق ممتاز في استجابات العينة حول هذه الجوانب، في حين سجل "عمليات التحصيل الضريبي" أدنى قيمة بـ 0.809، وهي مع ذلك تبقى ضمن الحدود المقبولة، أما المجموع الكلي للنموذج فقد بلغ معامل الثبات فيه 0.856، يشير إلى كفاءة الاستبيان كأداة بحثية قادرة على قياس المتغيرات بدقة وثبات، وبالتالي دعم صلاحية النتائج والاستنتاجات المستخلصة في هذه الدراسة.

ثانياً: توزيع البيانات

في إطار تحليل البيانات الكمية لهذه الدراسة، تم الاعتماد على نظرية النهاية المركزية كأساس منهجي لتقنين استخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية، ورغم أن حجم العينة البالغ 50 مفردة من موظفي مركز الضرائب بغرداية يعد عينة متوسطة، فإن نظرية النهاية المركزية تسمح بافتراض تقارب توزيع المتوسطات العينية نحو التوزيع الطبيعي، بشرط أن تكون البيانات موزعة بشكل متجانس نسبياً وأن لا توجد انحرافات شديدة، وهو ما تم التحقق منه لاحقاً من خلال الاختبارات المناسبة.

■ الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة:

لضمان صلاحية تطبيق الاختبارات البارامترية، تم إجراء تحليل وصفي أولي للبيانات، يتضمن حساب المتوسطات، الانحرافات المعيارية، والتوزيعات التكرارية، تلاه تطبيق اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test) لتقييم مدى توافق توزيع البيانات مع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

وقد تم صياغة الفرضيتين التاليتين لاختبار طبيعة التوزيع:

- الفرضية الصفرية: (H_0) البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- الفرضية البديلة (H_1): البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم (2-6) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاو الدراسة

اختبار Kolmogorov-Smirnova				المحور
درجة الموافقة	SIG	الإحصائية Z	العينة	
يتبع التوزيع الطبيعي	0.200	0.456	50	بعد الإداري
يتبع التوزيع الطبيعي	0.200	0.889	50	البعد المادي
يتبع التوزيع الطبيعي	0.200	0.509	50	البعد البشري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS v26

يوضح الجدول رقم (2-6) نتائج تطبيق اختبار كولموغوروف-سميرنوف (*Kolmogorov-Smirnov*) على محاور الدراسة الثلاثة: البعد الإداري، البعد المادي، والبعد البشري، وذلك على عينة قوامها 50 مفردة، وهو حجم عينة عد كافيا إحصائيا لإجراء هذا النوع من الاختبارات، خاصة في الدراسات الميدانية ذات الطابع الوصفي التحليلي. وأظهرت نتائج الاختبار أن قيم الإحصاء *Z* لمحاو الدراسة الثلاثة كانت على التوالي: 0.456 للبعد الإداري، و0.889 للبعد المادي، و0.509 للبعد البشري، وهي قيم منخفضة نسبيا، ما يدل على أن الفروق بين التوزيع التراكمي للبيانات والتوزيع الطبيعي النظري ضئيلة وغير ذات دلالة إحصائية.

كما أن قيم مستوى الدلالة (*Sig.*) لجميع المحاور بلغت 0.200، وهي قيمة أعلى بكثير من مستوى الدلالة المعياري ($\alpha = 0.05$)، وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن القول إن بيانات محاور الدراسة الثلاثة تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما عد مؤشرا إيجابيا سمح لنا باستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية في تحليل العلاقة بين المتغيرات.

وعليه يشير الاستنتاج إلى أن استجابات الموظفين المشاركين في الدراسة – فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للرقمنة – موزعة بشكل متوازن حول المتوسط، ولا تحتوي على انحرافات كبيرة أو قيم شاذة تضعف من دقة التحليل الإحصائي. كما أن امثال البيانات للتوزيع الطبيعي وضح بشكل جلي صدق النتائج المستخلصة من اختبارات الارتباط والانحدار التي سيتم استخدامها لاحقا لاختبار الفرضيات، ودعم استنتاجات الدراسة حول تأثير أبعاد الرقمنة في تحسين التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني : النتائج والمناقشة

المطلب الأول : عرض وتحليل نتائج الدراسة

الفرع الأول : عرض البيانات الشخصية:

01- متغير الجنس

الجدول رقم (2-7): تقسيم موظفي مركز الضرائب حسب الجنس.

الفئات	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	26	52.00%
أنثى	24	48.00%
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بواسطة برنامج التحليل الإحصائي Spss

يبين الجدول رقم (2-7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس لدى موظفي مركز الضرائب بغرداية. يلاحظ أن العينة تضم 26 موظفًا من الذكور بنسبة 52.00%، و 24 موظفة من الإناث بنسبة 48.00%، ما يدل على توازن نسبي بين الجنسين في مكونات العينة، وعليه يعد التوزيع مؤشرا على مشاركة واسعة للعنصر النسائي في العمل الجبائي، وهو ما يعكس التوجه العام نحو تكافؤ الفرص في بيئة العمل الإدارية بالمؤسسة الجبائية، وعليه يمكن القول إن العينة شكلت تمثيلاً عادلاً لكلا الجنسين، وهذا عزز مصداقية و تعميم النتائج حول تأثير الرقمنة في سياق العمل الجبائي بغرداية.

02- متغير السن

الجدول رقم (2-8): تقسيم موظفي مركز الضرائب حسب السن.

الفئات	التكرارات	النسب المئوية
من 31 إلى 40	30	60.00%
من 41 إلى 50	13	26.00%
أكبر من 50 سنة	07	14.00%
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بواسطة برنامج التحليل الإحصائي Spss

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من

التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

يوضح الجدول رقم (8-2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن بين موظفي مركز الضرائب بغرداية، يلاحظ أن الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة تشكل النسبة الأكبر، حيث بلغت 60.00% (30 موظفاً)، تليها فئة من 41 إلى 50 سنة بنسبة 26.00% (13 موظفاً)، في حين تمثل فئة أكبر من 50 سنة نسبة 14.00% (7 موظفين)، ويشير التوزيع إلى أن الغالبية العظمى من العينة تنتمي إلى الفئة العمرية النشطة والواعدة، والتي تمتلك خبرة كافية في العمل الجبائي، مع قدرة على التكيف مع التحولات التكنولوجية والرقمنة، كما يعكس هيمنة الكوادر المتوسطة في السن، ما يشكل عاملاً إيجابياً في تبني وتسريع عملية التحول الرقمي داخل المصلحة، نظراً لملاءمتهم التقنية والمهنية لهذا التحول، وعليه فإن التركيبة العمرية للعينة تعد داعمة لتحليل تأثير الرقمنة على أداء الموظفين وفعالية التحصيل الجبائي.

03- متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم (9-2): تقسيم موظفي مركز الضرائب حسب المستوى التعليمي .

الفئات	التكرارات	النسب المئوية
ثانوي	15	30.00%
ليسانس	25	50.00%
ماستر	10	20.00%
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بواسطة برنامج التحليل الإحصائي Spss

يظهر الجدول رقم (9-2) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لموظفي مركز الضرائب بغرداية، وقد بينت البيانات إلى هيمنة واضحة للمستوى الجامعي (الليسانس)، حيث بلغت نسبته 50.00% (25 موظفاً)، تليها فئة الثانوي بنسبة 30.00% (15 موظفاً)، في حين تمثل حاملي شهادة الماجستير نسبة 20.00% (10 موظفين)، وعليه وضح التوزيع مؤشراً على مستوى تعليمي جيد إلى ممتاز لدى غالبية العينة، ما يعكس قدرة فنية وعلمية عالية على فهم واستخدام الأنظمة الرقمية المستخدمة في العمل الجبائي، كما أن ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادة الليسانس وما فوق عد عاملاً مساعداً على تبني وتفعيل أدوات الرقمنة، نظراً لارتباط هذا المستوى التعليمي بقدرات تحليلية، تقنية، وتكيف مع التكنولوجيا.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

04- متغير الأقدمية

الجدول رقم (2-10): تقسيم موظفي مركز الضرائب حسب الأقدمية .

الفئات	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 5 سنوات	10	20.00%
من 6 إلى 10 سنوات	11	22.00%
من 11 إلى 15 سنة	14	28.00%
أكثر من 15 سنة	15	30.00%
المجموع	50	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بواسطة برنامج التحليل الإحصائي Spss

يبين الجدول رقم (2-10) توزيع عينة الدراسة حسب مدة الأقدمية في الخدمة لدى موظفي مركز الضرائب بغرداية. تشير النتائج إلى توزيع متوازن نسبياً، مع هيمنة على الفئات ذات الخبرة الأطول، حيث بلغت نسبة الموظفين الذين تزيد أقدميتهم عن 15 سنة ما نسبته 30.00% (15 موظفاً)، تليها فئة من 11 إلى 15 سنة بنسبة 28.00% (14 موظفاً)، في حين تمثل الفئة الأقل أقدمية (أقل من 5 سنوات) نسبة 20.00%، بينما شكلت فئة من 6 إلى 10 سنوات نسبة 22.00%، ويلاحظ أن أكثر من نصف العينة (58%) لديها أقدمية تفوق 10 سنوات، ومع ذلك فإن تواجد شريحة مهمة من الموظفين ذوي الخبرة الطويلة لا يقلل من أهمية الفئة الأحدث، التي قد تكون أكثر انفتاحاً على التحولات الرقمية، وعليه يعد التوازن بين الخبرة والتجديد عاملاً داعماً لفهم تأثير الرقمنة على أداء المصلحة الجبائية، ويعزز مصداقية النتائج في تقييم مدى تكيف الكفاءات مع التحول الرقمي.

05- متغير الرتبة :

الجدول رقم (2-11): تقسيم موظفي مركز الضرائب حسب الرتبة .

الفئات	التكرارات	النسب المئوية
مدير فرعي	01	02.00%
رئيس مكتب	10	20.00%
رئيس مصلحة	01	02.00%
موظف	38	76.00%
المجموع	50	100

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

يوضح الجدول رقم (2-11) توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة الوظيفية لموظفي مركز الضرائب بغرداية، ووضحت النتائج أن فئة الموظفين العاملين في الميدان تمثل الغالبية العظمى من العينة، حيث بلغت نسبتهم 76.00% (38 موظفاً)، في حين توزعت باقي الفئات على المستويات الإدارية والقيادية بنسب ضئيلة، حيث سجل كل من مدير فرعي ورئيس مصلحة نسبة 2.00% لكل منهما (موظف واحد لكل فئة)، ورئيس مكتب بنسبة 20.00% (10 موظفين)، وعليه يبين التوزيع إلى أن العينة تتمحور بشكل رئيسي حول الكادر التنفيذي والتطبيقي الذي يعنى مباشرة بإجراءات التسجيل، التحصيل، والمراقبة الجبائية، وبالتالي يمتلك تصوراً دقيقاً وواقعياً لواقع توظيف أدوات الرقمنة في العمليات اليومية، كما أن هيمنة هذه الفئة تعزز من مصداقية النتائج في قياس الأثر الفعلي للرقمنة على مستوى الأداء الميداني، إذ أن الموظفين هم الأكثر تفاعلاً مع الأنظمة الرقمية (مثل ، الضريبة عن بعد...). ومع ذلك، فإن تمثيل الأطر الإدارية، وإن كان محدوداً، يعد كافياً لتوفير لمحة حول توجهات القرار والقيادة في ما يخص التحول الرقمي.

الفرع الثاني : تحليل عبارات متغير أبعاد الرقمنة

01- البعد الأول : البعد الإداري للرقمنة في مركز الضرائب

الجدول رقم (2-12): يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري - البعد الإداري للرقمنة في مركز الضرائب

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الترتيب	اتجاه الآراء
البعد رقم 01: البعد الإداري للرقمنة في مركز الضرائب						
01	ترى أن التشريعات الضريبية تتماشى مع تطلعات الدولة نحو التحول الرقمي في الإدارة الضريبية	4.00	0.792	عالية	05	موافق
02	يتم التنسيق بين المصالح الضريبية بشكل إلكتروني	4.03	0.681	عالية	04	موافق
03	ترى أن الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب يتلائم مع تطبيق الرقمنة	4.12	0.764	عالية	03	موافق
04	ترى أن تطبيق الرقمنة يعمل نحو تحقيق أهداف الإدارة الضريبية	4.64	0.501	عالية	01	موافق بشدة
05	تعمل الإدارة الضريبية على تحيين الإجراءات الإدارية التي تتناسب مع الرقمنة	4.15	0.732	عالية	02	موافق
مجموع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد الإداري للرقمنة		4.18	0.694	عالية		موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بواسطة برنامج التحليل الإحصائي Spss

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من

التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

يوضح الجدول رقم (2-12) نتائج تحليل عبارات البعد الإداري للرقمنة في مركز الضرائب بغرداية، من حيث المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والأهمية النسبية، ويلاحظ أن متوسط القيم الوسطية للمعاملات بلغ 4.18 مع انحراف معياري منخفض نسبياً يقدر بـ 0.694، مما يشير لاتجاه إيجابي واضح من قبل عينة الدراسة تجاه هذا البعد، وتشير الأهمية النسبية إلى مستوى "عالي" لجميع العبارات.

ومن بين البنود حظي بند: "تري أن تطبيق الرقمنة يعمل نحو تحقيق أهداف الإدارة الضريبية" بأعلى متوسط (4.64) وترتيب أول (01)، مع تأكيد المستجيبين على التوافق بين الرقمنة والأهداف الاستراتيجية، ما يعكس إدراكاً واعياً لدور التحول الرقمي كأداة فعالة لتحسين الأداء المؤسسي. يليه بند: "تعمل الإدارة الضريبية على تحسين الإجراءات الإدارية التي تتناسب مع الرقمنة" بمتوسط 4.15، ما يدل على ثقة الموظفين في مجهودات التحديث المستمر للإجراءات.

كما سجل بند: "الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب يتلائم مع تطبيق الرقمنة" متوسطاً مرتفعاً (4.12)، مما يوحي بملاءمة الهيكل التنظيمي الحالي للتحول الرقمي، شريطة تعزيزه بآليات تنسيق أكثر فعالية، في حين، جاء بند: "التشريعات الضريبية تتماشى مع تطلعات الدولة نحو التحول الرقمي" في المرتبة الخامسة (متوسط 4.00)، ما يعكس تمركزاً إيجابياً قوياً حول قدرة الإطار التشريعي الحالي على مواكبة التطورات الرقمية المتسارعة.

وعليه تؤكد النتائج أن البعد الإداري للرقمنة يتمتع بمستوى عالٍ من التقييم الإيجابي من قبل موظفي المركز، ويعد دعامة أساسية في دعم تفعيل الرقمنة، وإن كان لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من التحديث التشريعي وتعزيز التنسيق الإلكتروني بين المصالح لضمان تكامل أوسع وأعمق في المنظومة الجبائية.

02- البعد الثاني : البعد المادي للرقمنة في مركز الضرائب

الجدول رقم (2-13): يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري- البعد المادي للرقمنة في مركز الضرائب

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الترتيب	اتجاه الآراء
البعد رقم 02: البعد المادي للرقمنة في مركز الضرائب						
01	تتوفر الوسائل الإلكترونية في مركز الضرائب للتواصل الفعال	4.05	0.600	عالية	03	موافق
02	يتجه مركز الضرائب نحو اعتماد الأرشيف الإلكتروني	3.56	0.621	عالية	05	موافق
03	تتيح الوسائل الرقمية تحقيق السرعة في الحصول على المعلومات الضريبية	3.95	0.556	عالية	04	موافق

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

04	ترى أن الأنترنت المتاحة لدى مركز الضرائب تساعدك على التعامل الجيد مع الرسائل الرقمية	4.42	0.672	عالية	02	موافق بشدة
05	يتميز الموقع الإلكتروني جباياتك بسهولة الولوج إليه	4.55	0.812	عالية	01	موافق بشدة
مجموع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد المادي للرقمنة		4.10	0.652	عالية		موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بواسطة برنامج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول رقم (2-13) نتائج تحليل عبارات البعد المادي للرقمنة في مركز الضرائب بغرداية، حيث بلغ المتوسط العام 4.10 مع انحراف معياري منخفض يقدر بـ 0.652، وهذا يدل على اتجاه إيجابي متوسط إلى عال من قبل عينة الدراسة تجاه توفر وفعالية الوسائل المادية الداعمة للرقمنة، مع تباين طفيف في تقييم البنود الفرعية.

يلاحظ أن بند: "يتميز الموقع الإلكتروني جباياتك بسهولة الولوج إليه" حظي بأعلى تقييم بمتوسط قدره 4.55 (المرتبة 01)، مع توجه "موافق بشدة"، ما يعكس رضا مرتفع لدى الموظفين حول سهولة الاستخدام والوصول إلى الخدمات الرقمية، وهو مؤشر إيجابي على فعالية التصميم وتجربة المستخدم، يليه بند: "الإنترنت المتاح لدى مركز الضرائب يساعدك على التعامل الجيد مع الرسائل الرقمية" بمتوسط 4.42 (المرتبة 02)، مما يشير إلى كفاءة الشبكة في دعم العمليات اليومية.

في حين سجل بند: "مركز الضرائب يتجه نحو اعتماد الأرشيف الإلكتروني" أقل تقييم بين البنود بـ 3.56 (المرتبة 05)، رغم تصنيفه ضمن "عالي"، وهو ما يعكس تأخراً نسبياً في تعميم الأرشيف الرقمية مقارنة ببقية المكونات، وغياب سياسة واضحة في هذا المجال، كما جاء بند: "توفر الوسائل الإلكترونية لتحقيق التواصل الفعال" بمتوسط 4.05، و"الحصول على المعلومات بسرعة" بمتوسط 3.95، مما يدل على تقييم إيجابي لكنه أقل من التوقعات المثالية.

وعليه بين البعد أن البنية المادية للرقمنة متوفرة نسبياً وفعالة، خاصة في مجال الاتصال والموقع الإلكتروني، لكن لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الاستثمار في الأرشيف الرقمية وتحديث البنية التحتية لضمان استدامة وتكامل الخدمات الرقمية، بما يخدم تحسين كفاءة العمل الجبائي وتسريع الإجراءات.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

03- البعد الثالث: البعد البشري للرقمنة في مركز الضرائب

الجدول رقم (2-14): يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري- البعد البشري للرقمنة في مركز الضرائب

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الترتيب	اتجاه الآراء
البعد رقم 03: البعد البشري للرقمنة في مركز الضرائب						
01	ترى أن موظفي مركز الضرائب مؤهلين لتطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية	3.89	0.600	عالية	03	موافق
02	أن الموظفين يرغبون في التعامل بالوسائل الرقمية مقارنة بالوسائل التقليدية	3.91	0.621	عالية	05	موافق
03	تتبنى الإدارة الضريبية برامج تدريب الموظفين بشكل مستمر على استخدام الوسائل الإلكترونية	4.01	0.556	عالية	04	موافق
04	يتوفر لدى الإدارة الضريبية العدد الكافي من التقنيين لمراقبة الموظفين نحو الاندماج في الرقمنة	3.68	0.672	عالية	02	موافق
05	يعمل الموظفون على توجيه ونصح المكلفين عند استخدامهم للرقمنة	3.51	0.812	عالية	01	موافق
مجموع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد البشري للرقمنة		3.80	0.653	عالية		موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بواسطة برنامج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول رقم (2-14) نتائج تحليل عبارات البعد البشري للرقمنة في مركز الضرائب بغرداية، حيث بلغ المتوسط العام 3.80 مع انحراف معياري قدره 0.653، وقد عكس اتجاهها إيجابيا عاما من قبل عينة الدراسة تجاه القدرات البشرية الداعمة للتحويل الرقمي، وإن كان هذا التقييم أقل نسبيا مقارنة بالأبعاد الإدارية والمادية. يلاحظ أن بند: "يعمل الموظفون على توجيه ونصح المكلفين عند استخدامهم للرقمنة" حظي بأعلى تقييم (متوسط 3.51) رغم ترتيبه الأول في هذا البعد، وهو ما يشير لدور فعال للموظفين كحلقة وصل بين الإدارة والمكلفين، ويدل على امتلاكهم قدرة تواصلية وتأطيرية مهمة في دعم انتشار الخدمات الرقمية، يليه بند: "توفر الإدارة للعدد الكافي من التقنيين لمراقبة الموظفين نحو الاندماج في الرقمنة" بمتوسط 3.68، ما يعكس تصورا بعدم كفاية الدعم التقني المتوفر، وهو مؤشر يستدعي مزيدا من التدخل لتعزيز الفرق الداعمة تقنيا.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من

التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

أما بند: "الموظفون يرغبون في التعامل بالوسائل الرقمية مقارنة بالوسائل التقليدية" فقد سجل متوسطاً جيداً (3.91)، مع ترتيب خامس، وهذا يدل على انفتاح ورغبة حقيقية لدى الكوادر على التحول الرقمي، وهو عنصر إيجابي لدفع عجلة التحديث، كما تم تقييم بند: "توفر تكوينات مستمرة حول استخدام الوسائل الإلكترونية" بإيجابية (متوسط 4.01)، ما يعكس التزام الإدارة بتنمية الكفاءات الرقمية، في حين جاء بند: "الموظفون مؤهلون لتطبيق الرقمنة" بمتوسط 3.89، أي أقل من التوقعات المثالية، مما قد يوحي بوجود فجوة بين التكوين والكفاءة الفعلية.

وعليه يبين البعد أن العنصر البشري يعد حاضراً ومستعداً نسبياً للانخراط في الرقمنة، لكن لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز التكوين المتخصص، وتوفير دعم تقني كاف، وتطوير الكفاءات الرقمية لضمان اندماج فعال ومستدام، خاصة في سياق يعد فيه الموظفون حلقة وصل حاسمة بين النظام الرقمي والمواطنين.

الفرع الثالث : تحليل عبارات متغير التابع : التحصيل الجبائي والتهرب الضريبي

01- متغير التحصيل الجبائي :

الجدول رقم (2-15): يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري- المتغير التابع : التحصيل الجبائي

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الترتيب	اتجاه الآراء
01	ترى أن الرقمنة تكمن الإدارة بتحسين حصيلتها الجبائية	4.22	0.432	عالية	02	موافق بشدة
02	العوائد الضريبية بالوسائل الإلكترونية أفضل من الأنظمة التقليدية	4.01	0.567	عالية	04	موافق
03	ترى أن الرقمنة تساهم في التحصيل الجبائي في الآجال المحددة	4.34	0.409	عالية	01	موافق بشدة
04	ترى أن الرقمنة تقلل من مشاكل التحصيل بين المكلف والإدارة الضريبية	4.15	0.542	عالية	03	موافق
05	ترى أن الرقمنة تساعد الإدارة على تقديم معلومات دقيقة حول قيمة الحصيلة الجبائية	4.00	0.612	عالية	05	موافق
مجموع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير التحصيل الجبائي		4.14	0.512	عالية		موافق

المصدر : من إعداد الطالبتين بواسطة برنامج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول رقم (2-15) نتائج تحليل عبارات المتغير التابع: التحصيل الجبائي، حيث بلغ المتوسط العام 4.14 مع انحراف معياري منخفض نسبياً يقدر بـ 0.512، مما يدل على اتجاه إيجابي قوي من قبل عينة الدراسة تجاه أثر الرقمنة في تحسين كفاءة التحصيل الجبائي، ويصنف التقييم العام ضمن مستوى "عالي" من الأهمية.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

يلاحظ أن بند: "ترى أن الرقمنة تساهم في التحصيل الجبائي في الآجال المحددة" حظي بأعلى تقييم بمتوسط **4.34 (المرتبة 01)**، مع توجه "موافق بشدة"، ما يعكس إدراكاً واضحاً لدور الرقمنة في تسريع الإجراءات وضمان الانتظام الزمني في التحصيل، وهو مؤشر على فعالية الأنظمة الرقمية في تنظيم العمليات وتجنب التأخير، يليه بند: "ترى أن الرقمنة تمكن الإدارة من تحسين حصيلتها الجبائية" بمتوسط **4.22 (المرتبة 02)**، مما يدل على ثقة الموظفين في قدرة التحول الرقمي على رفع مستوى الأداء المالي للإدارة، كما سجل بند: "الرقمنة تقلل من مشاكل التحصيل بين المكلف والإدارة الضريبية" متوسطاً مرتفعاً **(4.15)**، ما يوحي بأن الأدوات الرقمية تساهم في تقليل النزاعات، وتحسين العلاقة مع المكلفين من خلال الشفافية والوضوح في المعالجة، في حين جاء بند: "العوائد الضريبية بالوسائل الإلكترونية أفضل من الأنظمة التقليدية" و"تقديم معلومات دقيقة حول الحصيلة" بمتوسطين بلغت **4.01** و**4.00** على التوالي، ما يعكس تقييماً إيجابياً لكنه أقل حماسة، وربما يشير إلى حاجة إلى تحسين جودة البيانات وآليات الرصد. وعليه تؤكد النتائج أن الرقمنة تساهم بشكل فعال في تحسين التحصيل الجبائي في مركز الضرائب بغرداية من حيث السرعة، الدقة، الانتظام، ورفع المردودية، وهو ما يدعم الفرضية القائلة بأن التحول الرقمي يعد أداة استراتيجية لتعزيز كفاءة الإدارة الضريبية.

02- متغير التهرب الضريبي :

الجدول رقم (2-16): يوضح نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري- المتغير التابع : التهرب الضريبي

الرمز	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الترتيب	اتجاه الآراء
01	ترى أن الرقمنة تهدف لتحقيق الشفافية وتحسين جودة الرقابة الجبائية	3.91	0.630	عالية	05	موافق
02	ترى أن الرقمنة ساعدت في الحد من التهرب الضريبي	3.87	0.689	عالية	06	موافق
03	ترى أن الرقمنة ساعدت الإدارة في ممارسة عملية التدقيق الجبائي	4.09	0.578	عالية	02	موافق
04	تعمل الرقمنة على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الضريبية لفعالية أكثر في الرقابة الضريبية	4.00	0.743	عالية	04	موافق
05	تعمل الرقمنة على تتبع أفضل لمعلومات المكلفين بالضريبة	4.08	0.723	عالية	03	موافق
06	ترى أن الرقمنة تحد من انحراف التشريع الضريبي عن القواعد الدستورية المنظمة للمسائل الضريبية	4.32	0.854	عالية	01	موافق بشدة
	مجموع المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير التهرب الضريبي	4.04	0.702	عالية		موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بواسطة برنامج التحليل الإحصائي

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من

التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

يوضح الجدول رقم (2-16) نتائج تحليل عبارات المتغير التابع: التهرب الضريبي، حيث بلغ المتوسط العام 4.04 مع انحراف معياري قدره 0.702، مما يدل على اتجاه إيجابي عام من قبل عينة الدراسة تجاه دور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ويصنف التقييم ضمن مستوى "عالي" من الأهمية.

يلاحظ أن بند: "ترى أن الرقمنة تحد من انحراف التشريع الضريبي عن القواعد الدستورية المنظمة للمسائل الضريبية" حظي بأعلى تقييم بمتوسط 4.32 (المرتبة 01)، مع توجه "موافق بشدة"، وهو ما يبدو استباقياً أو تفسيرياً قانونياً، وربما يعكس تصوراً بأن الأنظمة الرقمية تفرض قدراً من الانضباط القانوني والشفافية التشريعية من خلال التوثيق الإلكتروني والرقابة الآلية، يليه بند: "ترى أن الرقمنة ساعدت الإدارة في ممارسة عملية التدقيق الجبائي" بمتوسط 4.09 (المرتبة 02)، ما يشير إلى أن الأدوات الرقمية تعد دعامة فعالة في دعم الرقابة الميدانية وتحسين دقتها.

كما سجل بند: "تعمل الرقمنة على تتبع أفضل لمعلومات المكلفين بالضريبة" متوسطاً مرتفعاً (4.08)، مما يدل على كفاءة الأنظمة في تجميع ومعالجة البيانات الضريبية بشكل مركزي وآني، وهو عامل حاسم في كشف التلاعب أو التهرب، في حين جاء بند: "الرقمنة ساعدت في الحد من التهرب الضريبي" في المرتبة السادسة بمتوسط 3.87، رغم أهميته المركزية، ما يعكس تحفظاً نسبياً من بعض الموظفين حول التأثير الفعلي للرقمنة في القضاء على هذه الظاهرة، أو يشير إلى استمرار وجود ثغرات في التطبيق العملي.

وعليه تؤكد النتائج أن الرقمنة تسهم بشكل ملموس في تعزيز الشفافية، وتحسين آليات الرقابة، وتسهيل تتبع المكلفين، مما يعد عاملاً رادعاً مباشراً للتهرب الضريبي، ومع ذلك فإن التقييم المتواضع نسبياً لبند "الحد من التهرب" يبرز ضرورة مواصلة تعميق التحول الرقمي، وربط الأنظمة بين القطاعات المختلفة، وتعزيز التكوين والرقابة الداخلية لضمان ترجمة فعالة للإمكانيات الرقمية إلى نتائج واقعية في مجال مكافحة التهرب.

المطلب الثاني : اختبار فرضيات الدراسة

بعد التحقق من موثوقية أداة الدراسة وطبيعة توزيع البيانات، يعد اختبار الفرضيات المرحلة الحورية في منهجية البحث، حيث تُحلل فيها البيانات كمياً للكشف عن العلاقات بين المتغيرات، والتحقق من صحة الافتراضات التي طرحتها الدراسة، وتهدف الإجابة عن سؤال البحث الرئيسي من خلال اختبار الفرضيات المطروحة حول أثر الرقمنة على كفاءة التحصيل الجبائي ومدى مساهمتها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

أولاً : إختبار فرضيات التأثير

■ الفرضية الرئيسية الأولى: " يوجد أثر للرقمنة في تحسين كفاءة التحصيل الجبائي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مركز الضرائب بغرداية."

■ الجدول رقم (2-17) : إختبار *linar* الانحدار الخطي البسيط

مستوى الدلالة	SIG	DF	قيمة F	قيمة R	معامل التحديد R2	قيمة T المحسوبة	B1 الرقمنة	B0 الثابت
0.05	0.000	49	356.157	0.763	0.627	45.135	0.721	0.642
معادلة الانحدار: $Y=0.642+0.721 \cdot X+\epsilon$								

المصدر: من إعداد الطالبتين بواسطة برنامج التحليل الإحصائي *Spss*

أظهرت نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (2-17) أن الرقمنة تسهم بشكل كبير وذو دلالة إحصائية في تحسين كفاءة التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي، إذ سجل معامل التحديد (R^2) قيمة تقدر بـ **0.627**، أي أن **62.7%** من التغيرات في كفاءة التحصيل والرقابة تفسر بالرقمنة، بينما تعزى النسبة المتبقية (**37.3%**) إلى عوامل أخرى غير مشمولة في النموذج، كما كانت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.763$) مرتفعة، مما يدل على علاقة خطية قوية وطيبة الاتجاه بين الرقمنة وكفاءة الأداء الجبائي، وبلغت قيمة الإحصاء **F (356.157)** مع دلالة إحصائية ($\text{Sig.} = 0.000 < 0.05$)، ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي قبول الفرضية البديلة، أما معامل الانحدار ($B1 = 0.721$)، فيشير إلى أن كل وحدة زيادة في مستوى الرقمنة تترافق مع زيادة متوسطة قدرها **0.721** في مستوى كفاءة التحصيل والرقابة، وعليه يمكن القول إن الرقمنة تمثل أداة استراتيجية فعالة في تحسين الأداء الجبائي بمركز الضرائب بغرداية.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

■ الفرضية الفرعية الأولى: " يوجد أثر للبعد الإداري في تحسين كفاءة التحصيل الجبائي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مركز الضرائب بغرداية."

■ الجدول رقم (18-2) : إختبار *linar* الانحدار الخطي البسيط

مستوى الدلالة	SIG	DF	قيمة F	قيمة R	معامل التحديد R2	قيمة T المحسوبة	B1 البعد الإداري	B0 الثابت
0.05	0.000	49	137.157	0.735	0.611	19.321	0.664	0.552
معادلة الانحدار: $Y=0.552+0.664 \cdot X+\epsilon$								

المصدر: من إعداد الطالبتين بواسطة برنامج التحليل الإحصائي *Spss*

أظهر التحليل في الجدول رقم (18-2) أن البعد الإداري للرقمنة يمتلك تأثيرا إيجابيا ومهما، حيث سجل معامل التحديد ($R^2 = 0.611$) ، أي أن 61.1% من التباين في المتغير التابع يفسر من خلال البعد الإداري، وبلغ معامل الارتباط ($R = 0.735$) ، مع قيمة $F = 137.157$ و ($\text{Sig.} = 0.000$) ، ما يؤكد دلالة التأثير الإحصائي، وبلغ معامل الانحدار ($B1 = 0.664$) ، مما يدل على أن تحسين الهيكل التنظيمي، والتنسيق الإلكتروني، وتحديث الإجراءات الإدارية يساهم بشكل مباشر في تعزيز كفاءة العمل الجبائي، وهذا يبرز أهمية الإطار المؤسسي والإداري الداعم للتحويل الرقمي، كعامل حاسم في نجاح تطبيق الرقمنة.

■ الفرضية الفرعية الثانية: " يوجد أثر للبعد المادي في تحسين كفاءة التحصيل الجبائي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مركز الضرائب بغرداية."

■ الجدول رقم (19-2) : إختبار *linar* الانحدار الخطي البسيط

مستوى الدلالة	SIG	DF	قيمة F	قيمة R	معامل التحديد R2	قيمة T المحسوبة	B1 البعد المادي	B0 الثابت
0.05	0.000	49	67.907	0.735	0.667	14.443	0.712	0.432
معادلة الانحدار: $Y=0.432+0.712 \cdot X+\epsilon$								

وضح الجدول رقم (18-2) سجل البعد المادي (البنية التحتية الرقمية) تأثيرا قويا، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.667$) ، أي أن هذا البعد يفسر 66.7% من التغيرات في كفاءة التحصيل والرقابة —وهي أعلى نسبة مقارنة

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من

التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

بالمحاور الأخرى — مما يعكس الدور المحوري للدعم المادي (كالاتصال، الأرشفة الإلكترونية، والموقع الإلكتروني)، وبلغ معامل الارتباط ($R = 0.735$) ، وقيمة $F = 67.907$ (Sig. = 0.000) ، ما يؤكد دلالة التأثير، وكان معامل الانحدار ($B1 = 0.712$) ، ما يدل على أن توفر الوسائل الرقمية وفعالية البنية التحتية لهما أثر مباشر وقوي في تحسين الأداء الجبائي.

■ الفرضية الفرعية الثالث: " يوجد أثر للبعد البشري في تحسين كفاءة التحصيل الجبائي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مركز الضرائب بغرداية."

■ الجدول رقم (20-2) : إختبار *linar* الانحدار الخطي البسيط

مستوى الدلالة	SIG	DF	قيمة F	قيمة R	معامل التحديد R^2	قيمة T المحسوبة	B1 البعد المادي	B0 الثابت
0.05	0.000	49	67.907	0.720	0.583	18.001	0.498	0.986
معادلة الانحدار: $Y=0.986+0.498 \cdot X+\epsilon$								

المصدر: من إعداد الطالبتين بواسطة برنامج التحليل الإحصائي *Spss*

في الجدول رقم (20-2) على الرغم من أن البعد البشري سجل أقل معامل انحدار ($B1 = 0.498$) ، إلا أن تأثيره لا يزال ذو دلالة إحصائية قوية (Sig. = 0.000) ، مع معامل تحديد ($R^2 = 0.583$) ، أي أن 58.3% من التغيرات في الأداء الجبائي تعزى إلى الكفاءات البشرية، حيث أظهر أن تأهيل الموظفين، ورغبتهم في التعامل الرقمي، وتوفير الدعم التقني، كلها عوامل تسهم في نجاح الرقمنة، وإن كانت تأثيراتها أقل من الأبعاد المادية والإدارية، وتشير القيمة المنخفضة نسبيا لمعامل $B1$ إلى ضرورة تعزيز التكوين المستمر، وتطوير المهارات الرقمية، وتحفيز الموظفين للاستفادة القصوى من الإمكانيات التكنولوجية.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

المطلب الثالث : مناقشة نتائج الدراسة :

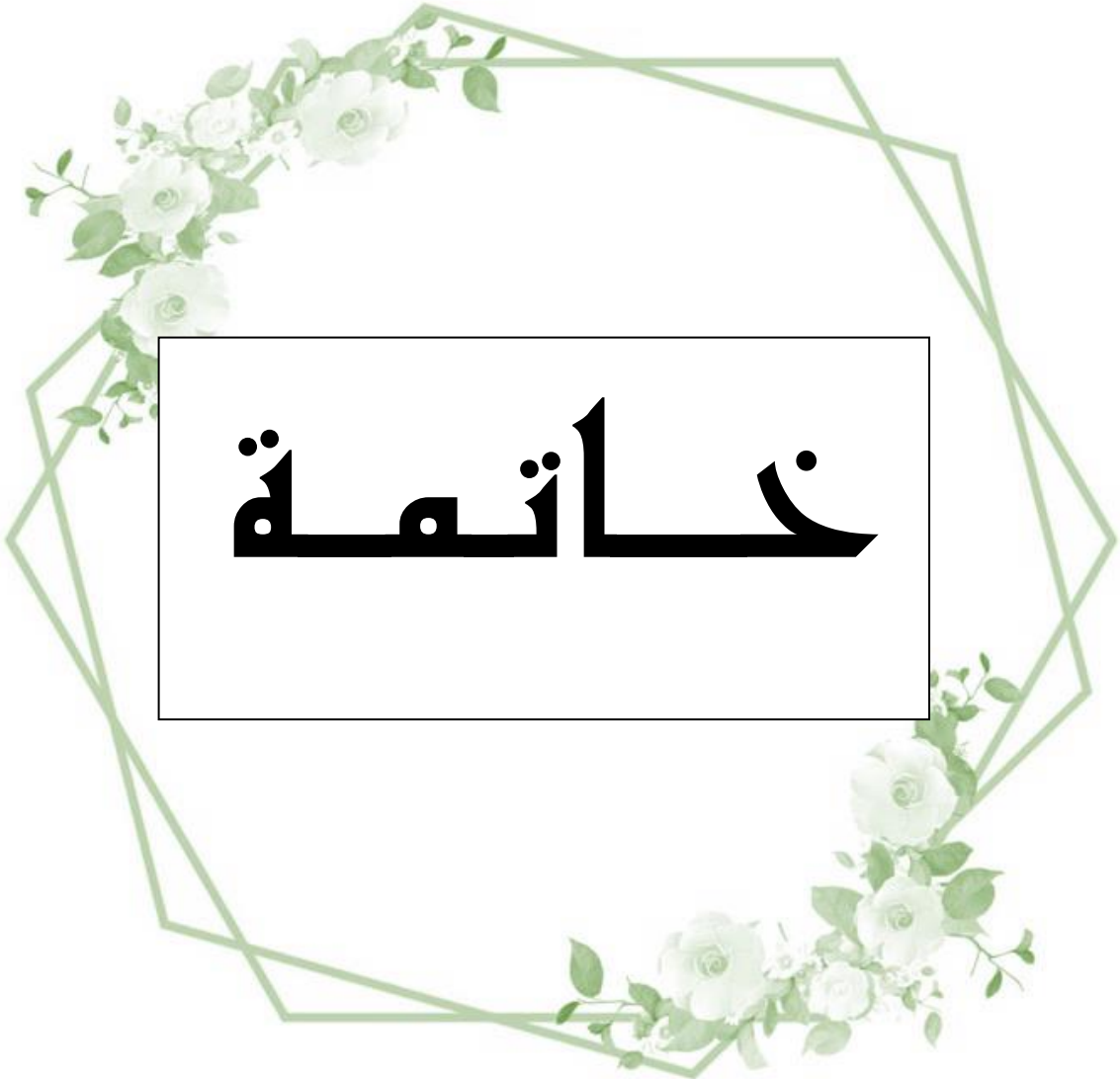
- أظهرت نتائج الدراسة من خلال التحليل الكمي والكيفي، أن الرقمنة قد أصبحت عنصراً استراتيجياً لا غنى عنه في تحسين أداء المصلحة الجبائية، لا سيما في مجالي التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي:
- فقد أكدت الفرضية الرئيسية أن للرقمنة أثراً إيجابياً كبيراً وذو دلالة إحصائية في تعزيز كفاءة التحصيل وتقليل الثغرات التي قد تستغل في التهرب، وهو ما يتماشى مع التوجهات الوطنية الرامية لترقية الإدارة العمومية الرقمية. وعكست النتيجة واقعا ميدانيا ملموسا في مركز الضرائب بغرداية، حيث ساهمت الأنظمة الرقمية مثل منصة "جباياتك" ونظام "مساهمتك" في تسريع إجراءات التسجيل، التصريح، والتحصيل، مما خفض التدخل البشري وأقلل من فرص التلاعب.
 - من حيث الأبعاد الفرعية، أظهر البعد المادي كأقوى عامل مؤثر في تحسين الأداء الجبائي، وهو ما يجد تفسيره في واقع أن توفر الإنترنت السريع، الحواسيب، والأنظمة الرقمية يعد الشريان الأساسي لأي تحول رقمي ناجح، ففي سياق مركز الضرائب بغرداية، لوحظ أن الموظفين الذين يستفيدون من بنية تحتية تقنية مدعومة باتصال مستقر، يتمكنون من معالجة الملفات بدقة وسرعة أكبر، كما أن الأرشفة الإلكترونية بدأت تقلل من فقدان الوثائق وتحسن من مراقبة العمليات، ومع ذلك أشارت بعض الملاحظات الميدانية إلى أن تعميم هذه البنية لا يزال غير متكافئ بين المصالح، ما يستدعي مزيداً من الاستثمار في التجهيزات، خاصة في المراكز الجوارية.
 - أما البعد الإداري، فقد برز كركيزة أساسية في دعم الرقمنة، حيث أكد الموظفون أن التحديث التدريجي للإجراءات، واعتماد التنسيق الإلكتروني بين المصالح، ساهم في تبسيط المساطر وتحقيق التكامل بين المهام، غير أن بعض الإكراهات تبقى قائمة، خاصة في ما يتعلق ببطء التحديثات التشريعية التي لا تواكب دائما وتيرة التطور التكنولوجي، مما قد يضعف من فعالية بعض الأنظمة الرقمية.
 - وفيما يخص البعد البشري، فإن النتائج أظهرت بين الإرادة الفردية والكفاءة الفعلية، فرغم رغبة الغالبية في التعامل بالوسائل الرقمية، يعاني جزء من الموظفين من صعوبات تقنية، خاصة بين الفئات ذات الأقدمية العالية، مما يضعف من فعالية التحول، كما أن برامج التكوين، وإن وجدت، تعد غير منتظمة أو غير كافية من حيث العمق والشمول، وعليه، فإن الاستثمار في التكوين المستمر، وتأهيل الكوادر، وتشجيع ثقافة التعلم الرقمي، يعد شرطاً جوهرياً لضمان استدامة الرقمنة ونجاحها.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حول دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي في مؤسسة محل الدراسة

خلاصة الفصل :

يعد التحول الرقمي أحد أبرز مظاهر التطور في الإدارة العمومية المعاصرة، ولا سيما في المجال الجبائي، حيث باتت الرقمنة أداة استراتيجية لتحسين كفاءة الأداء، تعزيز الشفافية، ومحاربة التهرب الضريبي، وقد برز الإطار النظري لهذه الدراسة أن الرقمنة لا تقتصر على توظيف التكنولوجيا فحسب، بل تمتد إلى إعادة هيكلة العمليات الإدارية، تحديث الأطر القانونية، وتأهيل الكفاءات البشرية، وأشارت المراجع النظرية إلى أن نجاح الرقمنة يركز على تكامل ثلاثية: البعد المادي (البنية التحتية الرقمية)، البعد الإداري (الإجراءات والتنظيم)، والبعد البشري (الكفاءات والسلوك التنظيمي)، كما أكدت الدراسات أن الأنظمة الرقمية تسهم في تبسيط الإجراءات، تسريع التحصيل، وتحسين الرقابة من خلال تتبع المعاملات، تبادل المعلومات، وتحليل البيانات.

وفي السياق الجزائري أتت مبادرات مثل منصة "جباياتك" ونظام "مساهمتك" كجزء من رؤية شاملة لترقية الشفافية وتحقيق العدالة الجبائية، لكنها تواجه تحديات تتعلق بالاندماج، التكوين، والتحديث التشريعي، وعليه شكل الإطار النظري أساسا مرجعيا يفسر من خلاله دور الرقمنة كرافعة لتحسين الأداء الجبائي، ويعد مقدمة ضرورية لفهم واقع التطبيق الميداني في بمركز الضرائب بغرداية.



خاتمة

تعد الرقمنة في العصر الحديث ركيزة أساسية لأي إصلاح إداري وجبائي، فهي لا تمثل مجرد تطبيق تقني، بل نموذج إدارة متكامل يهدف إلى تحسين الأداء، تعزيز الثقة، وضمان العدالة في التحصيل الضريبي، وقد تناولت الدراسة، من خلال مزج بين التحليل النظري والبحث الميداني، دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي والتقليل من التهرب الضريبي بمركز الضرائب بغرداية، انطلاقاً من فرضية مركزية مفادها أن الرقمنة تسهم بشكل فعال في تحسين كفاءة الأداء الجبائي.

وقد أكدت نتائج الدراسة، من خلال تحليل بيانات استبيان موزع على عينة من 50 موظفاً، وتطبيق اختبارات إحصائية دقيقة، أن الرقمنة تسهم بشكل كبير وذو دلالة إحصائية في تحسين التحصيل الجبائي وتعزيز الرقابة على التهرب الضريبي، كما أظهر التحليل أن الأبعاد الثلاثة للرقمنة — الإداري، المادي، والبشري — تسهم جميعها في دعم هذا التحول، وإن بدرجات متفاوتة، حيث برز البعد المادي كأقوى مؤثر، يليه البعد الإداري، ثم البعد البشري، مما يعكس أولويات تتعلق بالبنية التحتية، لكنه ينبه في الوقت نفسه إلى ضرورة الاستثمار في العنصر البشري لضمان استدامة التحول.

وفي السياق التطبيقي، يلاحظ أن مركز الضرائب بغرداية قد أحرز تقدماً ملحوظاً في تبني الأدوات الرقمية، إلا أن التحديات ما تزال قائمة، تتعلق أساساً بتفاوت التجهيزات، بطء التحديثات التشريعية، ونقص التكوين المستمر، لذا، فإن النجاح المستقبلي للرقمنة لن يتحقق فقط من خلال اقتناء التكنولوجيا، بل من خلال تكامل الأبعاد الثلاثة، وتبني نهج تشاركي يشمل الموظف، المكلف، والإدارة.

(1) إثبات صحة الفرضيات

✓ " الفرضية الرئيسية: يوجد أثر للرقمنة في تحسين كفاءة التحصيل الجبائي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي".

أثبتت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي كبير وذو دلالة إحصائية للرقمنة في تعزيز كفاءة عمليات التحصيل الجبائي وتقليل الثغرات التي يمكن استغلالها في ممارسة التهرب الضريبي، وهو ما يتماشى مع التوجهات الوطنية الرامية إلى ترقية الإدارة العمومية وفق معايير الحوكمة الرقمية، وقد تجلّى هذا الأثر بوضوح في الواقع الميداني لمركز الضرائب بغرداية، حيث أسهمت الأنظمة الرقمية مثل منصة "جباياتك" ونظام "مساهمتك" في تسريع إجراءات التسجيل والتصريح والتحصيل، وتقليل الاعتماد على التدخل البشري، مما خفض من فرص التلاعب أو التأخير المتعمد.

✓ الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر للبعد الإداري للرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للحد من التهرب الضريبي بمركز الضرائب بولاية غرداية".

أظهرت نتائج الدراسة أن البعد الإداري يعد أحد الركائز الأساسية التي تدعم نجاح التحول الرقمي داخل المصلحة الجبائية، حيث أسهم التحديث التدريجي للإجراءات الإدارية واعتماد آليات التنسيق الإلكتروني بين المصالح في تبسيط المساطر وتقليص التداخل الوظيفي، كما ساهمت الأنظمة الذكية في إرساء آليات رقابية أكثر فاعلية، قلّلت من فرص التلاعب أو التأخير المتعمد في تنفيذ العمليات الجبائية، ويمكن القول إن هذه الفرضية قد تحققت، وإن نجاحها الكامل يتطلب مواءمة تشريعية مستمرة لمواكبة متطلبات البيئة الرقمية.

✓ الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر للبعد البشري للرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للحد من التهرب الضريبي بمركز الضرائب بولاية غرداية".

رغم أن البعد البشري احتل المرتبة الأخيرة من حيث التأثير المباشر مقارنة بالأبعاد الأخرى، إلا أن نتائج الدراسة أكدت وجود أثر فعلي له، وإن كان محدودا بسبب جملة من التحديات، أبرزها الفجوة بين الإرادة الفردية للموظفين ومستوى الكفاءة الفعلية في التعامل مع الأدوات الرقمية، خاصة لدى الفئات ذات الأقدمية العالية التي تواجه صعوبات تقنية في التكيف مع المستجدات، كما أن برامج التكوين الرقمي، رغم وجودها، لا تزال غير منتظمة وغير كافية من حيث العمق والشمول، بدوره أضعف قدرة الموظفين على استثمار الإمكانيات الرقمية بكفاءة، وبالتالي فإن الفرضية صحيحة من حيث المبدأ، لكنها تحتاج إلى تفعيل أكبر عبر سياسات تكوينية واستثمار بشري استراتيجي لتحقيق أقصى تأثير ممكن.

✓ الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد أثر للبعد المادي للرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للحد من التهرب الضريبي بمركز الضرائب بولاية غرداية".

يعد البعد المادي – المتمثل في البنية التحتية التقنية – العامل الأكثر تأثيرا ووضوحا في تحسين الأداء الجبائي، حسب ما أظهرته نتائج الدراسة، فقد اعتبره الموظفون "الشريان الأساسي" لأي تحول رقمي ناجح، نظرا لأن توفر الحواسيب، والاتصال بالإنترنت السريع، والبرمجيات الحديثة، يُمكّن من معالجة الملفات بدقة وسرعة، ويقلل من الأخطاء البشرية وفقدان الوثائق. كما أن تعميم الأرشفة الإلكترونية بدأ يحدث تحولاً ملموساً في تحسين الرقابة وتعقب العمليات، وبالتالي، فإن الفرضية تحققت ، وأكدت أن أي استراتيجية رقمية ناجحة يجب أن تنطلق من تعزيز وتوحيد البنية التحتية التقنية كشرط مسبق وأساسي.

(2) نتائج البحث :

- أجمعت المصادر النظرية والميدانية على أن الرقمنة أصبحت ضرورة استراتيجية لا مجرد أداة تقنية، وهي عنصر محوري في تحديث الإدارة الضريبية وتحقيق العدالة الجبائية.
- ساهمت الأدوات الرقمية المعتمدة (مثل منصة "جباياتك" ونظام مساهمت في تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف، من خلال تبسيط الإجراءات، تقليل الاحتكاك، وتعزيز الشفافية.
- رغم التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات هيكلية وتنظيمية، أبرزها:
- نقص التكوين المستمر للموارد البشرية،
- تأخر التحديث التشريعي المواكب للتحويل الرقمي،
- عدم شمولية الخدمات الرقمية على مستوى المراكز الجوارية، مما يخلق تفاوتاً في جودة الخدمة.
- أكدت الدراسة أن نجاح التحويل الرقمي لا يقاس فقط بوجود الأنظمة، بل بتكامل العناصر المادية، الإدارية، والبشرية، وبقدرة الإدارة على التكيف مع المتغيرات الرقمية وتحويلها إلى قيمة مضافة في الأداء الجبائي.

(3) الاقتراحات:

انطلاقاً من النتائج، تقدم الدراسة المقترحات التالية:

- تعزيز البنية التحتية الرقمية في جميع مراكز الضرائب، خاصة في المناطق النائية.
- تنظيم برامج تكوينية مستمرة للموظفين حول استخدام الأنظمة الرقمية وتحديثاتها.
- مراجعة الإطار التشريعي الجبائي لجعله أكثر تلاؤماً مع متطلبات الرقمنة.
- تعميم الأرشفة الإلكترونية وربط قواعد البيانات بين مختلف المصالح (الضرائب، الجمارك، السجل التجاري).
- تشجيع ثقافة الرقمية داخل الإدارة من خلال حملات تحسيسية وحوافز تشجع على استخدام الخدمات الإلكترونية.
- إنشاء خلية متابعة رقمية لمراقبة أداء الأنظمة، معالجة الشكاوى، واقتراح التحسينات.

(4) آفاق الدراسة

تفتح الدراسة آفاقاً بحثية وعملية واعدة، من أبرزها:

- إجراء دراسات مقارنة بين ولايات مختلفة لتحديد أفضل الممارسات في مجال الرقمنة الجبائية.
- توسيع نطاق الدراسة ليشمل وجهة نظر المكلفين، لفهم تحدياتهم في استخدام الخدمات الرقمية.



قائمة المراجع

1. فليخ العلي عادل، التمويل العام، ط2، دار الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
 2. حلف حسن فليخ، التمويل العام، ط1، دار عالم للكتب الحديث، الأردن، 2008.
 3. رغدود علي، التمويل العام، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
 4. قطاع أمزيان، المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2005.
 5. عطا محمد، المنازعات الضريبية في مجال الضريبة على الدخل، دار العربية، مصر، 2005.
 6. مراد ناصر، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
 7. محمد عاكوم، التهرب الضريبي - المفهوم، الأسباب، الأساليب، الانعكاسات، المكافحة، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2019.
 8. محمد خالد المهايني، التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2010.
 9. طاقة محمد، العزاوي هدى، اقتصاديات التمويل العام، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007.
 10. عنابة حسين غازي، النظام الضريبي في الفكر الإسلامي، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
 11. يونس ميلاد، مبادئ التمويل العام، منشورات الجامعة المفتوحة، لبنان، 1991.
- ثانياً: المجلات العلمية
1. بوعكاز ومايو، "الرقمنة الجبائية كتوجه للمساهمة في تحسين جودة التصاريحات الجبائية في الجزائر: بوابتي جبايتك ومساهمته كنموذج"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 11، العدد 01.
 2. بولحية عفاف، بوجاجة إبراهيم، "أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي: دراسة حالة بمركز الضرائب، جيجل"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 02، جامعة علي لونيس، البلدية 2، الجزائر، 2022.
 3. برحمون حياة، "مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من التحصيل الجبائي: دراسة ميدانية، مركز الضرائب لروية كنموذج"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 24، العدد 02، 2024.
 4. حذيري، حنينة عمر، "نظام المعلومات الجبائي جبايتك: رهان لعصرنة الإدارة الجبائية وقمع التهرب الضريبي"، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب: مبادرات وتحديات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023.

5. فاتح أحمية، كوثر يموش، "رقمنة الإدارة الضريبية ودورها في الحد من التهرب الضريبي: تجارب دول عربية وأجنبية"، الملتقى الوطني حول تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب: مبادرات وتحديات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023.
 6. خالد عيادة عليومات، "التهرب الضريبي: أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة إربد، الأردن، العدد 09، سبتمبر 2013.
 7. رابع محمد، عبد العزيز قتال، "واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برامج العصرية الجبائية: بمركز الضرائب برج بوغريج نموذج 2021-2013"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022.
 8. عروس بن حمزة، "أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على تطوير الإدارة الضريبية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2022.
 9. عزيز الفندي، منى أدلي، "الالتزامات الجبائية في ظل قانون ضريبة الدخل"، مجلة جامعة البعث، المجلد 44، العدد 06، جامعة دمشق، سوريا، 2022.
 10. ميهوني مراد، "إجراءات تحصيل الضريبة"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 39، 2014.
 11. محمد قوادري، "رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022.
 12. بن خالدي فضيل، دوش ليلي، بوترفاس فاطمة الزهراء، "رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر: دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019-2023"، مجلة دفاتر، مخبر البحث: إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، المجلد 20، العدد 2، 2024.
 13. سنوسي محمد الحبيب، بعاج الهاشمي، "الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات تطبيق التكنولوجيا الرقمية في إدارة الضرائب للحد من التهرب الضريبي: دراسة حالة مركز الضرائب بالأغواط" (CDI)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، أكتوبر 2024.
- ثالثاً: رسائل وأطروحات الجامعية
1. إبراهيم لكساسي، "فعالية المراجعة الجبائية في تحسين مستوى الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017.

2. داودي محمد، "الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005-2006.
3. رضوان دوداح، "طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.
4. ياقوت سائلة، "الغش الضريبي"، أطروحة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

رابعاً: المداخلات في المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. جلال مرزوقة، ذيب حسين، "مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في التقليل من التهرب الضريبي وأهم تحدياتها: دراسة ميدانية لمركز الضرائب لولاية إليزي"، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، 2025.
2. عوان عز الدين، سعيداني محمد سعيد، "رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتفعيل التحقيق الجبائي وتشخيص الخطر الجبائي: مركز الضرائب بالجلفة أنموذجاً"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01، 2024.

خامساً: المراجع الأجنبية

1. Bálint Ván, Gábor Lovics, Csaba G. Tóth, Katalin Szőke , "Digitalization against tax evasion: evidence on the role of company size" 'Accepted: 7 February 2025 / Published online: 27 February 2025.
2. Larry Su , "Tax administration digitization and corporate tax avoidance: a quasi-natural experiment based on the Golden Tax III project in China" 'Baltic Journal of Economics, 2025.
3. Qian Cheng, Boying Chen, Jingwen Luo , "The impact of digital tax administration on local government debt" 'Finance Research Letters, Volume 67, Part B, September 2024.
4. Qian Cheng, Boying Chen, Jingwen Luo , "The impact of digital tax administration on local government debt: Based on the revision of the tax collection and administration law" 'Finance Research Letters 'Volume 67, Part B2024 .
5. Larry Su , "Tax administration digitization and corporate tax avoidance: a quasi-natural experiment based on the Golden Tax III project in China" 'Baltic Journal of Economics ,2025.
6. Bálint Ván, Gábor Lovics, Csaba G. Tóth, Katalin Szőke , "Digitalization against tax evasion: evidence on the role of company size" 'Published online: 27 February 2025.



قائمة الملاحق



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية:
تخصص : محاسبة ومالية
استمارة استبيان

تحية طيبة اما بعد:

أوجه الى حضراتكم خالص التقدير والاحترام راجين منكم التعاون لإنجاح هذه الدراسة الميدانية بعنوان " دور الرقمنة في تسهيل عملية التحصيل الجبائي للتقليل من التهرب الضريبي - دراسة ميدانية - مركز الضرائب غرداية ، وذلك من اجل التحضير لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية تخصص : محاسبة ومالية

نأمل منكم إجابة هذه الاستمارة بكل شفافية ووضوح، حيث ستساعدنا إجاباتكم في جمع المعلومات الضرورية التي تدعم أهداف هذه الدراسة. نود أن نؤكد لكم أن جميع البيانات والمعلومات المقدمة ستكون سرية تماماً ولن تستخدم إلا للأغراض البحثية الأكاديمية فقط.

نشكر لكم مسبقاً حسن تعاونكم وجهودكم القيمة.

تحت اشراف الأستاذ:

من اعداد الطالبتين:

د.

قائمة الملاحق

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية والوظيفية

أرجو التكرم بوضع إشارة (X) في المربع الذي ينطبق عليها حالتك.

1- الجنس:

☐

انثى

☐

ذكر

2- العمر

☐

أكبر من 50

☐

من 41 إلى 50 سنة

☐

من 31 إلى 40 سنة

☐

من 18 إلى 30 سنة

3- المستوى التعليمي :

☐

ماستر

☐

ليسانس

☐

ثانوي

4- الأقدمية:

☐

أكثر من 15

☐

من 11 إلى 15 سنة

☐

من 5 إلى 10 سنوات

☐

أقل من 5 سنوات

5- الرتبة الوظيفية:

☐

موظف

☐

رئيس مصلحة

☐

رئيس مكتب

☐

مدير فرعي

الجزء الثاني: البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة

المحور الأول: الرقمنة

يرجى تحديد درجة الموافقة مع العبارة وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

الرقم	العبارات	موفق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
البعد الأول: البعد الإداري للرقمنة						
01	ترى أن التشريعات الضريبية تتماشى مع تطلعات الدولة نحو التحول الرقمي في الإدارة الضريبية					
02	يتم التنسيق بين المصالح الضريبية بشكل إلكتروني					
03	ترى أن الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب يتلائم مع تطبيق الرقمنة					
04	ترى أن تطبيق الرقمنة يعمل نحو تحقيق أهداف الإدارة الضريبية					
05	تعمل الإدارة الضريبية على تحسين الإجراءات الإدارية التي تتناسب مع الرقمنة					

قائمة الملاحق

البعد المادي للرقمنة في مركز الضرائب					
01	تتوفر الوسائل الإلكترونية في مركز الضرائب للتواصل الفعال				
02	يتجه مركز الضرائب نحو اعتماد الأرشيف الإلكتروني				
03	تتيح الوسائل الرقمية تحقيق السرعة في الحصول على المعلومات الضريبية				
04	ترى أن الأنترنت المتاحة لدى مركز الضرائب تساعدك على التعامل الجيد مع الرسائل الرقمية				
05	يتميز الموقع الإلكتروني جباياتك بسهولة الولوج إليه				
البعد البشري للرقمنة في مركز الضرائب					
01	ترى أن موظفي مركز الضرائب مؤهلين لتطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية				
02	أن الموظفين يرغبون في التعامل بالوسائل الرقمية مقارنة بالوسائل التقليدية				
03	تبنى الإدارة الضريبية برامج تدريب الموظفين بشكل مستمر على إستخدام الوسائل الإلكترونية				
04	يتوفر لدى الإدارة الضريبية العدد الكافي من التقنيين لمرافقة الموظفين نحو الاندماج في الرقمنة				
05	يعمل الموظفون على توجيه ونصح المكلفين عند إستخدامهم للرقمنة				

المحور الثاني: التحصيل الجباي

يرجى تحديد درجة الموافقة مع العبارة وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض بشدة	أرفض
01	ترى أن الرقمنة تكمن الإدارة بتحسين حصيلتها الجباية					
02	العوائد الضريبية بالوسائل الإلكترونية أفضل من الأنظمة التقليدية					
03	ترى أن الرقمنة تساهم في التحصيل الجباي في الآجال المحددة					
04	ترى أن الرقمنة تقلل من مشاكل التحصيل بين المكلف والإدارة الضريبية					
05	ترى أن الرقمنة تساعد الإدارة على تقديم معلومات دقيقة حول قيمة الحصيلة الجباية					

قائمة الملاحق

المحور الثالث : التهرب الضريبي

يرجى تحديد درجة الموافقة مع العبارة وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	ارفض بشدة	ارفض
01	ترى أن الرقمنة تهدف لتحقيق الشفافية وتحسين جودة الرقابة الجبائية					
02	ترى أن الرقمنة ساعدت في الحد من التهرب الضريبي					
03	ترى أن الرقمنة ساعدت الإدارة في ممارسة عملية التدقيق الجبائي					
04	تعمل الرقمنة على سرعة تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الضريبية لفعالية أكثر في الرقابة الضريبية					
05	تعمل الرقمنة على تتبع أفضل لمعلومات المكلفين بالضريبة					
06	ترى أن الرقمنة تحد من إنحراف التشريع الضريبي عن القواعد الدستورية المنظمة للمسائل الضريبية					